■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

١٧- المناطق الصناعية فى مصر

أعد وقائع الحوار للنشر

علا الحكيم*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى التاسع عشر من شهر شعبان عام ١٤٢٦هـ الموافق العشرين من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٥ ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة :

أ.د. أحمد منصور	مدير عام الخريطة الصناعية بالهيئة العامة للتصنيع
م. جمال قاسم	مدير عام المناطق الصناعية بهيئة الاستثمار
أ.شوقى شعبان	نائب رئيس هيئة التخطيط العمرانى
أ.د. عبد العاطى طه قيراط	رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب - شركة الدهانات الحديثة والكيماويات
أ.د.عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد ورئيس هيئة تحرير المجلة
أ.د. عبد المطلب عبد الحميد	عميد اكاديمية السادات بالمعادى
أ.د.علا الحكيم	مستشار بمعهد التخطيط القومى
م. على جمال أحمد	رئيس جمعية الصناعات الصغيرة - ٦ أكتوبر
أ.د.فادية عبد السلام	مستشار بمعهد التخطيط القومى
م.د. فاطمة عبد البارى	رئيس قطاع المناطق الصناعية - هيئة الاستثمار

* أ. د.علا الحكيم :مستشار ومدير مركز التنمية الاقليمية والحضرية - معهد التخطيط القومى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علا الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم .. كما تفضل د. عبد الفتاح ناصف ،ذكر أن موضوع دائرة الحوار اليوم موضوع من الموضوعات الهامة والساخنة والتى يدور حولها الحديث بصفة مستمرة وهو المناطق الصناعية فى مصر.

وقد أولت مصر اهتماما كبيرا بإنشاء ونشر المناطق الصناعية بمختلف المحافظات المصرية كأحد المحاور الاساسية لدفع التنمية الاقليمية والقومية . والنجاح فى اختيار مواقع المناطق الصناعية، على اساس عدد من المعايير وبما يتناسب مع المزايا النسبيه المتوفره بكل موقع،يعتبر من اهم الركائز لتحقيق اهداف النهوض بالمحافظات الأقل تطورا وتقليل الفوارق فى مستويات الدخول بين المحافظات وتحقيق درجة اكبر من التوازن فى عناصر النمو الاقليمى بما يحقق هيكلاً اقتصاديا مكانيا اكثر تنظيما وتنويعا وكفاءة .

وتهدف الدوله من انشاء المناطق الصناعية بالمحافظات الى تحقيق اهداف إستراتيجية للتنمية الصناعية ونشر الصناعه لما تمثله من نشاط ديناميكى ذى أثر كبير فى خلق فرص العمالة الجديدة وتطوير المجتمعات الأقل تطورا . وكذلك تشجيع توطن الصناعات التى يتوفر لها ميزة نسبية وخاصه إذا كانت تحقق تكاملا اكبر أو درجة اكبر من التنويع لهيكل اقتصاد المحافظه . ومن الأهداف الاخرى التى تعمل الدولة على تحقيقها من إنشاء ونشر المناطق الصناعية بالمحافظات مايلى :

- المساهمه فى زياده الدخل القومى من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحه بالمحافظات .
- تشجيع انتشار الصناعات الصغيره والمتوسطة كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة .
- المساهمة فى تشجيع إنشاء مناطق عمرانية جديدة أو مدن صغيرة الحجم، مما يساعد على إعادة توزيع السكان وتخفيف الكثافات السكانية عن المدن الكبرى وعواصم المحافظات المكتظة بالسكان.
- زيادة تنويع الصادرات الصناعية المصرية وخلق فرص عمل جديدة .

هذا وقد اصبح انشاء المناطق الصناعية بالمحافظات احد المكونات الاساسية فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبارا من عام ١٩٨١ . منذ ذلك الحين بدىء فى إقامة هذه المناطق فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م. مجدى شرارة	أمين عام اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بالعاشر من رمضان
م. مشيرة مدكور	مدير عام المناطق الصناعية - الهيئة العامة للتصنيع
أ. معتز يكن	مستشار رئيس هيئة الاستثمار
أ.د.ممدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ. منى زكى	كبير اخصائيين بوزارة التخطيط
م. هالة فكرى	مدير ادارة التخطيط بوزارة التعمير

"وقائع دائرة الحوار"

عبد الفتاح ناصف

صباح الخير جميعا ، فى البداية أرحب بحضراتكم وأشكركم على تلبية دعوة هيئة التحرير بحضور دائرة الحوار الخاصة بالعدد القادم من المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

الحقيقة أود القول فى البداية إن دائرة الحوار دائرة مغلقة يناقش فيها احد الموضوعات المهمة ويتم ارسال المداخلات لأصحابها لمراجعتها ثم تعود لهيئة التحرير لإصدارها فى العدد القادم إن شاء الله.

بدأنا موضوع من الموضوعات الرئيسية وهو مصر وتحديات المستقبل منذ ثمانى سنوات ونحن فى السنة التاسعة وبصدد اصدار العدد ١٧ فى هذا الموضوع عن المناطق الصناعية فى مصر.

أرسلنا الى حضراتنكم الورقة التى أعدتها أ.د.علا الحكيم وهو من الإطار الذى تتصوره د.علا لمناقشة هذا الموضوع ويتكون من ٣ محاور رئيسية مترابطة بطبيعة الحال والهدف أننا اذا غطينا التساؤلات الموجودة فى هذه المحاور الثلاثة نكون قد غطينا أهم الجوانب المتعلقة بالمناطق الصناعية.

تكون المداخلات فى البداية عادة طويلة نسبيا ونترك فيها للمتداخل ان يقول ما يريد خلال ١٠ دقائق الى أن ننتهى من المداخلة الأولى الرئيسية ثم نبدأ بمداخلات سريعة للرد أو التعليق أو الاضافة لكى نضمن ضبط الوقت.

نبدأ بأن نطلب من د. علا ان تعطينا عرضا سريعا لمحتوى الورقة لتذكر من قرأ الورقة وتعطى فكرة لمن لم تساعده الظروف على القراءة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الصناعية فنجد ان محافظه بورسعيد بها اكبر عدد من المناطق الصناعية (٩ مناطق) يليها محافظة القاهرة (٨ مناطق) .

وتبلغ المشروعات المتوطنه بهذه المناطق الصناعية ٨٥٣٦ مشروعاً منها ٥٠٢٧ مشروعاً منتجاً. أما الباقى فهو تحت الإنشاء، هذا بالإضافه الى ٢١٦٧مشروعا لم يتم البت فيها. ولقد اختصت المدن بأكبر نسبه من التوطن للمشروعات تليها المناطق الحره ويرجع ذلك لتمتع هذه المناطق نسبياً بالمرافق والخدمات والإعفاءات . وقد بلغت نسبه تنفيذ المشروعات فى محافظات الوجه القبلى (نسبه عدد المشروعات التى بدأت الإنتاج الى اجمالى عدد المشروعات المخصص لها اراضى) ٥٠٪ مقارنه بـ ٣٣٪ فى محافظات الوجه البحرى . ويستحوذ اقليم القناه على اكبر نسبه للمشروعات المنتجه فى المناطق الصناعية (٣٣٪) يليه اقليم القاهره (٢٥,٥٪)

وتتوزع المشروعات المنتجه على الانشطه الصناعية التالية : الغذائية ، المعدنية الاساسيه، الغزل والنسيج ، الخشب ومنتجاته ، الكيماوية ،مواد البناء والهندسية والكهربائية ، والتحويلية الأخرى . وتحتل الانشطة الكيماوية المكانه الأولى من حيث عدد المشروعات حيث تمثل ٢٠,٧٪ من اجمالى عدد المشروعات يليها التحويلية الاخرى بنسبه ١٦٪ .

وطبقا لبيانات وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانيه الجديدة ووزارة التنمية المحلية بلغت الاستثمارات المنفذه فى البنية الاساسية للمناطق الصناعية التابعه للمحافظات ٦٥٥ مليون جنيه ومازال مطلوبا ٢٢٩٦ مليون جنيه لاستكمالها، كما بلغت الاستثمارات المنفذه فى البنيه الاساسية فى المناطق الصناعية بالمدن الجديدة ٥,٥ مليار جنيه ومازال مطلوبا٢٣٢ ٦,٧ مليار . وتقدر الاستثمارات المطلوب تنفيذها على نفقة المستثمرين المشاركين بالفعل بنحو ١٦٨ مليون جنيه .

ويطرح هذا المحور التساؤلات والاستفسارات التالية :

١- إن متطلبات تطوير القطاع الصناعى والمناطق الصناعية وتشجيع الاستثمار الصناعى تقتضى - وخاصة فى ظل الخصخصه- تدعيم وتوسيع قاعدة المعلومات الصناعية ولكن مامدى توفر البيانات والمعلومات اللازمه للمستثمر عن هذه المناطق الصناعية ؟

٢- ماهى المعايير التى تم الاعتماد عليها فى اختيار مواقع المناطق الصناعية داخل المحافظات المختلفة؟ هل هناك دراسات سبقت إنشاء تلك المناطق ؟ وما هى استراتيجية إنشاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض المحافظات وخاصة فى المدن الجديدة . ولقد تطورت أعداد هذه المناطق خلال السنوات الماضية تطورا كبيرا ، حيث ازدادت لتصل الى ٩٠ منطقه فى عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٦ منطقه فى عام ١٩٩٢ وذلك وفقا لاحصاءات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . ومع اهميه المناطق الصناعيه فى تنمية المحافظات والدور الذى يمكن ان تلعبه فى اعادة توزيع السكان الا ان هناك العديد من المشاكل والمعوقات التى تؤثر على نشاط هذه المناطق وعلى الاستثمار فيها وهو ما يطرح مجموعه من التساؤلات يتعين الإجابه عليها من اجل تطويرها وتفعيل دورها ويمكن الإشاره إلى هذه التساؤلات فى إطار المحاور التالية :

المحور الأول : كيف يمكن تحقيق تنمية إقليمية من خلال المناطق الصناعية :

وتختلف تبعية هذه المناطق الصناعية فنجد منطقتين اقتصاديتين تتبع رئيس مجلس الوزراء، ١٥ منطقة صناعية بالمدن الجديدة تشرف عليها هيئه المجتمعات العمرانيه الجديده ، ٦٤ منطقة صناعية بالمحافظات (تشرف عليها المحافظات والبعض منها انشىء بقرار جمهورى والبعض بقرار رئيس مجلس الوزراء والبعض الآخر صدر لها قرارات من المحافظين) ، ٦ مناطق صناعية بالمناطق الحره (تشرف عليها الهيئه العامه للاستثمار) بالإضافه الى ثلاث مناطق استخراجية صدرت بقرار من الحاكم العسكرى رقم ٢ لسنه ٩٦ (واحده بمحافظه شمال سيناء ، والثانيه بمحافظه جنوب سيناء والثالثه بمحافظه السويس) .

ولاتتجاوز المناطق الصناعية المنتجة ٦٢ منطقة فقط بينما هناك ٢٨ منطقة غير منتجه . وتبلغ المساحه الإجمالية المتاحة للاستخدام فى المناطق الصناعية ٦٥٧كم٢منها ١٣٩كم٢ فقط مزوده بالمرافق (وهو مايمثل ٢١٪ فقط من إجمالى المساحه) وبالرغم من انخفاض نسبه المساحه المزوده بالمرافق إلا اننا نجد ان ١١٣كم٢ (٨١٪) فقط هى المشغوله بالمشروعات اما باقى المساحه والبالغة ٢٦كم٢ فهى مرفقه ولكنها لم تخصص بعد للمشروعات - وذلك وفقاً لإحصاءات الهيئة العامه للتصنيع عام ٢٠٠٤ - وقد بلغت نسبه الإشغال (نسبه المساحه التى تم تخصيصها للمشروعات لاجمالى المساحه المخططه) على مستوى الجمهورية نحو ٣٠٪ ،وان اختلفت هذه النسبه بين اقاليم الوجه البحرى عنها فى اقاليم الوجه القبلى حيث بلغت نحو ٦٥٪ ، ١٩٪ فى كل منهما على الترتيب . ويأتى اقليم القناه فى المرتبة الأولى من حيث مساحه المناطق الصناعية بمساحة قدرها ٣٥١كم٢ يليه اقليم الاسكندرية بمساحه ١٠٣كم٢ كما تتفاوت المحافظات فيما بينها من حيث عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- يتمثل الهدف الاساسى من إقامه المناطق الصناعية فى زيادة وتنويع الصادرات الصناعية المصرية ذات القيمة المضافه المرتفعة مثل الصناعات الالكترونية إلا انه لوحظ ان هيكل الانشطه فى هذه المناطق لايختلف عن هيكل الانشطه السائد فى باقى الاقتصاد .

٩- كذلك فإن هدف خلق فرص عمل جديده هو أحد اهداف إقامة المناطق الحره فى مصر إلا ان ماتم توفيره من وظائف فى هذه المناطق محدود جداً فما هو السبب وراء ذلك ؟

المحور الثانى : مدى فاعلية الإجراءات التى اتخذتها الدوله لتهيئه مناخ الاستثمار فى المناطق الصناعية :

المناطق الصناعيه هى احدى الأدوات الهامه لجذب وتشجيع توطين الصناعه فى المناطق المطلوب تنميتها وقد بذلت الدولة جهودا كبيره لجذب المزيد من رؤوس الأموال الاجنبية وتوسيع فرص الاستثمار لزيادة الانتاج وتوفير فرص العمل للشباب ، فأقامت العديد من المناطق الصناعية فى المحافظات وانفقت المليارات على البنية الاساسية . ولقد اصدرت الدوله العديد من القوانين (قانون ٨ لسنه ٩٧ وتعديلاته ، قانون المناطق الاقتصادية ، قانون تنميه المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنه ٢٠٠٤) وكما اتخذت العديد من الإجراءات لجذب الاستثمارات بالمناطق الصناعية ومنها الإعفاءات الضريبية ، وخفض الرسوم الجمركية ، وحوافز الاستثمار للمشروعات الصناعية المتوطنه داخل المناطق الصناعية ، ومنحت الكثير من الاراضى بالمجان للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار ، فتتمتع المشروعات التى تقام بالمناطق الصناعية بكافة المزايا والضمانات الواردة بالقانون رقم ٨ لسنة ٩٧ ، حيث يمنح القانون فتره اعفاء من الضرائب مدتها عشر سنوات بالنسبه لارباح الشركات المنشأه داخل المناطق الصناعيه الجديده، ويكون للشركات والمشروعات الحق فى استيراد مايلزمها لإنشاء مشروعها ، كما تم اعفاء عقود الشركات والقروض من رسم الدمغه، ويحمى القانون المستثمرين من التأميم أو المصادره أو الحجز . كما يتم تمليك الاراضى للمشروعات بالمجان فى المناطق الصناعيه بالوجه القبلى بعد إتمام المشروع وبدء الانتاج الفعلى وفقاً للقرار ١٥٨ لسنه ٢٠٠١ والقرار ٣٠٧ لسنه ٢٠٠٤ وذلك بمحافظات المنيا ، بنى سويف ، اسيوط ، سوهاج قنا ، اسوان والوادى الجديد .

وتتباين المزايا الضريبية التى تتمتع بها هذه المناطق، فالمناطق التى يطبق عليها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنه ١٩٩٧ تتمتع بإعفاء ضريبى لمده ١٠ سنوات ، أما التى يتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الصناعية ؟ وهل هناك خريطة صناعية تحدد نوعيه الأنشطة الصناعية وأولوياتها ؟أم أن التوطين يتم بطريقة عشوائيه؟

٣- الغرض من إنشاء المناطق الصناعية هو جذب المستثمرين المصريين والعرب والاجانب لإقامة مشروعات إنتاجية ترتكز على المميزات الجغرافية والبيئية واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة. الى أى مدى حققت المناطق الصناعية هذا الغرض ؟ وما مدى فعاليتها فى تحقيق تنمية إقليمية ؟ وهل تم تقييم هذه المناطق بحيث يمكن تحديد مساهمتها الفعلية فى عملية التنمية ؟ وماهو العائد على الاستثمار بها ؟

٤- هل سياسه الدوله فى تطبيق اللامركزيه وزياده السلطات الممنوحه للمحافظ فى تنفيذ مشروعات التنمية بالمحافظات ستؤدى الى تشجيع وجذب الاستثمار الى المناطق الصناعية بهذه المحافظات ؟ هل سيختلف دور المحافظات، فى ظل اللامركزية من حيث التسهيلات المقدمة للمستثمرين وإجراءات تشجيع الاستثمار؟

٥- ما مدى فعاليه مركز تحديث الصناعه والمراكز التكنولوجيه التابعه له فى تقديم الدعم الفنى والتكنولوجى والمساعدات التدريبية لهذه المناطق ، خاصه فى مجال اسلوب اختيار التكنولوجيات المستخدمه فى الصناعه وتأهيل الكوادر البشرية المطلوبه وتقديم التمويل الميسر للمشروعات؟ وماهى البدائل لتحسين اداره هذه المناطق ؟

٦- زادت معدلات تعثر المشروعات الصناعيه واغلق العديد من المصانع أبوابها فى بعض المدن الجديده (فقد توقف عن الانتاج ١٣٩٥ مصنعاً أى ٢٧,٧٪ من المصانع المنتجه فى مدن العاشر من رمضان ، ٦ اكتوبر ، مدينه برج العرب (بها ٧٠٠ مصنع متعثر وهو ما يمثل ٨٠٪ من اجمالى المصانع بها)، مدينه السادات ، مدينه الصالحيه ، بخلاف العديد من المصانع فى١٩منطقه صناعيه فى الصعيد) فما هو الحجم الحقيقى لهذه الظاهرة واسبابها ؟

٧- رفضت البنوك تمويل أو منح تسهيلات جديدة للمتعثرين مما زاد من تعثرهم لانعدام السيوله، فما هى اسباب هذا الرفض وما مدى امكانية استيفاء شروط البنوك لتوفير التمويل فى حل مشكله المتعثرين ؟ ماهو موقف بنك التنمية الصناعية فى حل مشكله المتعثرين وفى تقديم الدعم المالى للمشروعات فى المناطق الصناعية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- لماذا لايقبل القطاع الخاص على المشاركة فى تنمية المناطق الصناعية بالرغم من الإعفاءات المطروحة ؟ ماالذى ينقص وماهو المطلوب؟

٥- هل تملك هيئة الاستثمار القدرة على تحفيز الاستثمار الصناعى ؟ أم هناك حاجة لتفويض جهات مختصة مثل وزارة الصناعة بالتعاون مع وزارتى التجارة والتخطيط لاستكمال هذا النقص؟

٦- هل نقطة التجارة الدولية التى اقيمت بالمحافظات تقوم بالدور المطلوب منها وهو تقديم خدماتها للمستثمرين ورجال الأعمال من خلال توفير البيانات والدراسات الاقتصادية التى تساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة فى مجالات التصدير ؟ هل يمكن ان تعتبر هذه النقطه مركزاً لتطبيق نظام التجارة الالكترونية عبر الشبكات العالمية بين الشركات بعضها وبعض أو بين الشركات وعملائها من المستهلكين ؟ هل ترتبط بمجموعة شبكات دولية وتقوم بالترويج للمنتجات المتميزة من خلال شبكه الانترنت كما تدعم اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطه قبل البدء فى إنشاء مشروعاتهم ومساعدتهم فى التسويق ورفع الوعى التصديرى؟

٧- ما مدى الجدية فى تطبيق القوانين والقرارات الخاصه بإعطاء مزايا وإعفاءات للمناطق الصناعيه ؟

المحور الثالث : مدى امكانية فتح آفاق جديدة للصادرات المصرية من خلال المناطق الصناعية المؤهله:

تتمثل احدى الركائز الاساسية التى تحكم التوجه الاقتصادى للدوله فى سياسة تحرير التجارة لتعظيم الميزة التنافسية للاقتصاد المصرى .وتسعى الدوله الى تحقيق هدف اساسى هو فتح الاسواق الخارجية امام الصادرات المصرية، الامر الذى من خلاله تضمن مصر تطوير الصناعة الوطنية لتصل إلى مستوى المنافسة العالمية ، وهو ما يؤهل الاقتصاد القومى لخلق فرص العمل لاستيعاب العمالة الوافدة الى سوق العمل.

وفى ظل اتجاه الاقتصاد العالمى نحو خلق التكتلات الاقتصادية الكبيرة، بما يحتم تكثيف التوجه نحو ايجاد المنافذ للصادرات الوطنية، فقد جاءت اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبى كخطوة هامة تطبيقا لهذا التوجه، حيث نجحت مصر فى ضمان نفاذ الصادرات المصرية الى السوق الاوروبية الموحدة بما يحقق لمصر مزايا تفضيلية تعود على الاقتصاد القومى بمنافع عديدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأسيسها فى إطار الهيئه العامه للاستثمار تحت مظله نفس القانون فتتمتع بإعفاء ضريبى لمده ٥ سنوات ، فى حين تتمتع التى تنشأ فى المحافظات النائية (مطروح والوادى ، شمال سيناء ، جنوب سيناء) بإعفاء ضريبى لمده ١٠ سنوات ، ويمكن أن تتمتع المناطق الصناعيه خارج الوادى بإعفاء ضريبى لمده ٢٠ سنه بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وطبقاً لقرار رئيس الجمهورية تمنح الاراضى بالمجان للمستثمرين بالمناطق الصناعية فى جنوب الوادى من محافظه المنيا حتى اسوان .

كما قامت الدوله بتسهيل الإجراءات على مجتمع المستثمرين بإنشاء الشباك الموحد وانشاء عده مراكز تكنولوجية متخصصة فى صناعة الغزل والنسيج والجلود والرخام والاثاث الخشبى .

وعلى الرغم من هذه الجهود التى بذلتها الدوله إلا ان نسبه الإقبال على هذه المناطق الصناعية مازال ضعيفاً وأقل من المأمول كما ان المردود من القائم منها ضعيف والأداء التصديرى لمنتجاتها متواضع . وفى هذا الشأن يمكن طرح العديد من التساؤلات :

١- هل مناخ الاستثمار فى مصر اصبح مناخا جاذبا للاستثمارات نتيجه للاتجاه الجديد والإجراءات التى اتخذتها الحكومه لتهيئة المناخ الاقتصادى المواتى للاستثمار ؟ هل الظروف العامه ملاءمه وكافية لتشجيع الاستثمار فى النشاط الصناعى والى أى مدى يحول الاستقرار السياسى والنظم والأطر القانونية والتشريعية دون تشجيع الاستثمار ؟ وهل المطلوب انتقائية فى الحوافز والتشريعات لتوجيه الاستثمارات ؟

٢- اتضح ان الحوافز المالية (والمتمثله أساسا فى الإعفاءات الضريبية) قليلة الفعالية فى حفز الاستثمار فهل هناك حزمه من الحوافز الإيجابية الاضافيه ؟ وكيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية فى هذا المجال ؟

٣- هل يرجع عدم الإقبال على المناطق الصناعية الى نقص الاستثمارات، وضعف البنية الاساسية ، وتعدد الجهات المشرفة على المناطق الصناعية وضعف التشريعات؟ أم الى عدم توفر المواد الخام ومواد التعبئه والتغليف، والى عدم تطوير الهياكل التنظيمية فى المنشآت الصناعية بما يتناسب وحجم المشروع ووظائفه وطبيعة الانتاج ، أم الى اسلوب الاداره وتنسيق العمل ، أم الى نقص المعلومات ، أم الى عدم تطبيق تقنيات تحسين الانتاجية (مثل دراسه العمل وتحليل باريتو) أم الى كل هذه الأمور مجتمعه ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية بحيث يسمح للمنتجات المصنعه بها - مثل الصناعات الغذائية ، والأثاث والصناعات المعدنية والهندسية والكيماوية ، الى جانب منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة - بالنفاذ الفورى الى السوق الامريكية بدون تعريفه جمركية أو حصص كمية بشرط ان تراعى المنتجات قواعد المنشأ وهو ان يكون ٣٥٪ من قيمه المنتج مصنعه محليا على ان تتضمن ١١,٧٪ مدخلات اسرائيلية . وفى المقابل لاتلتزم مصر بمنح أى مزايا تفضيلية للطرف الآخر للنفاذ للسوق المصرى أى ان الإعفاءات من جانب الطرف الامريكى فقط . وقد وقع الاختيار على ثلاث مناطق فى مصر لإنشاء هذه النوعيه من المناطق الاقتصادية المؤهله وهى منطقه القاهره الكبرى ومنطقه الاسكندرية والعامرية ومنطقة بورسعيد حيث تمثل المنشآت الصناعية بهذه المناطق نحو ٦٠٪ من اجمالى المنشآت الصناعية ، كما تستوعب ٦٣٪ من اجمالى العماله ، ويقدر الاستثمار الصناعى بها بنحو ٨٥٪ من اجمالى الاستثمارات . ومعظمها يعمل فى صناعة المنسوجات والملابس والاغذية والصناعات الهندسية والمعدنية . ويعطى تطبيق نظام المناطق الاقتصادية المؤهله للمنتجات المصرية ميزات تفضيلية مما يعزز من قدرتها التنافسية فى الاسواق ، ويرى مؤيدو هذا الاتفاق انه سيؤدى الى زيادة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة الى ما يقرب من ٤ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة .وبالتالى سيؤدى الى توليد فرص عمل جديدة فى هذا المجال تقدر بحوالى ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة فى هذه الصناعة (وذلك وفقا لتقديرات امانه السياسات بالحزب) ، كما ان ذلك قد يشكل دافعا للمستثمر لكى يزيد من استثماراته فى هذه المناطق. وان هذه الزيادة المتوقعه فى الصادرات وفى الاستثمار من شأنها ان تنعكس على ميزان المدفوعات وعلى حصيلة النقد الأجنبى .وبالرغم مما ذكر عن اهمية المناطق الصناعية المؤهله وأثرها على زياده الصادرات المصرية إلا انه مازال هناك العديد من التساؤلات والاستفسارات حول اتفاقية الكويز:

١- من المعروف ان مصر لها علاقات تصديرية حاليا مع امريكا (حجما معقولا من صادرات الملابس والمنسوجات عن طريق مايسمى نظام الحصص) ماالذى يرغمنا على الدخول فى نظام الكويز الذى يدخل اسرائيل طرفا معنا ؟ وهل بعد إلغاء امريكا نظام الحصص فى يناير ٢٠٠٥سيصبح الوضع صعبا على الصناعه المصرية وهل هناك حلول بديلة قدمتها امريكا غير اتفاقية المناطق الصناعية المؤهله ؟وما أهمية هذا البروتوكول بالنسبه لصناعه المنسوجات والملابس الجاهزه فى حين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واذا كانت مصر قد سعت لتعميق هذا التوجه فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى، فإنها حرصت فى نفس الوقت على توظيف الرصيد الثمين الذى حققته فى علاقاتها الخارجية - اقليميا ودوليا - لتعظيم المنفعة التى تعود على أهداف التنمية فى الداخل، وفى مقدمتها التنمية الاقتصادية . ولعل أبرز دليل على ذلك يتمثل فى شبكة الاتفاقات التجارية التى وقعت على مدار السنوات الماضية والتى توفر للمنتجات المصرية منافذ هامة للتصدير ، سواء تلك المتمثلة فى اتفاقية الكوميسا مع دول شرق وجنوب افريقيا ، أو اتفاقية اغادير مع دول المغرب العربى ، أو اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبى ، أو الاتفاقات الثنائية مع الدول العربية ، أو التوجه نحو التوصل الى اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة .

ومن هذا المنطلق يأتى انشاء المناطق الصناعية المؤهلة تأكيدا لهذا التوجه، حيث يفتح آفاقا جديدة للصادرات المصرية فى أحد اهم الأسواق التجارية وهى السوق الامريكية حيث تمنح الحكومة الامريكية بموجب هذا الاتفاق معاملة تفضيلية من جانب واحد لكافة المنتجات المصرية المصنعة فى تلك المناطق بدون أى تخفيضات فى الجمارك أو القيود غير الجمركية من الجانب المصرى.

وإلغاء نظام الحصص ابتداء من يناير ٢٠٠٥ ، والذى كان متبعاً بالنسبه لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزه ، سوف يضع الصادرات المصرية فى منافسة شديدة مع صادرات الهند والصين وهونج كونج ، ومن المتوقع ان يترتب على ذلك انخفاض صادرات مصر من المنسوجات الى السوق الامريكية الى الثلث. وتعتبر السوق الامريكية السوق الأولى للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة حيث تستوعب نحو ٤٠٪ من صادرات مصر، ومن ثم سيؤدى ذلك الوضع أيضاً إلى إغلاق العديد من المصانع التى تصدر إنتاجها الى امريكا والى فقدان ١٥ ألف فرصه عمل وفقاً لتقديرات أمانه السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى .

ولتفادى حدوث هذه الآثار السلبية كان لابد من إيجاد وسيلة أو سبيل للنفاذ للسوق الامريكية. وأحد هذه السبل هو مايعرف بنظام المناطق الاقتصادية المؤهله أو " الكويز " . وقد قامت كثير من الدول العربية باتباع هذا النظام (الأردن ١٩٩٩ ، المغرب يونيو ٢٠٠٢ ، البحرين سبتمبر ٢٠٠٤).

والمناطق الاقتصادية المؤهله هى مناطق صناعية تحدد الحكومه المصرية نطاقها الجغرافى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال إقحام قضايا سياسية محدده استهدفت تحويل الاتفاقية من اتفاقية اقتصادية محضه الى اتفاقية ذات طابع سياسى ؟

٧- هل كان من الأفضل لمصر تطبيق اتفاق التجارة الحره مباشره بدلا من التسرع فى إقامه مناطق صناعية مؤهله؟ أم ان إقامه مثل هذه المناطق شرط للدخول فى نظام التجارة الحرة ؟

٨- لماذا لم تسع مصر الى تطبيق نظام المناطق الصناعية المؤهله ، مثل الأردن ، مع السوق الأوروبية والتى تستوعب نحو ٣٥٪ من اجمالى صادرات مصر من المنسوجات ؟

٩- هل يستطيع الجانب المصرى وقف هذه الاتفاقية اذا اصبحت الصناعات النسيجية قادرة على المنافسة ؟ وما الذى يمنع هذه الصناعات أصلا من أن تنافس ؟ ولماذا لانصدر الى الاتحاد الأوروبى الذى دخلنا فى شراكة معه ، والى الكوميسا ودول مجموعة الثمانى ، ودول مجموعة الخمسه عشرة ؟

١٠- لماذا قبلت مصر بنسبه مكون اسرائيلى ١١,٧٪ بينما تبلغ هذه النسبه ٨٪ فقط فى حاله الأردن ، وهل هناك التزامات على الجانب المصرى ولماذا لم يقم الجانب المصرى بإلزام الجانب الإسرائيلى باستيراد مكونات مصرية كشرط لوصول المنتجات الاسرائيلية للسوق الامريكية ؟ وماهى الضمانات لعدم تجاوز نسبه ١١,٧٪ مستقبلاً ؟

١١- من اهداف هذه المناطق الصناعية رفع معدلات التشغيل ، ولكن هل ستسمح مصر باستقدام عمالة آسيوية كما حدث فى الأردن واسرائيل ؟

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة فى كل دوائر الحوار السابقة يثار تساؤل اجرائى هل نناقش كل محور على حدة أم تتضمن المداخله رأى المتداخل فى الموضوعات المطروحة وفى كل الحالات أقولها بصراحة يُختار البديل الثانى لأن فيه حرية أكثر خصوصا أن المداخله الرئيسية تكون طويلة فتسمح للمتداخل بعرض وجهة نظره فى عدد من الموضوعات .

لكن لى ملاحظة وحيدة طرأت لى والدكتورة علا تقرأ الورقة مع أننى قرأت الورقة من قبل وهو أن الدكتورة عـلا ركزت فى الجزء الاخير على المناطق المؤهلة وهى الكويز، أود أن نركز فى المناقشات على الدور الذى تؤديه الاتفاقيات الدولية على النمو الصناعى فى مصر بصفة عامة وفى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاتستنفد حصتها فى السوق الامريكية ؟

٢-من هو المستفيد الحقيقى من نتائج الاتفاق ؟ وهل هذا الاتفاق له مده معينه ؟ وهل هناك توقيت زمنى لانتهاء المزايا الممنوحه للمناطق الصناعيه المؤهله المصرية؟ وهل هذا الاتفاق يفرض التزامات على حكومه مصر ؟ وهل هناك شروط جزائية عند وقف سريان الاتفاقيه ؟

٣-هل إنشاء مثل هذه المناطق من شأنه ان يزيد من تنافسيه المنتج المصرى فى السوق الامريكية بفعل رفع القيود الجمركية وغير الجمركية عنها؟ وهل سيشكل دافعا قويا لزياده الاستثمارات فى هذه المناطق ؟

٤- هل هذا البروتوكول اجبارى ام اختيارى للمصانع الموجوده داخل المناطق الصناعيه ؟ هل هناك خطه لتحقيق مساواه فى المنافسه؟ وماهو موقف المصانع التى تقع خارج المناطق الصناعيه المؤهله ؟ هل سيتضرر المستثمرون فى المناطق المستبعده من الاتفاقيه لعدم إدراجهم ضمن الاتفاقية ؟ هل وضعت الحكومه فى حسبانها تعويض المصانع المصدره للسوق الامريكيه والتى تقع خارج هذه المناطق الصناعيه المؤهله بما يكفل لها الوقوف على قدم المساواه مع المصانع الجديده داخل هذه المناطق وذلك حفاظاً على مصالح المنتجين المصريين والعماله بهذه المصانع؟

٥- فى إطار تقييم المكاسب النسبية المتوقعه التى تتحقق بموجب انشاء المناطق الصناعيه قد يثار التساؤل حول نسبة الاستفادة التى تعود على الاقتصاد المصرى مقارنه بالمكاسب الاقتصادية التى تحققها اسرائيل ؟

٦- هل يمكن لاسرائيل استخدام هذا البروتوكول لرفع اسعار المدخلات المستوردة بما يحد من القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى السوق الامريكية أسوه بالتجربة الأردنية مع الأخذ فى الاعتبار ان المستثمرين يشكون من ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الاسرائيليه بما يتراوح بين ٣٠٠٪ و٤٠٠٪ عن مثيلاتها فى الاسواق العالميه مما يؤثر بشكل كبير فى هامش الربح للمستثمرين والمصنعين المصريين ويقلل من المزايا التى توفرها اتفاقيه الكويز لهم حيث يسهم فى ارتفاع تكلفه الانتاج . ماذا سيفعل اصحاب المناطق المؤهله اذا توقفت اسرائيل عن مد أى منطقه أو المناطق كلها بنسبه ١١,٧٪ من المدخلات المنصوص عليها كشرط لدخول المنتجات النسيجية المصرية الى امريكا بدون جمارك ؟ وهل هناك محاولات من الجانب الاسرائيلى لتسييس المناطق الصناعية المؤهله من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها إنه لم يكن هناك استراتيجية واضحة وهناك فرق بين أن يكون هناك هدف معين وأن يكون هناك استراتيجية .

نحن نتكلم عن مشكلة فى منتهى الخطورة ، هناك مشكلة فى المناطق الصناعية لم تركز عليها د. علا كثيرا وهى مشكلة البطالة، أنا لا اقصد البطالة الجديدة، ولكنى أقصد تسريح العمالة فى المناطق الصناعية .

الحقيقة عندما ذهبت الى ٦ أكتوبر منذ ٧ سنوات، وأنا عضو فى جمعية المستثمرين قلت إن مشكلتنا الأساسية فى مصر هى البيانات ، لايوجد لدينا Data Base ، وأول شىء يجب عمله هو أن نحصر عدد المصانع والتى بلغت حوالى ١٣٠٠ مصنع فى ٦ أكتوبر ، وقسمت المدينة الى مناطق، المنطقة الأولى كذا والمنطقة الثانية كذا ، وقسمت الى صناعات وعمل Data Base لكل شركة وتم عمل زيارات وتشكلت لجنة لاحضار بيانات فعلية : ماذا يعمل المصنع ، ماهى أنشطته، ماهو شكله، منتج أو غير منتج ،... الخ

الحقيقة تم اعداد هذه البيانات بصورة ممتازة وموجودة وسأطلب من الأخ الدكتور محمد المنوفى أن يرسلها للمعهد لأن لدينا كافة البيانات الخاصة بمدينة ٦ أكتوبر وأعتقد أننا كنا سباقين فى عمل مثل هذا الإجراء فى ٦ أكتوبر لأنه فى أعتقادى أن أى عمل مبنى على بيانات خاطئة يفشل، أنا لا أتصور أن البيانات التى تذكر أن لدينا ٩ مناطق صناعية تعتبر صحيحة ، والمعهد معذور أن يذكر ذلك لأن هذه هى البيانات المنشورة ، اذا ذهبت الى مجلس الوزراء تجد بيان، اذا ذهبت الى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نجد بيانا آخر فالحقيقة أن مشكلة البيانات هى مشكلة هامة جدا وخطيرة .

ماهى المنطقة الصناعية ؟ أنا أعيش فى المنطقة الصناعية فى ٦ أكتوبر والتى اعتبرها ثانى اكبر منطقة فى مصر، قالوا إننا سنعمل منطقة صناعية وبدأوا من عام ١٩٨٤ ، بدأوا التقسيم وادخال المرافق ، والحقيقة اننا لانشكو ولا يوجد مصنع فى ٦ أكتوبر يشكو من الكهرباء أو الماء ، لكن الصرف الصحى هو المشكلة، وعندما أعمل منطقة صناعية لتكون منطقة مؤهلة ، كيف يتم ذلك وليس فيها صرف صحى .

هناك نقطة مهمة جدا لم تتطرق اليها الورقة وهى الحفاظ على البيئة فى المناطق الصناعية ، النقطة المهمة الثانية أنه فى تصورى لايوجد علاقة بين المناطق الصناعية والتصدير ، والدليل على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق الصناعية بصفة خاصة، كل أنواع الاتفاقيات، الاتفاق مع الاتحاد الاوروبى، مع الكوميسا، مع ....، مع ...الخ وتأثيرها على التنمية الصناعية أساسا ومن بينها المناطق الصناعية ونركز على هذه الجزئية وأعتقد أن د. علا عرضتها بشكل جيد جدا، فعرضت وجهة نظر المؤيدين فى البداية ثم وضعت التحفظات للمتحفظين وهى تحفظات جديرة بالمناقشة كلها.

عبد العاطى طه قيراط

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحقيقة أعتقد أننى سوف أسبب مشكلة فى هذا الحوار ، لقد مارست العمل التخطيطيى على المستوى ال Macro لوزارة التخطيط وبالمعهد من خلال الدراسات والبحوث التى تم اعدادها وحاليا رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب فى احدى الشركات الصناعية فى مدينة ٦ أكتوبر .

عندما أريد تقييم المنطقة الصناعية فإننى آخذها من كل الجوانب التى مارست العمل بها: مارست العمل التخطيطى، ومارست العمل الفعلى ومطحون حاليا فى ٦ أكتوبر وكان أملنا أن يكون الأخ الدكتور محمد المنوفى رئيس جمعية المستثمرين موجود معنا لكن اذا لم يحضر سوف أتكلم عن نشاط الجمعية بالنيابة عنه .

الحقيقة د. علا أدخلتنا فى محاور كثيرة جدا، ليست ثلاثة محاور فقط، والموضوعات متعددة كل موضوع يحتاج الى ٣-٤ ساعات، انما سأبدأ بالحديث عن فكر الدولة عندما بدأت فى انشاء المناطق الصناعية .

فى البداية كان هناك تخطيط اقليمى وتوطين المشروعات فى المحافظات ، ثم فى الثمانينات قال د. عبد الرزاق عبد المجيد وزير التخطيط آنذاك سنعمل مدينة السادات منطقة صناعية وستنقل الوزارة فى مدينة السادات .

الحقيقة عندما أقول إن لدى نحو تسعين منطقة صناعية ، أقول إن هذا الرقم مركز فى ٣-٤ مناطق صناعية تحتوى على ٧٠٪ من اجمالى المشروعات ، وأن أكبر ٣ مناطق فى مصر هى ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات وللأسف ليس بها مشروعات كثيرة ومدينة بدر أيضا.

للأسف الشديد كما ذكرت د. علا أن المخطط شىء والفعلى شىء آخر، فالحقيقة أن هدف أو استراتيجية اقامة المناطق الصناعية غير واضح وقد سألت د. علا هل هناك استراتيجية ؟ فإننى أقول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موضوع انتهى امره ، لماذا ١١,٦٪ ؟ وماذا ستعمل اسرائيل ؟ هذا موضوع كبير علينا ولن نصل للاسباب، لكن قد تكون هناك حزمة من المزايا الاقتصادية والسياسية لكن الموضوع ان اسرائيل سترفع النسب وسنجد اسرائيل ترفع المكون الى ٣٠٪ وستفشل .

عبد المطلب عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم .. أولا نشكر الدعوة الكريمة لمعهد التخطيط الذى يسعدنا دائما بطرح المشاكل الهامة للبحث والتحليل وطبعا المناطق الصناعية لاجدال انها من أهم القضايا المطروحة اليوم وللأسف نستيقظ على أنها قامت بلا استراتيجية واضحة .

مداخلتى تتركز فى أنه غابت الادارة الاقتصادية الفعالة ، عندما نقول ادارة مناطق صناعية، حيث لم تكن هناك ادارة ، ونستطيع القول إننا نريد عمل تنمية اقليمية وربطها والكل يكون فى حالة توازن هذا هدف جميل ، أن يكون هناك نمو متوازن هذا هدف جميل يظهر التوازنات بين المحافظات .

لكن المشكلة الكبرى أننا استيقظنا على ان الادارة الكفء الفعالة لم تكن موجودة بدليل أننا نلاحظ ورقة د. علا تقول تعدد الجهات، فالورقة تكشف عن تعدد الجهات وأعتقد أنهم اكتشفوا ذلك وعملوا هيئة التنمية الصناعية مؤخرا فى اكتوبر ٢٠٠٥ ، انما الواضح ان تعدد الجهات يؤدى الى عدم وجود ادارة فكل جهة قائمة بذاتها منفصلة عن الجهة الاخرى وبالتالى لم نحقق معايير ولا أهداف ولا أى شىء.

ونستيقظ فى طرح د. عبد العاطى عندما يتكلم عن أهم ٣ مناطق صناعية فى مصر والباقى Dead وهذه المناطق الثلاث مليئة بالمشاكل أما الباقى فلم يقم من الاساس وظل على الورق فقط وبالتالى فان الصورة على قدر ما كانت من الناحية النظرية جميله ، إلا أنها من الناحية التطبيقة لم تكن كذلك.

لهذا حاولت أن أحصر مشاكل الاستثمار فى المناطق الصناعية بوجه عام ، وجدت أننى امام ١٠ نقاط أساسية حول مشاكل الاستثمار بالمناطق الصناعية سأذكرها وأعلق عليها.

١- نقص الاعتمادات المالية اللازمة لتخطيط وانشاء البنية الاساسية داخل المناطق الصناعية مع عدم توفير التمويل اللازم فى التوقيت المناسب الامر الذى يعود بالسلب على تسليم المواقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك أننى يمكن أن أعمل دكان صغير وأعمل منتجا وأصدره وحدث ذلك أن زميل عمل مصنع زجاج وصدر المنتج لأمريكا والرجل الذى يعمل الزجاج لايستطيع قراءة الفاكس الذى يصله من أمريكا لذلك فانه لا علاقة بين المناطق الصناعية والتصدير وأنه من الخطأ أن أقول إن المناطق الصناعية ستساعد على التصدير .

هناك مشاكل فعلا فى المناطق الصناعية ، هناك تعثر لكثير من الشركات، للأسف الشديد حوالى ٢٠٪ إلى٢٥٪ من الشركات توقفت ، العماله جالسة على المقاهى، كيماوى يجلس على المقهى لايجد عملا ، العمالة لاتجد عملا ثم نقول إن هناك ٣ مصانع جديدة تم افتتاحها لكن هناك ٢٠٠ مصنع اغلقت فالنقطة المهمة هنا كيف أحل مشاكل المصانع القائمه فعلا والتى كانت منتجة وأصبحت غير منتجه واعطيها مساعدة؟ لديه مشكلة تعثر اساعده لكى يعمل بحيث اقلل من حجم البطالة ، بحيث لايكون هناك تسريح للعمالة وتحدث بطالة وهى بالطبع ذات طبيعة مختلفة عن البطالة الجديدة.

العملية هى أننى عندما أقول لدى ٩٠ منطقة فإننى أركز على ٣-٤-٥ مناطق ويجب أن نذكر أن هناك أسبابا سياسية تفرض على ، اذا ركزت على القاهرة ،٦ أكتوبر والعاشر من رمضان، فى بورسعيد يعمل اضراب ، فى المحلة يعمل اضراب لكن أقول أين المشكلة ماهو حجمها ؟ حجم المناطق الصناعية ، المشروعات المبعثرة فى ٣ مناطق من ال ٩٠ منطقة ، اذا استطعنا حل ٧٠٪ من هذه المناطق الثلاث فاننا نكون قد حلينا ٦٠٪ من مشكلة المناطق الصناعية .

الدولة عندما فكرت فى انشاء هذه المناطق كانت تهدف لتشجيع الناس للانتقال من قلب القاهرة للعمل فى ٦ أكتوبر مثلا والسكن موجود ، وعندما تذهب الى ٦ أكتوبر ستجد عشوائيات لاحد لها ، هنا عمارة ، هنا حى ،لايوجد تنسيق، لاتوجد عملية تخطيط عمرانى وجمالى.

ايضا العاشر من رمضان مشاكلها اكبر من ٦ اكتوبر عشرات المرات فمشاكل المناطق الصناعية متشعبه وتحتاج إلى حلول جذرية، لا افرح بفتح مناطق صناعية جديدة ، لقد زرت المنيا وشاهدت المنطقة الصناعية بها، منطقة هايله لكن لا يوجد بها اكثر من ٥-٦ مصانع ، اسيوط نفس القصة ، فالعدد لا يفرحنى انما انا اقول ان لدى ١٠-١٢ منطقة جيدة ، يمكن اسميها مناطق صناعية .

د. عـلا طرحت سؤالين مهمين جدا وهى الموضوعات التى يمكن ان نقول رأينا فيها ، الكويز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاكل ونصنفها، لماذا لايتم حصر أسباب ضعف أداء هذه المناطق بالتحديد ويتم تصنيفها علميا واضحا ومحددا ونضع برنامج جيد للنهوض بهذه المناطق حيث لابد من وجود مناطق صناعية قوية حتى تنطلق ، اذ كيف سننطلق بـ ١٠٠٠ مصنع كما جاء فى برنامج الرئيس الانتخابى الا من خلال هذه المناطق ، اذا الفكر الاستراتيجى لابد أن يكون موجودا ، البرنامج لابد أن يكون واضحا فيما نسميه اعادة تنظيم ، اعادة هيكلة هذه المناطق بشكل أو وبآخر ، اعادة بناء وتطوير هذه المناطق بحيث تنطلق.

ولابد أن نسأل أنفسنا أين هذه المناطق من التجربة الصينية ؟ نحن نضيع وقتنا ، هناك فكر استراتيجى ، مدن معينة ، اين المدن أو المناطق الصناعية المتخصصة ؟ لايوجد على الخريطة ، بحيث اقول ان هذه المدينة سيخرج منها السلعة الفلانية ، ولماذا لانضع فى أذهاننا من الآن فى مرحلة اعادة البناء التخصصى - فى اطار المزايا النسبية والتنافسية بكل منطقة وليس بسبب وجود قطعة ارض فى اى محافظة - لنعمل منطقة صناعية .

لا بد أن نتعامل مع هذه القضية بفكر التخطيط للتنمية الشامل والربط بالتنمية الاقليمية ليظهر الى اين نحن ذاهبون وربط هذا بالاقتصاد القومى ، مع تحديد اين هذا كله من أهداف الاقتصاد القومى اذا كانت الاهداف الاقتصادية للاقتصاد القومى معروفة فمثلا اذا كنت أود حل مشكلة البطالة ، فان د. عبد العاطى قال إنها تزيد مشكلة البطالة ، كيف ؟ المفروض أنها تحل مشكلة البطالة ، وبالتالى لابد من تحقيق هدف التوظف وحل مشكلة البطالة اذا كان لدى مشكلة صادرات وبالفعل لدينا مشكلة صادرات ، فالمفروض ان تعمل المناطق الصناعية على حل مشكلة الصادرات.

ربما القضية الكبرى هى قضية الكويز، من الذى ادى بنا الى ذلك؟ نحن منذ ٥ سنوات وأكثر ونحن نحاول مع امريكا لعمل منطقة تجارة حرة ، وهى ترفض قائلة ان مستوانا لايسمح باقامة مثل هذه المنطقة ، الادارة تعبانه ، والاجراءات الجمركية معقدة وعندما نحل كل ذلك يمكن اقامة منطقة تجارة حرة معها ، أخيرا استسلمنا ، هذا استسلام تام ، ليس لدينا اختيارات كان هناك اختيارات قبل التوقيع على الكويز ، كان هناك اختيارات كثيرة جدا لمدة ١٠ سنوات ، وبح صوتنا وغيرنا وغيرنا ولكن لا حياة لمن تنادى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمستثمرين وكذا تأخير بداية اقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات وما يترتب عليه من البداية المتأخرة للانتاج.

٢- نقص الاعتمادات المالية اللازمة لاقامة المرافق الرئيسية والمكملة للبنية الاساسية خارج المنطقة الصناعية مثل محطات الكهرباء والمياه والصرف الصحى والطرق الموصلة لمواقع المناطق الصناعية وربطها بشبكة الطرق العمومية والتى تعطل الاستفادة مما تم تنفيذه من بنية اساسية داخل المنطقة .

٣- عدم توافق خطة انشاء البنية الاساسيةومراحلها مع التمويل المتاح لإنهاء الاعمال كاملة لكل مرحلة على حدة حتى يمكن الاستفادة منها فى خدمة المشروعات.

٤- ضعف دور الترويج لجذب المستثمرين الجدد بمشروعات رفيعة المستوى سواء المحلى منها والعالمى مما يؤدى الى انخفاض نسبة اشغال المشروعات الموجودة.

٥- ضعف المشروعات وتكرارها لمعظم الانشطة القامة وما يترتب عليها من زيادة العرض على الطلب بالنسبة للمنتجات وبالتالى ظهور مشكلة التسويق وخاصة ان هذه المشروعات تعتمد كلية على تصريف انتاجها للسوق المحلى وعدم وجود تصدير.

٦- عدم وجود جهة متخصصة لتوجيه الاستثمار والمستثمرين الى المشروعات المطلوبة والتى تتناسب مع قيمة الاستثمارات والمتاح للمستثمر والمساحة المطلوبة لتعظيم الاستفادة من أراضى المناطق الصناعية وكذا المزايا النسبية لكل منطقة .

٧- عدم وجود خرائط استثمارية .

٨- تعرض المستثمرين للتعامل مع قانون المحليات رغم أنه صدر قانون خاص بالاستثمار مما يعتبر ازدواجية فى التعامل.

٩- يلتزم المستثمرون بأن يقوموا بدفع مبالغ تعادل ٢٪ من رأس المال للغرفة التجارية.

١٠- ارتفاع نسبة الفوائد على الاقراض من البنوك مع المغالاة فى الضمانات مما أدى الى تعثر العديد من المشروعات.

وهنا الصورة بدأت تتضح ، أين نحن ؟ أداء هذه المناطق اظهر انه لا أهداف تحققت ولا تصدير تحقق ولاتصرف فى السوق المحلى نجح وبدأ تسريح العمالة وبالامس تحدث الى احد الصحفيين يسألنى عن موضوع التسويات ومشكلة المتعثرين وماذا سنفعل فيها ، نحن لابد أن ندرس هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الورقة التى اعدتها د. علا دسمه وقيمة وبذلت فيها جهدا كبيرا ، لكنها توهتنا كلنا ، لأن كل موضوع فيها يصلح دائرة حوار مستقلة.

ولنرجع الى مايهمنا من الموضوع وهو المناطق الصناعية فى مصر والذى يمكن أن يكون محورا اساسيا لحل باقى المشاكل لأن هناك كما قال الزملاء غياب فكر وغياب خطة سليمه لتنمية صناعية فى مصر.

سوف اتكلم بالتحديد عن المناطق الصناعية التابعة لهيئة المجتمعات ، فى الواقع هيئة المجتمعات تتبع اسلوبا غريبا جدا فى التعامل مع المستثمرين والمصانع وهذه مشكلة خطيرة جدا غائبة عن الخطة العامة لسياسة الدولة ، عندما يريد فرد أخذ أرض فى مدينة مثل ٦ أكتوبر يتعرض لتغريب لا حدود له فى التعامل مع هيئة المجتمعات وسأذكر مثالا عمليا فعليا واقعيا وكنت اتمنى ان يكون المهندس محمد جلال موجودا لأنه كان رئيس جهاز المدينة ويعرف مشكلتنا بصفة اساسية.

طلبت من وزير التعمير عددا من قطع الاراض الصناعية لاعضاء الجمعية ، ووافق لى على ٢١٢ قطعة ارض تتراوح مساحاتها من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ متر لاقامة مشروعات صناعية لاعضاء الجمعية، هذا الكلام كان عام ٢٠٠٠ وعملنا اجراءات التعاقد وتحدد سعر المتر ١٥٠ جنيها دفعنا حسب الوضع القانونى السليم دون أى مجاملة ١١ مليون جنيه قيمة ٢٥٪ من ثمن الارض ، الوضع الطبيعى أن من يرغب فى عمل مشروع وعامل دراسة له ، يريد أخذ الارض وشهر أو شهرين يبدأ مشروعه ، لاينتظر ٤ سنوات لكى يتسلم الارض ، انتظرنا ٤ سنوات نطالب ادارة جهاز المدينة وهيئة المجتمعات لتسليم الاراضى لاصحابها.

كيف اترك انسانا لديه اموال فكر فى مشروع وعمل له دراسة جدوى عام ٢٠٠٠ يستمر ٤ سنوات لايجد مكانا يشتغل فيه ؟ تكلفة المبانى تضاعفت خلال هذه السنوات ونقول له استثمر ، المهم ال ٢١٢ قطعة تم تسليم ٧٠٪ منهم ومازال ٣٠٪ الى الآن لم يسلموا لاصحابها على الرغم من وفاء الجمعية واعضاءها بكافة النواحى المالية تجاه هيئة المجتمعات ، من يحاسب من؟ من الذى يعطى المستثمر الذى قتلناه حقه ؟ لايوجد ، كيف اقول اننى اريد ان اعمل مناخا جاذبا للاستثمار بحيث اجذب المستثمر الاجنبى وانا اقتل المستثمر المصرى؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لابد أن نواجه التنافسية القادمة والوضع التنافسى ، لكن فى النهاية مجبر اخاك لابطل ، طالما انك مفلس ، طالما أن المناطق الصناعية لديك فاشلة فى الصادرات فإنه ، اذا ذهبت مجموعة وضغطت على الحكومة للتوقيع على٧, ١١٪ مستلزمات انتاج اسرائيلية تدخل فى المنتجات المصرية التى يتم تصديرها الى امريكا ماشى ، احتكار اسرائيل ماشى ، اسرائيل تكسب وما المانع أن تكسب ، لأننا فى النهاية ليس لدينا اختيارات ، وكان لدينا اختيارات قبل ذلك وضاعت من ايدينا بسبب فشلنا فى ادارة المناطق الصناعية وضعف قدرتنا التنافسية فى الاسواق الاخرى.

كان يمكن تفعيل المشاركة الأوروبية ، الكوميسا ، الأسواق الاخرى ، لكننا نلعب فى الوقت الضائع ، وضياع الوقت متعة لدينا نستمتع بها ، نحن اساتذه فى ضياع الوقت ولاندرك ما معنى الوقت وبالتالى تضيع منا الفرص ، ومن هنا فان غياب الفكر الاستراتيجى لدينا واضح جدا ، لذلك فقضية الكويز كان يجب ان يكون لها حلقة منفردة والتى ادخلتها د. علا فى ورقتها وانا أدعو الى اقامة دائرة حوار حول المناطق الصناعية المؤهلة بالمجلة.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة أود أن أقول شيئا ، لا مانع من النقد ، لكن ليس هناك استحالة لاقتراح الحلول ، لأنه مهما كانت الدنيا ظلام فان الفرد من الممكن ان يضىء شمعة.

نحن لايمكن أن ننظر الى الارقام الموجودة، بالرغم من التحفظ الذى ذكره د. عبد العاطى حول هذه الارقام، أنها كلها فراغ عندما يقال إن ٥-٦ آلاف مشروع من اجمالى المشروعات الصناعية المنتجة تعثرت - وقد ذكرت د. علا -بحوارها انه قد توقف عن الانتاج ١٣٩٥ مشروعا وهذا رقم مخيف ، لابد أن نستيقظ ، هناك امكانية ، لايوجد استحالة وأتذكر أحد الادباء قال ان مصر قادرة على أن تنهض فى اى وقت ، وأعجبنى تعبيره أن قال فى فترات المماليك كانوا يأكلون بعضهم وقال هذا من واقع كتب التاريخ ، يأكلون أى حاجة حتى أنهم يأكلون بعضهم ومع ذلك جاء محمد على بعد ذلك بعدد من السنوات قلبها امبراطورية .

لذلك فان نبرة الاستحالة ، النبرة اليائسة يجب أن تدفعنا الى الطموح والأمل وليس الى الاستسلام لليأس .

على جمال احمد

بسم الله الرحمن الرحيم ... أوجه الشكر لهيئة تحرير المجلة على دعوتها الكريمة ، والحقيقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو ناس يعانون ولانجد اى استجابة أو حل عملى ايجابى سليم وأعتقد أنه مطلب سليم لانقاذ الصناعة فى مصر أن نعمل كيان قوى يحل مشاكل الصناعة باخلاص، بجدية ونحن مفتقرون لمثل هذا الكلام.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة كنت اعتقد ان ٦ أكتوبر ليست ممثلة بالقدر الكافى لكنى دعيت عصمت بك لكنه اعتذر ولا أدرى السبب، الرجل الذى استطاع ان يستوعب الاهلى والزمالك على ارض ٦ اكتوبر اعتذر واعتذر أيضا ان يرشح احدا مكانه .

منى زكى

بسم الله الرحمن الرحيم .. أولا أحب أن أشكر حضراتكم على دعوتى للمشاركة فى دائرة الحوار ، الخاصة بالمناطق الصناعية فى مصر، وأشكر د. علا على وجه الخصوص على الورقة القيمة المقدمة من سيادتها والتى استعرضت فيها المحاور المتعلقة بالمناطق الصناعية .

كنت قد حضرت كلاما كثيرا عن دور وزارة الصناعة والهيئة العامة للتصنيع ، خاصة فيما يتعلق بالانجازات التى تمت بشأن المناطق الصناعية فى مصر ولكن د.عبدالعاطى فى الكلمة التى القاها سيادته عن المناطق الصناعية جعل الصورة قاتمة وليست وردية ومع ذلك فإننى سأتكلم عن الانجازات التى قامت بها كل من وزارة الصناعة والهيئة العامة للتصنيع.

دعونا نتفق أن الهدف الرئيسى من هذا الحوار هو تنمية الاقتصاد القومى ككل ، وتحقيق التنمية الصناعية ونشر الصناعة من خلال تأهيل المناطق الصناعية التى تدعم المشروعات الصناعية لوصول منتجاتها للمستويات العالمية والذى يؤثر تباعا على الهيكل الصناعى ويحقق أهداف التنمية الصناعية التى تؤدى الى زيادة نسبة النمو الاقتصادى بصفة عامة.

فى الورقة التى أعدتها د. علا حددت أن اختيار مواقع المناطق الصناعية بنجاح لابد أن يتم على أساس عدد من المعايير ، وأنا أتفق معها وان كانت هناك معايير تم وضعها عند اختيار هذه المواقع منها: أن تكون بعيدة بقدر الامكان عن الكتل السكنية وان تكون فى اتجاه معاكس لاتجاهات النمو العمرانى ، وتكون قريبة من مراكز التدريب والتجمعات العمرانية المخطط انشائها وقريبة من شبكات الاتصالات والصرف والبنية التحتية ..الخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدينة ٦ أكتوبر بها أكثر من ٣٠٠ مصنع مغلق وهذا كلام صحيح وغير مبالغ فيه ، والمصانع التى تعمل حاليا تعمل بطاقة تتراوح بين ٣٠-٧٠٪ وهذه مأساة تحركت على أثرها الجمعية منذ عامين وقدمت مذكرة للدكتور عاطف عبيد رئس الوزراء وقتها بمشاكل المدينة ، بكل مشاكل الصناعات بمدينة ٦ اكتوبر وكل مشكلة وحلها. مشكلة التمويل وقد تكلمت د. علا عن مشكلة التمويل ، وعن دور بنك التنمية الصناعية ، الحقيقة بنك التنمية الصناعية اسم على غير مسمى فهو بنك تجارى يتعامل مع الصناعة بأسلوب تجارى ، فالحقيقة طالبت د. عاطف عبيد بانشاء كيان مصرفى مستقل لايخضع للجهاز المصرفى يمول الصناعات بسعر فائدة مستقل للصناعة وان تكون أموال هذا الكيان المصرفى من أموال المنح والقروض الميسرة لكى نشجع الصناعة وهذا ليس كلام جديد ، فهو مستخدم فى بنك الاسكان الذى يتبع وزير الاسكان ويخضع لسعر فائدة مستقل عن الجهاز المصرفى وكذلك بنك التنمية الزراعية ايضا .

الحقيقة المشاكل كثيرة جدا ولا أريد أن اخوض فيها بالتفصيل لكنى طالبت د. عاطف عبيد وقتها بشىء واحد مازال غائبا عنا لحل هذه المشاكل ، نحن نتكلم كثيرا لكن لايوجد حلول، وهذا الموضوع تكلمت فيه مع د. ممدوح وعمل مجهود فيه ، مطلبى فقط لكل مسئول فى الدولة ان نفكر فى انقاذ الصناعة ، فالصناعة فى مصر فعلا تحتضر منذ ٤ سنوات حتى الآن ولا أحد يتحرك ، نسمع شعارات وكلام جرايد وتخفيف للمشاكل ولايوجد حل عملى الى الآن.

صدر قانون الضرائب الجديد وهو نظام ممتاز جدا ، لكن وزير المالية سلط رجاله على رجال الأعمال للجباية عن الفترة الماضية، يأتينى كل شهر مطالبات بأرقام خياليه، هذه الجباية تفقد الثقة بين المصلحة والممول.

المهم العقبات كثيرة جدا وكل عقبة لابد لها من حل ايجابى سريع وعملى ، هنا اطالب بشىء واحد وهو مطلب عادل جدا ومنطقى، وكثير من الدول التى سبقتنا سواء الهند أو تركيا أو أى دولة اوروبية وحققت تقدما اقتصاديا كبيرا جدا من خلال التنمية الصناعية ، وكان أجدر أن تكون مصر فى مكانهم أو فى مكانة متقدمة عنهم - اتبعوا سياسة واحدة- وهو ايجاد هيئة قومية لازالة العقبات التى تصادف الصناعة من الناس المستفيدين ومتخذى القرار ، هيئة قومية لها السلطة العليا القوية ومن ضمن تشكيلها المستفيدون المتعاملون مع المشكلة ، كيف يتم ذلك؟

أرى أننا بعيدون جدا عن حل مشكلة الصناعة، ونحن نتكلم من الآن سواء مسئولين أو أفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصنيع بالانتهاء من عدد ٣٢ خريطة استثمارية لجميع محافظات مصر ولازال العمل جارى لعمل خرائط لمحافظات لم تشملها فى حدود ٣٦ خريطة .

بالنسبة لوزارة الصناعة ممثلة فى هيئة التصنيع لديها ١٤ مكتبا اقليميا تقدم من خلاله خدمات ارشادية للمستثمرين.

شيء آخر ورد الحديث عنه، نحن نتكلم عن تحديث حقيقى للصناعة ،تحديث الصناعة رغم أن حجم الاستثمارات التى ضخت فيه لم يتحقق منها شيء لأن مفهومه كان جديدا على كل المنشآت التى كان المفروض ان تساهم بجزء ، ومركز التحديث بجزء آخر ، بمعنى ان القطاع المستفيد من التحديث كان يظن ان مركز التحديث سيعطيهم اموالا ويقول لهم طوروا منشآتكم ، لكن مركز التحديث ليس بنكا وليس مختصا بصرف تمويل للصناعة ولكن التحديث يكون فى نقل التكنولوجيا وتحسين الادارة وزيادة الصادرات والامر الآخر كانت الادارة القديمة لاتسير على الفكر المطلوب من التحديث، لكن الحقيقة بعد التغيير الجديد وتعيين مدير مصرى للمشروع بدأ تحقيق بعض الانجازات منها مثلا، تم فتح ١٤ مركزا ناقلا للتكنولوجيا منها غزل ونسيج ، وجلود صناعات تقليدية ، صناعات ابداعية ، غذائية ، التصميمات والموضة واستخدام التكنولوجيات النظيفة لمنع الآثار السلبية على البيئة ، هذا بالاضافة الى وجود توافق كامل بين عمل مركز التحديث واتحاد الصناعات لوجود قدر اكبر من الشفافية مع الصناعة.

هناك شيء آخر أود ذكره هو هل هناك تضارب فى قيام وزارات مثل وزارة الصناعة ، وزارة التجارة ، وزارة التخطيط بالمشاركة فى انشاء المناطق الصناعية؟ أقول لا ، انشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية التى تحل محل الهيئة العامة للتصنيع سيكون لها الدور الأكبر لأنها أخذت اختصاصات المناطق الصناعية من أولها لآخرها بحيث تعمل فيها كل شيء من أول اختيار الموقع وهذا سيعمل طفره كبيرة فى المناطق الصناعية .

طبعا ليس كل شيء ورديا كما ذكرت فهناك مشاكل كثيرة منها :

١- طول فترة الانشاء والتخطيط واجراءات التوطن ونقص التمويل اللازم لتنفيذ البنية الاساسية وارتفاع تكلفة المرافق.

٢- عدم اتباع الشروط البنائية ومايتبعها من مخالفات فى التنفيذ غير المخطط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايضا فى الورقة ذكرت سيادتها أن من أهم الأهداف التى تعمل الدولة على تحقيقها من انشاء المناطق الصناعية هو انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتكون صناعات مغذية للصناعات الكبيرة ، وهذا هدف قامت وزارة الصناعة بدور رئيسى فيه من تخطيط وتنمية وتطوير ورعاية الصناعات الصغيرة، من خلال تقديم كافة الخدمات الارشادية لهذه المنشآت سواء منشآت صغيرة أو متوسطة أو متناهية الصغر على مستوى الجمهورية ككل. ودراسة عمل المشروعات الصناعية الصغيرة داخل الوحدات الصناعية فى مجتمعات الصناعات الصغيرة والتى اقامتها وزارة الصناعة عن طريق الجهاز التنفيذى للمجتمعات الصناعية والتعدينية بمختلف محافظات مصر والمدن الجديدة مثل السادات ، برج العرب ،قنا ، سوهاج ، اسوان ، اسيوط .. الخ ، علاوة على المجتمع الذى تكلم عنه د. عبد العاطى ومجمع العاشر من رمضان والذى تكلفت اقامته ٢٢ مليون جنيه، بالاضافة الى انها تقوم بمعاونة المستثمرين فى تحديد واختيار انسب مجالات الاستثمار . وهناك عدة تساؤلات والورقة كبيرة ، بها اجزاء تخص هيئة الاستثمار واجزاء تخص هيئة التصنيع واجزاء تخص هيئة المجتمعات العمرانية لكنى سأرد على اجزاء بسيطة . هناك عدة تساؤلات عن نقص المعلومات والحقيقة ان الهيئة العامة للتصنيع عن طريق وزارة الصناعة قامت بدور كبير جدا فى هذا المجال بأن وفرت قاعدة معلومات عن المناطق الصناعية لمتخذى القرارات السيادية لتوجيه النمو الصناعى فى مصر مستثمرين، وأصدرت حتى الآن سته إصدارات والإصدار السابع فى طريقه للصدور وبها بيانات عن الصناعة والمناطق الصناعية ، أهدافها، عدد العمالة والمناطق المتوطنة بها ومواقعها ومساحاتها، الجزء المرفق وغير المرفق، المستغل وغير المستغل ، التكاليف الاستثمارية والمشروعات المنتجه فعلا والتى لازالت تحت الانشاء ، ومشروعات تحت التأسيس وعددها حوالى ١١٤١١ مشروعا صناعيا هذا بخلاف المناطق الثلاث التى انشئت بأمر الحاكم العسكرى رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ . وهذا الاصدار يعتبر جهدا كبيرا جدا فهو يشمل إجمالى المشروعات الصناعية المنتجة على مستوى الجمهورية وموزعه على الانشطة الصناعية المختلفة، وموزعة ايضا على مستوى الأقاليم الصناعية وتبعيتها الإدارية مثلا اقليم القاهرة به ١٤ منطقة ، وتسع مناطق بالمحافظة (القطامية - شق الثعبان - الروبيكى - طرة - جنوب حلوان - ١٥ مايو - مدينة بدر) وتبعيتها إما للمحافظات أو لهيئة الاستثمار أو للمدن الجديدة.

ايضا كنا نتكلم ونسأل هل هناك خريطة صناعية ؟ فعلا هناك خريطة صناعية ، قامت هيئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محافظة أخرى، بصرف النظر عن مدى ملاءمة مكونات هذه المنطقة الصناعية اذا كانت تصلح هنا أو تصلح هناك فنفاجيء اننا خططنا منطقة ناعية تشمل جزء ملابس جاهزة ، جزء احذية ، جزء اثاث .. الخ ، وبالرغم من عدم وجود المواد الخام التى تمكن من اقامة هذه الانشطة فى هذه المناطق، وسأعطى مثالا :اذا اخذنا منطقة الوادى الجديد وهى أحد المناطق الصناعية الجديدة ، هذه المنطقة تشمل صناعات كيماوية ، غذائية ، خشبية ، تعدينية .. الخ ، فيها ٢٨٥ قطعة ، المشغول منها ١١ قطعة حتى العام الماضى ، هذه المنطقة الصناعية تواجه مشاكل فيما يتعلق بالكهرباء ، حتى الدراسات المتعلقة باختيار المنطقة ذاتها لم تتم بطريقة سليمه ، فالمنطقة الصناعية التى اقيمت هناك اقيمت فى منطقة غير صالحة لأن الأرض طفلية ولاتصلح لاقامة المصانع على هذه المنطقة ، دخلت المحافظة مع الجهة التى اجرت الدراسة وقررت ان المنطقة تصلح ، لكن عند التنفيذ وجدوا ان المنطقة لاتصلح والمستثمرين جميعهم رفضوا الدخول لهذه المنطقة لأن الارض لاتصلح لاقامة الاساسات عليها وتؤدى الى ارتفاع التكاليف وكانت النتيجة ان المحافظة التى كان المفروض ان تدفع جزءا من التكلفة لم تدفع ودخلت فى حدوته وعلمت ان الموضوع معروض على القضاء بخصوص مدى صحة اختيار هذه المنطقة .

النقطة الثانية نحن نتحدث عن تنمية المشروعات الصغيرة ، الكل يعلم ان المشروعات الصغيرة لها متطلبات خاصة تختلف عن كل المشروعات الاخرى، نحن لم نفكر والدكتور عبد المطلب تحدث عن المنطقة الصناعية المتخصصة ، هذا هو الاتجاه السائد اليوم وليس المنطقة الصناعية التى بها العديد من النشاطات الصناعية ، نحن اذا كنا قد اخذنا بالمنطقة الصناعية المتخصصة وركزنا عليها كنا نستطيع ان ندخل الكويز وغير الكويز ونصدر وخلافه ، لماذا ؟ لأن المناطق الصناعية المتخصصة تمكن من اقامة مركز تصميم وبحوث فنيه لخدمة هذه المنطقة ، لذلك فان الشكل الذى توجد به المناطق الصناعية الحالية لايخدم عملية التطوير الفنى من وجهة نظرى لهذه المناطق.

ايضا هناك حديث عن التدريب كأحد أهداف مركز التحديث ، المنطقة الصناعية المتخصصة بها وحدة تدريبية تدرب جميع العاملين فى هذه المنطقة ، يمكن اقامة فروع للبنوك فى هذه المنطقة لحل مشاكل التمويل المطلوبة ، فيما يتعلق بالتصدير والمشاكل المتعلقة به ، تعمل وحدة جمارك بالمنطقة الصناعية المتخصصة لحل مشاكل التصدير وتصدر للخارج ايضا. فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس، فان المركز الفنى المتخصص يتناول هذا الموضوع. اذا اتينا الى صناعة الغزل والنسيج - على سبيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تنوع اسعار الاراضى من منطقة الى اخرى واختلاف اسعار الاراضى فى المدن الجديدة عنها فى المحافظات والذى ادى الى ظهور مشاكل.

٤- مشكلة تسويق المنتجات وهى مشكلة كبيرة دائما نواجهها سواء مناطق او شباب خريجين.

٥- تعدد الجهات الادارية المسئولة عن المشروعات داخل المناطق الصناعية.

٦- ضعف الترويج للمناطق الصناعية بالمحافظات

٧- عدم وجوة قواعد عامة فى تخصيص اراضى المناطق الصناعية نظرا لاختلاف التبعية الادارية.

وأرى أن الحل لهذه المشكلات يكون فى الاتى:

١- ضرورة تولى جهة محددة التخطيط والمتابعة والاشراف وهذا سيتمثل فى الهيئة الجديدة ان شاء الله نأمل فيها لتنفيذ الخدمات والمرافق وتجهيز المنطقة بالكامل ومراجعة مايتم تنفيذه وتخطيطه.

٢- ضرورة قيام جهاز متخصص بعمليات الادارة والتسويق للمنتجات بكل منطقة واعداد الدراسات التسويقية والترويج للسلع التصديرية بالمواصفات العالمية.

٣- حظر صدور أى قرارات باقامة أى منطقة صناعية جديدة لحين استكمال المناطق القائمة وهذا قرار صدر من مجلس الوزراء بعدم انشاء مصانع بعد ال ٨٧ مصنعا وال ٣ التى انشئت بالأمر العسكرى .

٤- الوقوف على مشاكل المستثمرين والعمل على حلها منعا للتعثر أو التوقف وأعتقد أن هيئة الاستثمار مع هيئة التنمية الصناعية ستقومان بدور كبيرفى هذا المجال.

انتهى عند هذا الحد واتمنى ان استمع لآراء السادة الحضور وخاصة بالنسبة للاتفاقيات سواء الكويز او الاتفاقيات الاخرى فهذا سيفيدنى واتمنى ان اسمعه من السادة الحضور وشكرا لكم جميعا.

ممدوح الشرقاوى

الحقيقة موضوع المناطق الصناعية موضوع كبير جدا وناقشناه فى المحلة وانا سآخذ نقاط سريعة .

النقطة الأولى عندما نفكر فى المنطقة الصناعية ننقل اسطمبه موجودة فى محافظة، الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يأخذ اعفاء أم لا ؟ هل الهيئة تكسب أم لا ؟ هل الفرد يأخذ تشجيعا أم لا ؟ لانريد كلام على ورق.

آخر نقطة سأتحدث فيها ، القانون الجديد الخاص باعفاءات الضرائب حسب معلوماتى الغى الاعفاء الضريبى على الشركات والمصانع الجديدة ، واصبح لايوجد اعفاء ، أنا لا أتكلم عن الاعفاء الضريبى ، لأن هذا الاعفاء الضريبى كان على المشروعات القائمة قبل صدور القانون ، هل هذا الاجراء لصالح المشروع أم لغير صالح المشروع ، وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة د. ممدوح غطى اكثر من نقطة ، استرعى انتباهى الحديث على أن الأراضى تؤخذ عليها موافقات وزارة الدفاع والبيئة والآثار ..الخ ، المفروض انه لدينا مساحة كلية طبقا للبيانات الرسمية ، قدرها ٦٥٧ كم٢ للمناطق الصناعية حاليا ١٣٩ كم٢ المزوده بالمرافق هذه مساحة ضخمة جد ، المفروض ان تكون هذه المساحات مأخوذ عليها موافقات من وزارة الدفاع ، ومن كل الجهات المطلوب اخذ موافقتها على تخصيص الاراضى ، وأنها خصصت لمناطق صناعية ، وبذلك لاينبغى لأحد ان يتقدم ويعترض وأن وزارة الدفاع لابد أن تعتمد ، والبيئة تعتمد .. الخ.

أنا لست ضد أخذ موافقات ، لكن تؤخذ مسبقا ، أنا لا اعرض لأى فرد أن يدخل فى أى منطقة الا اذا كانت المنطقة اخذ عليها موافقة اجمالية من جميع الجهات المعنيه، التنسيق وارد مع اى جهة ، التنسيق وارد مع وزارة الدفاع ، وزارة الثقافة بسبب المناطق الأثرية ، والبيئة كل ذلك وارد ، لكن التنسيق يجب ان يكون على مستوى المنطقة وليس على مستوى المصنع أو مستوى المشروع.

مجدى شرارة

الحقيقة الورقة المقدمة من د. علا ورقة ممتازة شاملة كاملة اثلجت صدرى ، لكنى سأضع بعض النقاط ، أو سأسلط بعض الاضواء على بعض الاشياء.

قيل إن هناك ٣٢ خريطة صناعية استثمارية ، أين هى ؟ نحن ١٥-٢٠ فردا فى الجلسة ، من سمع عنهم يخبرنى ، نحن ننادى ونطالب وبح صوتنا كما يقال إننا نريد هذه الخرائط.

النقطة الثانية تجربة بنك التنمية الصناعية ، لا أدرى لماذا مازال هذا البنك قائما ؟ لى تجربة مع شركاء كادوا يسجنون لأنهم اخذوا قرض ٦٠٠ ألف جنيه وسددوا ٣٠٠ ألف جنيه ثم تعثروا فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المثال- فان المركز يقول لكى ينتج المنتج الفلانى هناك تصميم باترون يوزع على المنتجين ، يقول القماش عرض ٩٠ سم لاينفع لأن هذا سيخرج منه هالك كثير ، المفروض تعمل ١٢٠ سم ومن هنا يحدث تنسيق مابين المنطقة الصناعية ومصانع النسيج والامور تتربط مع بعضها ، لكن بالاسلوب الذى نسير به حاليا لا أعتقد أن المناطق الصناعية بوضعها الحالى يمكن ان تقدم حلا فعالا لعملية التنمية الصناعية .

ايضا الاخت منى تكلمت عن الخريطة الاستثمارية ، ماهو الهدف من الخريطة الاستثمارية ، انا لست مستثمرا لكنى اعتقد أن المستثمر ينظر للخريطة ويقال له إن المكان الفلانى يصلح للمنتج الفلانى ، وهذا كلام جيد لكنه ليس كل المطلوب ، المطلوب أن تكون هناك موافقات مسبقة لجميع الجهات ذات الاختصاص بحيث إننى اذا اردت ان اعمل مشروعا داخل المنطقة المحددة فى الخريطة الاستثمارية تكون الموافقات موجودة، لماذا ؟ لأن هذه المنطقة المحدد بها مدى ملائمة المواقع هناك بعد ذلك موافقات كثيرة ، موافقة الآثار ، موافقة البيئة ، موافقة القوات المسلحة التى تستمر لفترات طويلة، هنا قضية ان اعمل خريطة استثمارية محددة بمنتجات فقط ، لابد أن تكون محددة وعليها موافقة جميع الجهات ، بحيث يحضر المستثمر من الخارج يعمل مصنعه وينتج وبذلك نكون قد عملنا انجازا واضحا وسليما ويكون للخريطة الاستثمارية مفهوم واضح.

النقطة الثالثة باختصار شديد ، نحن نقول دائما اننا سنعطى الارض بالمجان ، عندما كنت فى الوادى الجديد أثار الناس كلاما كثيرا لا أعلم مدى صحته ، لكنى سأطرحه على السادة المختصين لنعرف مدى صحة هذا الكلام من عدمه.

أولا الهيئة العامة للاستثمار تأخذ ٢ جنيه للمتر مرة واحدة عند قيام الشركة ، واذا كان مشروعا فرديا تحصل ٥٠ قرشا للمتر، هناك ٥٠ قرش للمتر صيانه مرافق سنوية مدى الحياة ، وزارة الصناعة مراقبة على الجودة تحصل جنيها على المتر سنويا ، وزارة الصحة تحصل ١,٥ جنيه للمتر سنويا على الصناعات الغذائية فقط، الغرفة التجارية تحصل ٠,٢٪ بحد اقصى ٢٠٠٠ جنيه عن المشروع عندما نضرب نصف جنيه ٣٠٠X متر فى ٤٠ سنة يكون الاجمالى ٤٥ ألف جنيه وهو بدلا من أن يأخذ المبلغ دفعه واحده ويقول إدفع ٥ أو ١٠ أو ١٥ جنيها للمتر ٢٠٠٠X يكون المبلغ ٣٠ ألف جنيه هو يأخذ٤٥ ألف لكن على آجال طويلة ثم يختلقون اشياء اخرى صيانة مرافق وخلافه فهذا الكلام فى مجملة يشكل عبئا على المستثمر ، هذه العملية تحتاج حساب لنقول هل المستثمر فعلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتصنيع لطلب الرخصه فرفض المسئول بحجة انه لم يتم دراسة الاوراق رغم وجود القانون.

نحن نريد أن نحفز ، كما قالت د. علا نريد أن تنجح تجربة المدن الصناعية عندما أقول إننا نريد وضع حوافز وقلنا ذلك فى الكثير من الندوات والبحوث ، ماهى المشلكة ؟ لدينا مشكلة بطالة ، نذهب لصاحب المصنع عمل لمدة ١٠ سنوات ، بدأ بـ ٥ عمال أصبح بعد عشر سنوات لديه ٢٠ عاملا، يأخذ على كل عامل شهر إعفاء ضريبى ، حققت أولا أن أشغل عمالا وأحصل على ميزة عليهم .

أقوم حاليا باعداد دراسة عن الصناعات الغذائية فى العاشر من رمضان نحن بدأنا بـ ٣٤ مصنعا وصلنا ١٢٧ مصنعا اذا كانت هذه البيانات صحيحة ، عندما نظرت الى الكيرف ، العام الماضى كان الـ١٢٧ مصنعا ١٤٠ مصنعا والعام الذى سبقه ٢٢٠ مصنعا ، هذا القرار أدى الى غلق العديد من المصانع.

الورقة المقدمة أثارت شجونى وجعلتنى احضر من الاسكندرية مباشرة للاستماع لهذا الموضوع والدكتورة علا ضغطت على المواجع التى لدينا ولا أريد أن أطيل وشكرا.

معتز يكن

الحقيقة اشكر د. علا على هذه الورقة الشاملة وأكرر الكلام بأن كل محور من المحاور الثلاثة يمكن أن يعمل منها رسالة دكتوراه مستقله لوناقشنا كل محور على حدة .

لن أتكلم عن موضوع استراتيجية المناطق الصناعية لأن هذا دور ستقوم به هيئة التنمية الصناعية وهو دور كان غائبا لمدة طويلة وان شاء الله سيكون هناك التزام جاد بوجود هذه الهيئة ومسئوليتها عن وضع الاستراتيجية للمناطق الصناعية وأوافق الاستاذة منى أننا لسنا فى حاجة الى مناطق صناعية جديدة بقدر ما نحن فى حاجة الى تطوير دور المناطق الصناعية الموجودة.

المناطق الصناعية فى مصر تفتقر الى بنية اساسية وعوامل مادية وايضا تفتقر الى عامل مهم جدا وهو العنصر البشرى الذى يريد هذه المناطق الصناعية والعنصر البشرى الذى يعمل داخلها.

لابد أن نعترف أن المستثمر المصرى مازال فى حاجة إلى الكثير والكثير من تدعيم قدراته ، المزيد والمزيد من التدريب ، المزيد والمزيد من تطوير مهارات المستثمرين الذين يتعاملون بها مع اقتصاديات المنشآت التى يديرونها وأيضا اقتصاديات العالم الذى يتعاملون معه فالمفروض أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سداد الباقى ، وطلبوا من البنك وقف القرض أو احضار احد للشراء أو .. ، ... أو ... بعد سنة أصبح الـ ٣٠٠ ألف مليون جنيه اذا لم يدفع سيحبس لولا تدخل أعضاء مجلس الشعب ودفعوا المليون جنيه فى مقابل ال ٣٠٠ ألف ، هذه تجربة بنك التنمية الصناعية .

إذا تحدثنا عن المدن الجديدة والمناطق الصناعية ، أنا أتحدث عن المناطق الصناعية التى اقيمت لهدفين ، لإدخال رءوس أموال أجنبية ومصرية كما ندعى ، وتخفيض الكثافة السكانية فى القاهرة وننقلها الى المدن الجديدة ، هذان هما الهدفان ، لانريد شيئا آخر ، عندما حضرت الاموال حققنا وظائف جديدة وبذلك حلينا مشكلة البطالة ، اذا نحن خففنا التكدس نكون قد فكينا الاشتباك فى شوارع القاهرة ، لكن ما الذى حدث لمدة ٢٧ سنة من تجربتى فى العاشر ؟ وأرجو من د. ناصف عمل ندوة عن بيع وتخصيص الاراضى والوحدات السكنية فى المدن الجديدة ومستعد لارسال دراسة له أعددتها عن العاشر .

ايضا بالنسبة لتعثر الشركات وأهمية صدور قانون الشركات المتعثرة ، لايمكن لدولة مثل تونس تعدادها لايزيد عن ٥ مليون ولديها قانون للشركات المتعثرة ونحن لايوجد لدينا مثل هذا القانون .

ندخل الى موضوع الاعفاء الضريبى الذى تم الغاؤه الاعفاء الضريبى كما نعرف جميعا ماهو الا حافز يجذب المستثمر لكى يحضر ونقول اننا سنعطى له حوافز اخرى ، ماهى هذه الحوافز ؟ انا كل يوم أرى ٢٠ فردا لهم ضبطية قضائية ، نحن نعمل فى غابة ، ليس لدينا استثمار ، ليس لدينا مناخ استثمارى محترم ، انا أعتبر صانعا صغيرا ، اشتغلت ٣ مرات وقفلت ٣ مرات وخرجت من القطاع الرسمى وحاليا اعمل فى القطاع غير الرسمى ولا استطيع الخروج من القطاع الرسمى لعدم وجود شريكى الذى هاجر للخارج.

أحدث كاريكاتير ، صدر قانون المنشآت الصغيرة ، ونحن باركنا وأيدنا وشاركنا فيه وقلنا ان الذى يطلب رخصه يذهب للصندوق الاجتماعى يعطيه رخصة مؤقته واذا لم يرد عليه خلال شهر تصبح رخصة دائمة ، الرجل ذهب الى هيئة التصنيع وقدم كل الاوراق وانتهى الشهر ولم يرد له شىء ذهب للصندوق يطلب رخصة دائمة كتب له المسئول صار هذا الترخيص نهائيا وفقا لنص المادة ١١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ ذهب الرجل للهيئة العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهتم بالقطاعات ، خرائط للأسمنت ، الصناعات الغذائية ، السكر ، و... و...الخ.

مانحاول أن نعمله فى هيئة الاستثمار أننا استقدمنا خبراء من الخارج ، ناقشنا مع المحافظات ماهى المعايير التى يمكن بها اصدار خريطة استثمارية ؟ وماهى الآليات التى تمكنا من نشر هذه الخريطة الاستثمارية على المستثمرين ؟ واتفقنا على أن النشر الالكترونى هو أفضل سبيل للوصول للمستثمرين المحليين والعالميين ، وأعتقد أننا نجلس فى الفترة القادمة مع مختلف الجهات المعنيه باصدار الخريطة الاستثمارية للاتفاق على اطار عام باصدار خريطة استثمارية موحدة على أن تلتزم هيئة الاستثمار بتحديثها بصفة نصف سنوية بحيث تكون المعلومات الواردة فيها دقيقه ومحدثة وتمثل الواقع .

تعليق اخير على اتفاقية الكويز ، لن أدخل فى الجوانب الاقتصادية والسياسية لها ، لكن سأنبه إلى أن اتفاقية الكويز اتفاقية اختيارية وليست الزاما على مصنع من المصانع أن يشارك فيها ، فهى راجعة الى المصنع ، اختيار المناطق كما قصدت د. علا جاء لأسباب شخصية بحته ، غير موضوعية ، لماذا القاهرة والاسكندرية وبورسعيد أرجع وأقول إن معظم مصانع النسيج الكبيرة موجودة فى القاهرة الكبرى ، لكن موضوع الانضمام الاختيارى للاتفاقية يضع على صاحب المصنع مسئولية اختيار أفضل الأماكن التى يحضر منها مدخلات انتاجه والتى تتفق مع الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وبالشكل الذى لايؤدى للاضرار بالمنشأة.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة الواحد بيحاول يجهز نفسه بعدة نقاط تتعلق بالتطوير الصناعى فى ضوء الاتفاقيات الدولية كلها بما فى ذلك اتفاقية الكويز ، يفكر على مهل ويضع عدة نقاط يعمل بهم مداخلة لأن هذا من الموضوعات الخطيرة ، اذا لم نطور الصناعة فى مصر ، حينما نفتح الاتفاقيات الدولية ويأتى موعد تنفيذها والغاء الجمارك سوف تنتهى الصناعة المصرية أو معظمها ، سنكون بنتكلم عن التاريخ، هذا ما أخشاه وأود من أحد المشاركين أخذ مداخله للحديث عن هذا الموضوع.

فادية عبد السلام

أضم صوتى إلى الزملاء الذين أكدوا على وجود خريطة استثمارية لأننى كنت قد اطلعت على دراسة اعدت واعتمدت على خريطة استثمارية موجودة أصدرتها الهيئة العربية للتصنيع من فترة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستثمر عندما ينافس فانه ينافس السوق المحلى وينافس السوق العالمى.

عندما أتكلم عن المناطق الصناعية فسوف أتكلم عن المستثمر لأن هذا هو مايهمنى كهيئة الاستثمار ، لن أدافع عن سياسات الحكومة ولكن الهيئة بدأت من العام الماضى تغير دورها من جهة رقابية ، جهة يقتصر دورها على اصدار موافقات وتراخيص .. الخ الى جهة ترويجية ، تروج للاستثمارات والأهم من ذلك أن هناك خطة لتعمل هيئة الاستثمار جنبا إلى جنب مع المستثمر سيتم التركيز على جانب الطلب وهم المستثمرون الذين سيحضرون للهيئة ، لطلب خدمات من الهيئة ومعرفة المشكلات التى واجهوها فى مختلف المحافظات ومختلف المناطق الصناعية وكيفية الوقوف الى جانب المستثمر حتى يتم حل مشكلته ، ولابد أن نعترف أن هيئة الاستثمار تأخذ تبعات مواقف وبيروقراطية جهات حكومية أخرى الى جانب بيروقراطية هيئة الاستثمار الى حد ما وهذا كله ينعكس على صورة مصر فى النهاية .

كنا من يومين فى مؤتمر ، مصر كان ترتيبها ١٤١ على مستوى العالم من ١٥٥ دولة ، وذلك وفقا لعشرة مؤشرات ، المؤشر الوحيد المسئولة عنه هيئة الاستثمار بالكامل هو تأسيس المشروع والذى لا يأخذ حاليا أكثر من ثلاثة أيام ، لكن المؤشرات التسعة الاخرى منها تغيير الملكية العقارية ، منها أحكام القضاء ومنها ... ومنها ... وكلها عوامل خارج اختصاص هيئة الاستثمار.

ما أقوله إن المستثمر المصرى فى حاجة إلى تدعيم ، فى حاجة إلى مساندة ، بحاجة إلى مزيد من التطوير لمهاراته بحيث أنه فعلا يبدأ بعد ذلك أن يكون قادرا على المنافسة بطريقة تسمح له بزيادة العائد على استثماراته فى أى مكان داخل مصر .

موضوع الخريطة الاستثمارية ، الخريطة الاستثمارية لها ألف أب ، كما يقولون ، هيئة التصنيع، هيئة الاستثمار ،هيئة التخطيط العمرانى ، وكل جهة لها رؤية متعلقة بالخريطة الاستثمارية ولكن الخريطة الاستثمارية المتعارف عليها عالميا بأنها بيان يوضح الموارد المتاحة فى مختلف المناطق على مستوى الدولة ، والامكانيات البشرية المتوفرة ، والموارد الطبيعية المتوفرة، ووسائل النقل.

فيما يتعلق بتوفيق المزايا النسبية على مختلف انحاء الجمهورية ، هذا ليس موجودا على خريطة حاليا ، خريطة هيئة التخطيط العمرانى موجود فيها استخدامات الأرض أكثر منه مزايا تنافسية أو كيف يمكن تفعيل استخدام هذه الأرض ، هيئة التصنيع أعدت خرائط ممتازة جدا لكنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغيرها التى تم توقيعها منذ سنوات ويحاول اثارة تساؤل ماذا ستضيف المناطق الصناعية المؤهلة للتنمية الصناعية فى مصر ؟

الحقيقة د. علا بمهارة شديدة أثارت هذه التساؤلات فى طيات الورقة المقدمة، ولكن نريد أن نقول بداية إننا اذا كنا نتشكك فى جدوى الاعتماد على المناطق الصناعية المؤهلة بالنسبة لنا فى التنمية الصناعية فلابد أن نضع نصب اعيننا أننا نتعامل مع سوق أمريكى ، هذا السوق ناتجه المحلى الاجمالى يستحوذ على ٣٠٪ من الناتج الاجمالى العالمى وأن الولايات المتحدة الامريكية تستحوذ على يقارب ٢٣٪ من الواردات العالمية ، هذه نقطة ، النقطة الاخرى أن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى يستحوذان على ٧٥٪ من صادراتنا من الصناعات النسيجية ، اذا هذا معناه أن هذه هى الاسواق الرئيسية للصناعات النسيجية فى مصر.

نقطة اخرى والتى تشير الشجن وهى اننا نتكالب بدأب على هذه المناطق لأننا على قناعة بحاجتنا اليها ولكن احدى الدراسات الحديثة التى أعدها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية تشير بجلاء الى حقيقة أن الصادرات من الصناعة النسيجية لم تستوف الحصة المفروضة لها داخل السوقين الامريكى والاوروبى خلال الفترة من منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠ معنى ذلك أن العيب لايكمن فى ظروف الطلب ولكن يرجع الى ظروف العرض وهذه نقطة يجب أن نذكرها بحيث نقول مالنا وماعلينا ونكون صريحين مع أنفسنا. فالمشاكل كثيرة فى مصر، مشاكل تقادم الآلات والمعدات ، العمالة غير المؤهله ... الخ حيث لا يجب اختزال المشكلة فى حصص كمية سيتم حلها.

ايضا اذا كانت اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية فى صورتها الحالية تعتمد على اقرار مبدأ المعاملة بالمثل الا أن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة لاتقر هذا المبدأ، وهذا معناه أننا اذا كنا نمنح الاتحاد الأوروبى مزايا كما نأخذ منهم فى المقابل الا أن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة لاتجبر الجانب المصرى ان يعطى ميزة تفضيلية مماثلة للجانب الامريكى وهذا لابد أن نقر به، كل هذه الامور تجعلنا نقول إن اقرار اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة مع الجانب الامريكى هو خطوة نحو اتفاقية اقامة منطقة حرة، وهذا رد به على سؤال طرحته د. علا اقامة المناطق الصناعية تعتبر خطوة لاتفاقية مناطق تجارة حرة.د.عبد المطلب قال لماذا قالوا قديما لا ينفع ان نعمل معهم اتفاقية تجارة حرة أو كان هناك محاذير كثيرة جدا بشأن اقرار هذه الاتفاقية أقول إن قانون حماية الملكية الفكرية لم يعجب الامريكان حيث كان عائقا من العوائق، وفجأة وجدنا أننا نعد للاتفاقية لكن جواز المرور هو اتفاقية الكويز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الدراسة أعدت فى التسعينات وتم فيها مراعاة بعض الأبعاد التى سموها قواعد تحديد القطاعات الصناعية ، وذكروا المعايير التى تم على اساسها تحديد هذه القطاعات وأحد هذه المعايير أن يكون توزيع الصناعات بما يضمن قربها من مصادر استخراج الثروات والروافد التعدينية، وايضا تحقيق الروابط بين أجزاء الجمهورية، واختيار مناطق خارج كردون عواصم المحافظات بحدود دائرة قطرها ٤٠ كم تزيد الى ٦٠ كم لكل من القاهرة والاسكندرية لإقامة الصناعات الثقيلة والصناعات التى تتطلب اشتراطات بيئية مثل دباغة الجلود ،والمسابك . كما أن هناك توزيعا محددا بناء على هذه الخريطة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة بين المدن الجديدة وبناء عليه تقوم الصناعات الخفيفة والمتوسطة فى المدن الجديدة مثل ٦ أكتوبر وبرج العرب ، ولكن التساؤل هل روعيت درجة ملاءمة الاستثمارات المخططة للبنية الاساسية آنذاك مع الاستثمارات المستهدفه للصناعة ؟ هل تم مراعاة هذا البعد؟

نفس الدراسة التى استعنت بها واستدل بها على وجود خريطة صناعية يلاحظ أنها استندت على ارقام وحسابات هيئة التصنيع وهيئة الاستثمار وذلك لمعدل العائد على الاستثمار وفقا لبعض الصناعات . وعليه بدأت توزع الصناعات وفقا لهذه المعايير وبالتالى ارتأت هذه الدراسة أن فرصة الاستثمار الصناعى الناجحة على الخريطة الصناعية تعطى أولوية بمعدل عائد على الاستثمار فى مجال الصناعات التعدينية يصل إلى ٦٦,٨٪ ، الغذائية ٢٩,٧٪ الالكترونية ٢٥,٥٪ ، الهندسية ٢٤,٢٪ الكيماوية ٢٣,٦٪ والنسيجية ١٩,٤٪ ، والمعدنية ١٨,٩٪ معنى ذلك وفقا لهذه الخريطة أن الصناعات التعدينية تحتل المرتبة الأولى نظرا لتوافر الموارد الطبيعية وأن الصناعات الالكترونية والهندسية ايضا تحتل مراتب متقدمة لارتباطها بالخبرة البشرية.

لكن من ضمن أهم النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسة ضرورة ان يرتبط توزيع الاستثمارات بحيث لايقتصر على معدل العائد على الاستثمار وذلك لأن اختيار المشروعات يرتبط بموضوع مهم جدا فى إعداد دراسات الجدوى هى الايرادات المتوقعة وشكل التدفق النقدى وهذا السياق يقدم دليلا على ان هناك محاولات لإعداد خريطة استثمارية وهى بالفعل موجودة منذ التسعينات.

النقطة الثانية استاذنا د. عبد الفتاح ناصف مهتم بموضوع المناطق الصناعية المؤهلة وموضوع الاتفاقيات الدولية التى عقدتها مصر فى اطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية ، والكوميسا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أتمنى أن أكون قد أجبت على بعض التساؤلات المطروحة ولا أكون قد نسيت السياقات الآخرى، ولكن هناك نقطة أثارتها الورقة وهى دعم الشركات التى لم تتأهل للتصدير للولايات المتحدة الامريكية ولم تستطع الحصول على هذه الشهادة ، كيف يستطيع الجانب المصرى أن يدعم هذه الشركات ؟

أود أن أقول إننا من زمن لم يكن لدينا دعم ، لم يكن لدينا سوى دعم البذور بالاضافة للأشكال غير المباشرة للدعم ، حاليا ما استحدث فى ظل صندوق تنمية الصادرات ، الصندوق الذى أبتدعوه والبرامج التى فى سياقه تخضع للتمويل ، حاليا بدأنا نضيف أعباء مالية على اقتصادنا ، بدأنا نعطى دعما بسفه من خلال صندوق تنمية الصادارات ، فهل الاقتصاد المصرى الذى يئن من نقص الايرادات السيادية يتحمل ذلك، وبدأنا ندخل لهذا الصندوق العديد من البرامج وسأعطى مثالا على ذلك، لدينا برامج شحن جوى، وبرامج لدعم المنتجات النسيجية، للرد الضريبى لصادرات الملابس الجاهزة والرد الضريبى لصادرات المفروشات المنزلية وبرنامج مساندة صادرات الغزل والمنسوجات، والبرامج الخاصة بدعم النباتات العطرية والبصل والثوم وصادرات الخضر والفواكه والموالح . وسأعطى مثالا بسيطا وفقا للتقرير الختامى لنشاط صندوق تنمية الصادرات لعام ٢٠٠٣ كما نشرته وزارة التجارة الخارجية بلغت صادرات الموالح ٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل تمويل دعم للموالح بمبلغ مساندة يصل الى ٥٢,٦ مليون جنيه. وهذا معناه أنه مقابل كل دولار صادرات تم تقديم دعم قدره ١,٥ جنيه نحن من لاشىء بدأنا نعمل هدرا فى مواردنا ، هذا معناه تغير مؤشر سعر الصرف الحقيقى لابد أن نأخذ هذا فى اعتبارنا عند تقييم مستوى تنافسية السلع المصرية ، وعليه لابد من تقدير جدوى الدعم الذى سنقدمه للشركات خارج اطار المناطق الصناعية المؤهلة ومصادر تمويله وهل سيزيد من العبء الذى سأضيفه للبرنامج ؟

نحن لدينا برامج لذلك أتمنى ان يكون هناك تنسيق للجهود وتكاملية فى النظرة ، نحن لدينا اتفاقية سارية مع الاتحاد الاوروبى واتفاقية ساريه اخرى للمناطق المؤهلة مع الولايات المتحدة وقاربنا على ابرام اتفاقية تجارة حرة معها فضلا عن الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف الاخرى المبرمة مع الدول والاقاليم الجغرافية الاخرى، لابد من عمل دراسات جادة لتقييم جدوى هذه الاتفاقيات سواء مع الجانب الاوروبى أو الجانب الامريكى بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالاخص المناطق الصناعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى مجال المقارنة بين ظروف اتفاقية الكويز التى أبرمت مع مصر وتلك المماثلة مع الجانب الاردنى، نجد أن الأردن عندما بدأت فى اقامة هذه المناطق لم يكن للصناعة الاردنية اى تواجد، كانت صفرا، ليس هناك روابط خلفية بين المناطق الصناعية المؤهلة فى الاردن والصناعات المحلية، فى المقابل الصناعة المصرية لها روابط خلفية، بدأت الصناعة الاردنية من الصفر وأصبح رقم الصادرات وفقا لهذه المناطق ٩٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بمصر رقم الصادرات ٦١٥ مليون دولار ، إذن الظروف مختلفة . فيما يخص الشروط الموضوعه لهذه المناطق لابد أن نلفت الانتباه لها لأن هذه الاتفاقية غير محددة المدة بحيث لانعرف متى تتوقف ، اشتراط وجود لجنة مشتركة فيها جانب اسرائيلى كشرط اساسى لإجازة شهادات الاعفاء للشركات التى تتقدم بهدف التسجيل ، هناك ٣٩٧ شركة تقدموا وهم من ٧ مناطق بالاضافة الى بعض مصانع كبيرة.

النقطة الاساسية التى يجب أن ننتبه لها هى أن الاتفاقية تضع فقط حدا أدنى للقيمة المضافة الاسرائيلية ولم تضع حدا أقصى ، الحد الأدنى ١١,٧٪ ليس هناك شروط على الحد الأعلى ، علينا أن نأخذ فى اعتبارنا هذه الجزئية بمعنى فى مقابل الإيجابيات التى ذكرناها هناك عيوب يجب ان ننتبه لها وهى أنه ليس هناك حد أعلى .

النقطة الآخرى وهى أولى بالاهتمام ، هل هذه الاتفاقية ارتبطت ببرنامج تحديث للصناعة أم هى مجرد مصانع بالخارج واستثمارات بالخارج تملى شروطا على المصانع الموجودة لعمل موديلات معينه؟ ويطلب من الشركات المصرية تنفيذها ، الشركات المصرية مكسبها ضئيل جدا، كذلك فان نمط التنمية الناجح يستلزم ضرورة الانتقال من الانشطة كثيفة العمالة الى الانشطة كثيفة رأس المال . المشكلة فى مصر هى مشكلة عرض كيف إرفع الانتاجية وأطور وسائل الانتاج وأقوم بتحديث المنتج. أين التكنولوجيا ؟ علينا أن ننتبه لهذه القصة.

القصة الآخرى قد تكون ونحن نقوم بالمقارنة بين التجربة الاردنية والتجربة المصرية أنه يتم تحديد المكون الاسرائيلى والمكون ٣٥٪ بما فيهم المكون الاسرائيلى ليس على اساس المنتج ولكن على أساس ربع سنوى كل ٣ شهور وهذه تعطى ميزة لهذه الشركات انها خلال هذه الفترة قد تستطيع ان تستوفى النسبة وليس على اساس المنتج .كما يحدث فى الاردن فاذا كانت النسبة انخفضت بالنسبة للجانب الاردنى من ١١,٧٪ إلى ٨٪ فهى أن التأهيل يكون على اساس المنتج ولكن بالنسبة لمصر يتم على أساس المصنع وعلى اساس ربع سنوى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أستعمل كودا خاصا بالمحافظات فهذا الكود يختلف عن الكود الذى يستعمله الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وبالتالى عند تبادل المعلومات تظهر المشاكل ، ومن أشهر مشاكل الكود كانت الاكواد الخاصة بالمنتجات ، كان هناك من يستخدم الكود العربى الموحد Harmonied System فهناك مشاكل فى أسس جمع البيانات وتكويدها وتصنيفها.

فى اعتقادى أنه لابد من Back Father لكل موضوع ، اذا كنا نتكلم عن بيانات صناعية لابد من وجود جهة على مستوى مصر مسئولة عن البيانات الصناعية ، اذا كنا نتكلم عن بيانات تجارية لابد من وجود جهة مسئولة ، ... وهكذا .

أعتقد هناك سوء فهم فى موضوع الخريطة الصناعية والخريطة الاستثمارية ، فالخريطة الصناعية الموجودة فى الهيئة العامة للتصنيع أو قاعدة بيانات الخريطة الصناعية يقصد بها وضع البيانات الخاصة بالصناعة للمستثمر سواء مستثمر قطاع خاصا ، ولجهات الدولة المختلفة ، ونحن لدينا قواعد بيانات نستقى بياناتها من النموذج الصناعى ، أما الخريطة الاستثمارية فهى خرائط قطاعية مثل خريطة الاسمنت عبارة عن دراسة جدوى فالمستثمر عند عمل المشروع لابد أن يعمل دراسة جدوى كاملة فأنا أحاول بهذه الخريطة الاستثمارية أن أساعده بالبيانات المتاحة الموجودة من ناحية الخامات ، من ناحية موقف المنتج من الصادرات ، من الواردات وهكذا ، هذه هى الخريطة الصناعية والخريطة الاستثمارية ، نحن نستخدم الخريطة الصناعية بأن نضع البيانات فى الهيئة لخدمة المستثمر واعطاءه صوره عن الوضع .

من المستهدف وهو ما سوف تتكلم عنه المهندسة مشيرة انه فى ظل الهيئة الجديدة ستكون عنايتها كلها بالمناطق الصناعية وستعطى وزنا كبيرا للصناعة الموجودة فى مصر وخاصة مع القانون الجديد الذى يحدد عدم انشاء مصانع خارج المناطق الصناعية ، فالاهتمام بالمناطق الصناعية سيعطى رؤية أوضح عن الصناعة وبالتالى هناك الخريطة الصناعية والخرائط الاستثمارية التى تعدها الهيئة ، أما الخريطة الاستثمارية على مستوى مصر فيدخل فيها السياحة والصناعة وهذا يوضح لماذا دائما مايحدث سوء فهم فى هذه النقطة .

نحن نعمل خرائط استثمارية قطاعية ، نأخذ صناعة ، وأحسن مثال لها صناعة الاسمدة المازوتية تحديدا ، عملنا ٣ خرائط فى الأسمدة ، كانت خريطة رشحنا فيها ٣ مصانع ، عملنا دراسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحمد منصور

بسم الله الرحمن الرحيم .. أشكر هيئة التحرير لدعوتها لى، النقطة التى أود الحديث فيها هى النقطة الخاصة بالمعلومات ، فيما يتعلق بالمعلومات لدينا مشاكل على المستوى القومى وعلى مستوى الصناعة تحديدا وتنعكس هذه المشاكل عليها.

بالنسبة للهيئة العامة للتصنيع موجود لدينا أكثر من قاعدة بيانات تخص الصناعة تعتمد اساسا على مصادر بيانات من داخل الهيئة مثل احصاءات السجل الصناعى التى تحتوى على كل البيانات الخاصة بالمنشأة الصناعية سواء بيانات اساسية ، بيانات تكاليف ، بيانات آلات ومعدات ، بيانات انتاج ، بيانات مستلزمات، بيانات خاصة بالبيئة.

ما أود أن أقوله إن الاستمارة تحتوى على مجمل بيانات المنشأة الصناعية وهذه نأخذها بموجب قانون السجل الصناعى الذى يحتم على كل منشأة صناعية استيفاء هذا النموذج.

وهناك قواعد بيانات عن الموافقات الصناعية للمنشآت التى تعتبر تحت الانشاء ، من ضمن هذه القواعد هناك قاعدة بيانات عن المناطق الصناعية نفسها ، كذلك لدينا أكثر من مركز معلومات يتناول هذه المعلومات بتكوين هذه القواعد المختلفة ، والهيئة حاليا ومنذ فترة عملت على تطوير البيانات من ناحية البيانات نفسها ، من ناحية البنية التحتية الخاصة بالبيانات سواء آلات ، معدات، برامج ، أفراد.

من ضمن المشاكل التى نعانى منها فى الهيئة أو الموجودة فى مصر هى تعدد جهات حصر البيان الواحد، حاليا عندما نتكلم عن بيانات عن الصناعات سنجد اتحاد الصناعات لديه بيانات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لديه بيانات ، مركز معلومات مجلس الوزراء لديه بيانات ، وبعض جهات القطاع الخاص تنزل لجمع البيانات عن الصناعة ولديها بيانات ، هذا يعمل مشكلة ، أنا كصاحب مصنع كل شوية يحضر لى شخص ليجمع بيانات ، الرجل الذى يستوفى البيان لايكون لديه مثل لاستيفاء البيان ، وفى نفس الوقت النموذج المعد يخدم هذه الجهة وحدها ، أنا كهيئة عندما أعمل استمارة ، أصمم استمارة من وجهة نظرى ، الجهاز المركزى حينما يصمم استمارة يعملها من وجهة نظرة .

ايضا من ضمن مشاكل المعلومات فى مصر عدم توحيد نظم الكود الموجودة ، مثلا اذا كنت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئيس وزراء ، قرار محافظ ، قرار جمهورى ، قرار نائب الحاكم العسكرى .. الخ.

بالنسبة للمناطق الصناعية فى المحافظات بدأ انشاءها فى عام ١٩٩٣ وكان الهدف منها تحقيق التنمية الاقليمية فى جنوب الصعيد لأن المناطق الصناعية بدأت أولا فى المدن العمرانية الجديدة وكانت بعيدة عن المحافظات فالهدف من انشاء المناطق الصناعية كان معروفا بالرغم من عدم وجود استراتيجية ، لكن كان هناك هدف وهو تحقيق التنمية الاقليمية ، منع الانتشار العشوائى بالمحافظات ، التيسير على المستثمرين بالحصول على الاراضى بأسعار مناسبة ، استغلال الاراضى الصحراوية فى المحافظات ..الخ الى آخر الأهداف التى ذكرتها د. علا.

نأتى لدور هيئة الاستثمار ، هناك تساؤل بالورقة هل يتم انشاء المناطق الصناعية على اساس معايير ؟ بالنسبة للمناطق الصناعية المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار كان يتم انشاءها وستكون الهيئة الجديدة هيئة التنمية الصناعية هى المسئولة عن وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بالصناعة فى مصر وهى الجهة الوحيدة التى ستصدر موافقات على انشاء منطقة صناعية فى مكان ما - عن طريق هيئة الاستثمار التى تدرس مع المحافظة التى تتقدم للهيئة بمقترح لإنشاء منطقة صناعية ولدينا ٤١ منطقة صناعية تمت بهذا الاسلوب ، تتقدم المحافظة للهيئة بطلب لإنشاء منطقة صناعية ، تقوم لجنة من قطاع المناطق الصناعية بالهيئة بمعاينه مبدئية للمنطقة للتأكد من بعدها عن منحدرات السيول وقربها من الموانى والمطارات ، وقربها من المواد الخام ، سهولة الانتقال اليها ، أن تكون أرضا مستوية ، بعيدة عن المحميات الطبيعية ، لا يوجد بها الغام ، ثم تطلب الهيئة من المحافظة موافقة كافة الجهات بما فيها البيئة ، وزارة الصناعة ، وزارة الزراعة ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، الآثار، التخطيط العمرانى ، هذه الموافقات تسهل على المستثمر فيما بعد أن يعمل مشروعه فى حالة وجود خريطة معه تقول إن مشروعه داخل هذه المنطقة ولايطلب منه أى موافقات اخرى لاقامة المشروع بحيث يتقدم لادارة المنطقة الصناعية بطلب تخصيص الأرض ، وتخصص له الارض ووفقا للتيسيرات الجديدة يحصل على رخصة مؤقته للبناء والتشغيل.

بالنسبة للسؤال عن مامدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمر عن المناطق الصناعية يوجد فى الهيئة العامة للاستثمار قاعدة بيانات كاملة عن المناطق المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار، وكانت المشروعات تتمتع فيها باعفاء ضريبى لمدة ١٠ سنوات ولازالت المشروعات التى حصلت على الاعفاء سيستمر اعفاؤها ، اما المشروعات التى تأسست قبل قانون الضرائب الجديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة بـ٣ مصانع وحاليا يتم انشاء مصنعين منهم ، فهذه الخرائط نحن نعملها بالعربى والانجليزى ونبيعها فى صورة ورقية والكترونية وحاليا يجرى استكمال قواعد البيانات الموجودة ونشرها وذلك بعمل Web site لهذه البيانات.

نحن فى الهيئة نحاول تطوير قواعد البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GISبحيث تكون البيانات مدعمه بخرائط ، وبحيث تكون خرائط استطيع بها تحديد المنطقة التى احتاجها واحصل على البيانات عنها ، فهذا من ضمن التطوير الذى يحدث فى الهيئة ليتلاءم ويتمشى مع التكنولوجيا الجديدة.

من ضمن النقاط التى اراها ضرورية ، ليس توحيد لقاعدة البيانات لأننى لن استطيع ان الغى قواعد البيانات التى تتكلم عن الصناعة والموجودة بالجهاز المركزى وغيرها ، لكن على الأقل يكون هناك تنسيق وربط بين قواعد البيانات بحيث تكمل بعضها بعضا ، اذا كان لدى ٦٠٪ من بيانات الصناعة يمكن ان يكمل لى الجهاز المركزى ١٠٪ وهكذا يكون هناك ربط وتدعيم لقواعد البيانات بين هذه الجهات والتنسيق بينها.

أرى ايضا ان الجهات - ونحن نتكلم عن الصناعة - المعنيه بالصناعة تتفق فيما بينها على استمارة واحدة لمسح البيانات بحيث اضع فيها البيانات التى احتاجها ، هيئة الاستثمار تضع البيانات التى تحتاجها وتصبح استمارة واحدة وتستوفى مرة واحدة وكل جهة تأخذ الجزء الذى يعنيها وهذا مقترح اقدمه.

مقترح آخر هو توحيد الأكواد المستخدمه فى البيانات كما اتفقنا عليها ، طبعا الكلام فى مركز المعلومات لدينا كلام كثير نأخذه على مراحل ونتكلم فيه على مراحل وشكرا.

فاطمة عبد البارى

بسم الله الرحمن الرحيم .. بداية اشكر د. علا على ورقة العمل الشاملة التى تصلح لنعتمد عليها لتطوير المناطق الصناعية وحصرها والتعرف على نظام ادارتها والاحصاءات المتعلقة بها ..الخ.

بالنسبة لما ذكره أحد الحاضرين من أن عدد المناطق الصناعية عشوائى ، هذا غير صحيح لأن هناك قرارا بانشاء المنطقة الصناعية وهذه سهل أن نحصرها حيث لاتذكر أرقاما فقط ، هناك قرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمجان وتم استصدار القرار الجمهورى رقم ٣٧٠ لسنة ٢٠٠٤ بالتمليك بالمجان فى ٦ مناطق صناعية موجودة فى محافظة بنى سويف ومنشأة طبقا لاحكام قانون الاستثمار.

بالنسبة لادارة الاستثمار وادارة المناطق الصناعية قامت الهيئة ببعض الدراسات وتم توجيه المحافظات الى الترفيق المرحلى ، كانت المحافظات تأخذ الاعتمادات ونفتح فى المنطقة الصناعية كلها فتم توجيه المحافظات بأن تبدأ مرحلة مرحلة تسكن فيها ثم تنتقل للمرحلة الثانية ، وتشارك الهيئة فى ادارة المناطق الصناعية من خلال المشاركة فى عضوية مجلس ادارة المناطق الصناعية الذى صدر بتشكيله قرار من مجلس الوزراء ، وتساهم الهيئة فى لجان تخصيص الأراضى ، ايضا تساهم فى ادارة الاستثمار من خلال استصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بمنح رخصه مؤقته للمشروعات فورا ، هذه الرخصة المؤقته تعطى الحق للمشروع فى التعامل مع كل الجهات دون اشتراط طلب رخصة دائمة، وعلى ادارة المنطقة الصناعية مسئولية تحويل الرخصة المؤقته الى رخصة دائمة بأن يتقدم المستثمر الى ادارة المنطقة بالخطابات التى ارسلها للجهات المعنية ونخبرها بعلمه بالاشتراطات والتزامه بها حيث تقوم الجهات المعنيه بالتفتيش على المناطق حتى تتأكد من مدى توافر شروط الآمان والمواصفات المطلوبة وتخطر بها مدير المنطقة الصناعية . هذا المشروع مثلا لم يكمل نظام الحريق .. الخ وهذا يؤدى الى ابعاد المستثمر عن التعامل مع هذه الجهات ، مدير المنطقة الصناعية هو الذى يتولى الاشراف على كل شىء ويكون حلقه الوصل بين المستثمر والجهات الاخرى.

عملنا دراسة عن أسباب تعثر المشروعات ، وجدنا أن هناك أسبابا ترجع للمستثمر نفسه مثل:

١- اختلاف الشركاء

٢- سوء الادارة

٣- انتهاء فترة الاعفاء الضريبى ، وهذا مادعا الدولة للاتجاه لالغاء الاعفاء الضريبى ، كثير من المشروعات خاصة فى المدن الجديدة بعد انتهاء فترة الاعفاء الضريبى قفلت وبدأت فى عمل مشروعات جديدة.

٤- عدم توافر دراسة سوق جيدة وهذا مانسميه فى المحافظات المحاكاه والتكرار ، تكرار المشروعات ، المستثمر يجد مشروعا نجح فيكرره فيزيد الانتاج فيحدث تعثر لكافة المشاريع.

وهناك أسباب خارجه عن المستثمر منها :

١- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فسوف تتمتع بالإعفاء اذا قامت ببدء الانتاج خلال ثلاث سنوات من صدور قانون الضرائب الجديد ، المشروعات الجديدة هى التى لن تتمتع بهذه الإعفاءات ، ايضا أعطى مشروع الضرائب الجديد إعفاء ٥ سنوات للمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى بحيث إن الشخص الذى حصل على القرض هو الذى سيتمتع بالإعفاء، فى البداية كان المشروع الممول جزئيا من الصندوق تعفى كل أرباحه، أرباح المشروع تعفى، لكن حاليا يعفى أرباح الفرد الذى حصل على القرض من الصندوق الاجتماعى.

بالنسبة لدور الهيئة فى ادارة الاستثمار فى المناطق الصناعية ، تقوم الهيئة بمعاينات ومتابعات للمشروعات فى المناطق الصناعية وتعرض التقارير على مجلس الوزراء بالملاحظات التى تتعلق بمشاكل المنطقة كمنطقة او المشاكل التى تقابل المشروع داخل المنطقة الصناعية ، وتم حصر عدد من المشروعات بالمناطق الصناعية وإداراتها وعرضناها على مجلس الوزراء، وتم استصدار قرار من مجلس الوزراء بعدم البدء فى انشاء مناطق صناعية جديدة إلا بعد استكمال ترفيق وتوطين المشروعات داخل المناطق الصناعية القائمة ، ايضا استصدرنا قرارا آخر بتشكيل مجلس إدارة واحد للمناطق الصناعية داخل المحافظة وتشكيل جهاز إدارى للمنطقة الصناعية يتولى إصدار التراخيص والتعامل مع الجهات المعنية نيابة عن المستثمر.

بالنسبة للـ ٥٠ قرشا التى ذكرها الزميل ، هذه خاصة بالمشروعات التى أقيمت فى المناطق الصناعية التى تملك الأرض فيها بالمجان ، لأن الدولة ترفق البنية الاساسية على نفقتها بحيث لايدفع المستثمر شيئا فى الارض ، ٥٠ قرش عن المتر المربع لمساحة المشروع بحد اقصى ، ولاتدفع سنويا ، ويعاد النظر فيها سنويا بحيث إنه اذا كان هناك حصيلة لا تأخذ ، لو تم الانفاق من الحصيلة الموجودة يتم تحصيل ال ٥٠ قرشا وهى ليست على اطلاقه لكن يتم تحصيلها على ضوء ماتم صرفه من الحصيلة التى جمعت وماهم محتاجون اليه للصرف على صيانة البنية الاساسية لأن الأرض بالمجان فمن سيصرف على صيانة هذه البنية الاساسية؟

سيادة الرئيس عندما زار الصعيد ، وعدهم بتمليك الارض بالمجان وظل هذا المطلب للمستثمرين لايوجد له سند قانونى الا إعلان سيادة الرئيس أن الأرض ستملك بالمجان ، قامت الهيئة بعرض الامر على مجلس الوزراء وتم استصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠١ بتمليك الارض بالمجان فى ١٦ منطقة صناعية بمحافظات الصعيد بدءا من المنيا ، اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان ، الوادى الجديد ، وعندما تولت الوزارة الجديدة طلبت محافظة بنى سويف ان تملك الارض فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة للمشاكل التى تواجه المشروعات داخل المناطق الصناعية :

١- صعوبة تسويق المنتجات بسبب تكرار نوعية الانشطة مما يؤدى الى زيادة المنتج عن حاجة السوق المحلى مع ضعف القدرة على التصدير.

٢- عدم التزام المشروعات بالمواصفات القياسية وضعف المستوى التكنولوجى.

٣- عدم توافر القدرة المالية لدى اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمويل العمليات التصديرية مما يفقدهم تحقيق فرص فى هذا المجال فى ظل منافسة السوق العالمية .

٤- عدم قدرة اصحاب المشروعات الصغيرة على الاشتراك فى البعثات الترويجية والمعارض الخارجية وهذه المشكلة تم حلها فى قانون المنشأت الصغيرة بأن حدد ١٠ ٪ على الأقل من جميع المناطق الاستثمارية على مستوى الجمهورية تخصص للمشروعات الصغيرة وعرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذى رأسماله مليون جنيه فأقل والمتناهى الصغر ١٠ آلاف جنيه فأقل.

٥- مغالاة البنوك فى الضمانات المطلوبة للحصول على القروض وارتفاع اسعار الفائدة ، فالمفروض أن يكون هناك اسعار فائدة مدعمه او قليلة الى حد ما للنشاط الصناعى ، فالبنوك تعامل النشاط الصناعى مثل التجارى والخدمى مع ان المشروعات الصناعية تستمر فترة حتى تحقق ارباحا.

٦- تعثر المشروعات واغلاقها ترجع النسبة الكبيرة منها لعدم قدرتها على سداد القروض وتراكم الديون عليها مما يؤدى الى إغلاقها . فيما يتعلق بهذا الموضوع قامت الهيئة بمبادرة ، تم الاتفاق مع البنك الاهلى على القيام بعدة زيارات للمناطق الصناعية ، وفعلا زار السيد رئيس مجلس إدارة البنك مدينة ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان ومدينة الكوثر فى سوهاج وتم اتخاذ عدة توصيات منها إعادة جدولة الديون على المستثمرين وتخفيف اعباء الديون ودراسة إمكانية ضخ رأسمال عامل لأعادة تشغيل المشروعات حتى تتمكن من تحقيق عائد يمكنها من سداد القروض.

أما بالنسبة للمشاكل الفنية فهى كالآتى :

١- عدم وجود جهة لتقديم الدعم الفنى والمشورة للمشروعات وهذه المشكلة فى طريقها للحل عن طريق مركز تحديث الصناعة ، من جانب المراكز التكنولوجية التابعة لوزارة الصناعة ، والصندوق الاجتماعى .

٢- عدم توافر خرائط استثمارية والهيئة تقوم حاليا - كما قال الاستاذ معتز - أنه تم وضع خريطة استثمارية بالتعاون مع الجهات الاخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تعثره مع البنوك وان كانت ترجع ايضا الى اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات نفسها باقتراضها اكثر من قدرتها على السداد.

بالنسبة للمشاكل التى تواجه المناطق الصناعية والمشروعات ، هناك مشاكل تخص المناطق الصناعية كمناطق مثل :

١- عدم استكمال البنية الاساسية بسبب عدم توافر الاعتمادات المالية.

٢- عدم كفاية القروض المتاحة من بنك الاستثمار القومى لأن المحافظات تمول المناطق الصناعية من خلال اما الاعتمادات التى تخصصها لها الدولة ، واما بالحصول على قروض من بنك الاستثمار القومى بفائدة ٦٪ وهى غير كافية كما أنها مرتفعه الفائدة مع عدم كفاية حصيلة البنك من الاقساط التى تحصلها المحافظات من المستثمرين .

٣- عدم الاستخدام الأمثل للتمويل المتاح ، وقلنا إنهم لايستخدمون التمويل المرحلى وأنهم يفتحون فى المنطقة كلها فيبددون الأموال المتاحة، وبذلك لاتكون هناك مساحة محددة للمشروع ليستطيع ان يمارس نشاطه فيها .

٤- عدم توافر الخدمات مثل الشرطة والدفاع المدنى والحريق

٥- عدم وجود خطة لتوصيل الصناعات المغذية للمناطق الصناعية ، المستثمر عندما يختار مشروعه كل المناطق مقسمه غذائية ، معدنية ، هندسية ، كيماوية ، ليس هناك منطقة متخصصه ولا أستطيع أن أفرض على المحافظة ان تعمل منطقة متخصصة ، كل محافظة تقول إننى أوفر مايطلبه المستثمر ، فان ٤١ منطقة مخصصين فيما عدا بعض المساحات التى تخصص لشركة واحدة فهى تكون لمشروع مثل مشروع البتروكيماويات فخصص للشركة المصرية السعودية لانتاج البتروكيماويات فى الاسكندرية.

٦- اختلاف وتباين سعر الأراضى، نجد سعر الارض فى المنوفيه يصل الى ٥٠٠ جنيه للمتر، وداخل المحافظة يصل السعر الى ٢٠٠-٣٠٠ جنيه وهذا يرجع الى ندرة المساحات الشاغرة أو المتاحة للانتاج الصناعى فى المحافظة.

٧- ضعف قدرة المحافظات على تسويق المناطق الصناعية ، حيث لاتوجد خبرة بالتسويق ، ولاتوجد موارد لجلب شركات تقوم بالتسويق ، والاعتماد على القنوات المحلية بالتليفزيون والزيارات التى يقومون بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقامة أى منطقة نرفق مع الدراسة الفنية المشروعات التى يجب أن تقام فى هذه المنطقة طبقا للميزة النسبية فى كل محافظة، ومع هذا لايتم الأخذ بهذا الكلام لأنه كله اجتهادى فالمشاكل واضحة وصريحة.

بالنسبة للمصانع المتوقفة، نحن أعددنا دراسة مع جمعية مستثمرى ٦ أكتوبر وبعض أجهزة المدن الاخرى، وان كان الشق الأكبر من ٦ أكتوبر، ووصلنا الى الأسباب الحقيقية وصنفناها كما وصلنا اليوالمشاكل التى ادت الى اغلاق هذه المصانع سواء كانت من البنوك أو تعود على الأفراد والمشاكل مع المدن الجديدة، وحصرنا كل المشاكل الموجودة فى المدن التى أدت الى إغلاق مايقرب من ٧٠٠ مصنع- كما يقال - ولكن عند حصرهم كانوا اقل لأن بهم مخازن ومحلات غير صناعية ووحدات خاصة ببناء المدينة نفسها وضع بها الاسمنت والطوب فهى ليست مشروعات صناعية .

ايضا حصرنا جميع المشاكل أو معظمها التى تواجه المستثمرين وعقدنا اجتماعا مع رؤساء جمعيات أجهزة المدن ابتداء من د. المنوفى ، د. خميس من جمعية ٦ أكتوبر والاتحاد النوعى للصناعات وصنفنا المشاكل التى تواجه المستثمرين فى المدن الجديدة كلها عن طريق الجمعيات التابعة للاتحاد النوعى وارسلناها بتقرير مفصل لمجلس الشعب وذكرنا رأينا بصراحة فى حل هذه المشاكل سواء هى موافقة مع اتجاهات الدولة او مخالفة ذكرناها وقلنا رأينا فيها .

فيما يتعلق بالهيئة العامة للتنمية الصناعية والتى ستحل محل الهيئة العامة للتصنيع، فهى لاتنوى ان تأخذ المناطق الصناعية من المحافظات ولاتنوى اخذ المناطق الصناعية من المدن الجديدة، ولاتنوى اخذ شغل هيئة الاستثمار، الحقيقة المفهوم الواضح فى انشاء هيئة التنمية الصناعية ان تكون هناك مظلة واحدة تحكمها أسس وقواعد وضوابط بالنسبة للمناطق الصناعية سواء مع المحافظات، مع المدن الجديدة، مع هيئة الاستثمار، مع كل الجهات بحيث يمنع الازدواج ومنع العشوائيات الموجودة فى اتخاذ القرارات، بمعنى كل محافظ ومجلس ادارته يأخذ قرارا خاصا بشرط التخصيص وكل شىء، فنحن نقول اننا سنوحد جميع الشروط والقواعد اللازمة ، سنحاول عمل توجيه موحد للاستثمارات التى تنفق على البنية الاساسية للمناطق الصناعية بحيث تكون حسب اتجاهات الدولة ، اريد التصدير ، سأعطى الاولوية للمنطقة الصناعية التى فى المنطقة الفلانية وأقول إنها هى التى سترفق حاليا والتى تنمى وستكون الصناعات الموجودة فيها كذا لأن هذه الصناعات تحتاجها البلد للتصدير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- عدم توافر العمالة الفنية المدربة.

٤- تحمل المنتج المحلى بأعباء كثيرة وهذه تحتاج دراسة ليت وزارة التخطيط تقوم بها لأنها مهمة جدا بحيث تدرس عناصر تكلفة المشروع ، وتحاول أن تصل بكل عنصر الى الحد الأدنى بحيث نساعد المشروع على المنافسة فى الخارج.

مشيرة مدكور

الحقيقة أنا أعمل بالمناطق الصناعية منذ عمر طويل وشاركت جميع الجهات تقريبا فى المناطق الصناعية وانشاء المناطق الصناعية سواء كانت فى المدن الجديدة أو المحافظات ، سواء كانت تابعة لهيئة الاستثمار أو تابعة للمحافظات ، أنا لا أحب أن أجعل الصورة قاتمة ، أحب أن أجعل الصورة متفائلة لكى أحقق شيئا فيما هو آت.

أكيد ما نحن فيه الآن هو ثمرة مجهود سواء من هيئة المجتمعات العمرانية ، سواء من السادة المحافظين ، سواء من أى جهة تولت انشاء المناطق الصناعية وادارتها ، اذا كان هناك سلبيات ، فهذه السلبيات التى تواجدت حاليا نتيجة المجهودات التى تمت من قبل ، فلابد أن آخذ هذه السلبيات فى الاعتبار وأن أحقق منها الايجابيات التى تكمل الدور الذى أنشئت من أجله المناطق الصناعية ، فاذا كان الناس تقول إن المدن الجديدة بها سلبيات وتعانى الأمرين من المدن الجديدة لكن بلاشك لاننكر دور هيئة المجتمعات العمرانية فى المناطق الصناعية والدور الذى قامت به فى توجيه المستثمرين وانشاء صرح صناعى فى بعض المدن الجديدة واستكمال المدن الاخرى.

ايضا جزء كبير من المحافظات قامت بجهد كبير جدا فى تنمية المناطق الصناعية ووضعها على الخريطة الصناعية فى مصر وان كان هناك بعض المناطق من الصعب ان اقول انها تواجدت بأى صورة من الصور مع أن تاريخ انشاءها يرجع الى التسعينات بمعنى أنه من أول المراحل التى بدأ انشاء المناطق الصناعية داخل المحافظات ، هناك أماكن حتى الآن لم ترفق وليس بها أى شيء.

الخلاصة التى نوجزها بخصوص المشاكل فى المناطق الصناعية هو عدم وجود جهة واحدة مسئولة عن ادارة وتنمية ووضع السياسات والضوابط والقواعد والشروط المنظمة للمناطق الصناعية ولايوجد قانون خاص بالمناطق الصناعية تلتزم به جميع أجهزة الدولة، ولايوجد قانون يحدد نوعية المشاريع التى تقام ، وكل شيء يتم اجتهادى. ونحن فى الهيئة العامة للتصنيع من قديم ونحن عند

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنعمل ربطا بينهم بمجرد صدور القرار بشرط ان تكون دراسة المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية شاملة ومنها ينبثق جزء جزء، ماهو الاقليم الذى يحتاج الى تنمية والى اى مستوى نريد ان نصل من التنمية الصناعية ؟وشكرا.

شوقى شعبان

من المعلوم عدم الاختصاص المباشر للهيئة العامة للتخطيط العمرانى بالمناطق الصناعية وإن كانت تدخل ضمن منظومة عملها فى تحقيق التنمية الشاملة للعمران.

ولايفوتنى أن أشكر المعهد وبصفة خاصة د. علا الحكيم على الورقة الممتازة المقدمة من سيادتها ، دعونى ايضا أقول إننى أؤيد ماقالته الاستاذة فاطمة عبد البارى ، والمهندسة مشيرة مدكور حيث ليس مصادفه أنهم يمثلون جهات حكومية ، فموضوع التنمية الصناعية أثير بشكل مكثف جدا عام ٢٠٠٠، واذا كان هناك خطة قد عرضت بامتياز من الاستاذة فاطمة فهذا نتاج موضوعات تم اثارتها منذ ذلك الحين، ونذكر ان وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة غير مختصة اختصاص مباشر بالتنمية الصناعية ، بالرغم من ان لديها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التى توفر المواقع الصناعية المجهزة، واذا اضفنا الى اختصاص الوزارة مسئولية المد بالمرافق لمختلف المواقع الصناعية ومنها التابعة للمحافظات ، ممكن ان نتخيل المشكلة التى جلبتها المناطق الصناعية فى المحافظات، فالوزارة مطالبة بان تنمى المدن الجديدة والمناطق الصناعية بها بطريقة اقتصادية فى حين ان هناك توجها سياسيا بالمحافظات يؤيده الجميع يهدف الى تقديم الاراضى بالمجان ، يقابل ذلك حوافز ضرائبية كبيرة للتنمية فى المشروعات الصناعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة تم الغاؤها فى اخر قانون للضرائب ، ومن ثم فان الصورة اذا تم تركها كما هى فى المحافظات فسوف تتفاقم الامور خاصة وان المحافظات تطلب كل مشروع منفردا وهيئة الاستثمار تقوم بدورها بدراسته وبالتالى ليس هناك خطة شاملة ، وسوف اشير بسرعة الى موضوع تعثر المصانع حيث شرحته ايضا بشكل جيد أ.فاطمة - وواضح ان تعثر المشروعات لاسباب عقارية بالمجتمعات الجديدة كان هامشيا ونادرا جدا بمعنى ان شراء فرد ارض من جهة اقتصادية لابد معه من تحقيق شروط التعاقد واستعادة التكلفة.

هذا الموضوع عندما أثير عام ٢٠٠٠ تشكلت بوزارة الاسكان مجموعة فنية ضمت ممثلى وزارة التخطيط والتنمية المحلية والصناعة ، ولا أعلم لماذا لم تضم لها هيئة الاستثمار، كان هناك قناعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا معناه اننى سأوزع المناطق الصناعية قطاعيا وجغرافيا والمشروعات بداخلها ، بالاضافة الى اننى سأشجع القطاع الخاص ليدخل يعمل تنمية شاملة للمناطق الصناعية والاستفادة من كل الدول التى حولنا وتجاربها الخاصة وهذا مانعمله حاليا أننا نطلب عن طريق الانترنت أو المندوبين الموجودين فى هذه الدول احضار كل مايخص المناطق الصناعية والنظام الذى تسير به لكى نستفيد به سواء فى الدول العربية او الدول الخارجية وفعلا احضرنا اشياء كثيرة جدا من هذه الدول وندرسها حاليا لنطور أنفسنا لنصل للحد الادنى من المطلوب لتنمية المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية.

كما ذكرنا بالنسبة للمدن المتخصصة عملنا دراسة عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ حول ضرورة وجود مدن متخصصة فى صناعات محددة مثل الغزل والنسيج ، أو الرخام ، أو كذا ، وتنشأ عليها الصناعات التى يمكن ان تستخدم مخرجات المصانع الاخرى ونحقق منها حاجات وكان هناك مسئولون لعمل ذلك، لكن لم يكن قد آن الاوان لها فنحن نأمل كهيئة التنمية الصناعية ان نحقق كل الايجابيات ونحل المشكلات التى نطرحها والحاجة الاساسية التى نتحدث فيها هى أننا بصدد عمل بروتوكول مع هيئة الاستثمار، بحيث تكون هى الجهة الوحيدة المسئولة عن التعامل مع المستثمر وتكون ال front office ونحن كهيئة عامة للتنمية الصناعية ال Back Office لكن بشروطنا.

المستثمر سيذهب لهيئة الاستثمار فى الشباك الموحد سيطلع على جميع الخرائط الخاصة بالمناطق الصناعية واماكنها ونوعية الصناعة الموجودة فى كل منطقة وهو ياخذ قطعة الأرض ويحدد أنه سيعمل مشروع كذا فى هذه القطعة ويكون حصل على موافقة الهيئة العامة للتصنيع وموافقة الاسكان وموافقة المجتمعات العمرانية الجديدة وجميع هذه الموافقات التى يلف عليها ستوضع فى الشباك الموحد فى هيئة الاستثمار .

النقطة الثانية، نحن ننشىء فى الهيئة ضمن القرار الخاص بها صندوق دعم المناطق الصناعية وهذا تمويل يكون من الدولة او الهيئة نفسها وهذا يغطى التكلفة الاساسية المطلوبة للمناطق الصناعية لكى أنميها لحاجتى لهذه المنطقة سواء لأسباب أمنية، أسباب تصديرية ،أسباب قومية ، حاجة محلية سوف يتولى الصندوق الصرف على هذه المناطق.

شىء آخر التكنولوجيا ومراكز تحديث الصناعة ، وكيف أحدد الاراضى التى احتاجها وكيف احدد أن تعمل هذه المنطقة كذا ، فالصناعة لن تعمل بمفردها هناك ٤ جهات أو ٥ جهات رئيسية ، هيئة الاستثمار ، مركز تحديث الصناعة ، اتحاد الصناعات ، المحافظات ، المجتمعات العمرانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسات المناطق كثيرا ما تتغير ، تخصص من هيئة المجتمعات العمرانية لنشاط معين ثم تتغير الى نشاط صناعى آخر فتكون الدراسة المعدة من قبل ليست معموله اصلا لنشاط صناعى ، عندما تتغير لابد أن تتغير معها كل البنية الاساسية فيكون هناك تكرار لنفس الموضوع وندرسه بطريقة أخرى وفى هذا اهدار للمال واهدار للوقت ، واهدار للشخص الذى سيستثمر فى هذه المنطقة وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

علق احد الزملاء على ما أثاره أ. أحمد منصور على تضارب المعلومات وكل واحد يشتغل بعقله ، هذه مشكلتنا فى الدول النامية ، صعوبة التنسيق بين الأجهزة المعنية، كل واحد يريد أن يأخذ الشيء ملكية خاصة ، عزبه منفصله ، نحن نشتهر بالعزب المتباعدة المنفصلة ، وعزبة لايريد لأحد أن يدخلها ، مصيبه أن لا نفكر فى التنسيق مع أنه لا وسيلة للتقدم الا بالتنسيق بين كل الاجهزة المعنية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وجهاز دعم القرار امبراطوريتين وليس عزبتين يتشاجران مع بعضهما كل واحد فاهم نفسه هو الأحسن من الثانى ، الحقيقة ان لا هذا احسن ولا ذاك احسن الاثنان سواء.

المشكلة بسيطة جدا التصنيفات الدولية معروفة لكل واحد فى العالم ، عندما آتى للبيانات الرسمية ، اعطى مثالا بسيطا أجد الصناعات الكيماوية ، الصناعات كذا ، وكذا وهى كلها صناعات تحويلية ثم يأتى بند الصناعات التحويلية ، لاتنفع كل هذه صناعات تحويلية وكنت أناقش هذا مع د. علا وكانت كاتبة فى الورقة صناعات كيماوية ، غزل ونسيج ، ... ، ... وصناعات تحويلية ، وقالت إنها نقلتها كما هى من الاحصاءات الرسمية وهذا شيء غير سليم فالصناعة التحويلية هى أى شيء أحوله من صورة الى أخرى وبالتالى يكون الثانى صناعات تحويلية اخرى واقتنعت برايى وكتبت صناعات تحويلية اخرى فى الورقة .

الشيء الغريب أن التصنيف الدولى للأنشطة والسكان محفوظ وعلى مستوى تفصيلى جدا وفى كل تعداداتنا نستخدمه ولكن لماذا لايلتزمون به ؟ لماذا لايتفقون ويجلسون مع الاجهزة ؟حيث الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وهو صاحب القرار فى جمع اى بيانات ميدانية ، أى فرد يجمع بيانات ميدانية لابد له من الحصول على موافقة الجهاز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدى هذه المجموعة وهى تعلم أن هناك مستلزمات اساسية لتحقيق الكفاءة فى التنمية الصناعية منها:

١- اختيار الاماكن المحققه للتوازن الاقتصادى والاجتماعى على المستوى القومى والاقليمى والمحلى.

٢- توافر مهيئات عمرانية من مرافق وخدمات تحقق النجاح لهذه الاماكن

٣- تواجد بناء تنظيمى ادارى يتوافر له الكفاءة لتنمية الصناعة وهى نقطة هامة حيث كان هناك اتجاه من الدولة لعمل كيان لهيئة لتنمية الصناعة .

من الواضح ان هذا الكلام تم منذ نحو أكثر من ثلاث سنوات وهو عمل أنجز من تضافر جهود وزارات مختلفة ، وحاليا فقد ظهرت ثمار وكل الاجراءات التى ذكرتها أ. فاطمة عن دور الهيئة التى ستنشأ لاحكام عمليات التنمية الصناعية - والتى ما كانت لتتم الا بجهد جماعى .

لا أريد أن اكرر معظم البيانات التى قيلت من جانب د. عـلا فهى اقدر على التحقق من الأرقام ، لكننا حينما درسنا كانت هناك مؤشرات قائمة على نسب مستخلصة من أرقام واحصاءات قد تتغير مع مرور الوقت، اما النسب فتظل طبعا فى حدودها معبره عن مجمل الاوضاع.

واضح أنه بالنسبة لتوزيع المناطق الصناعية كان يتم طبقا للتبعية الادارية وقد أعددنا دراسة لمراجعة المواقف بالنسبة للمناطق الصناعية بأكثر من جهة ، وكذلك فقد قومنا الكفاءة الاقتصادية للتنمية الصناعية فى مصر من حيث الترفيق وتهيئة الاراضى ، وكذلك تخصيص الاراضى للاستغلال لأن بعض الجهات خاصة المناطق الصناعية الخاصة والمحافظات ، وجد بها كم كبير من الأراضى المتوفرة لان الطلب عليها محدود نتيجة عدم الترفيق أو لأسباب أخرى ، فالطلب لا يوازى هذا الحجم الكبير فى المعروض، اما فى جهات اخرى مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فالأراضى بها ليست بقدر الاراضى الصناعية التى بالمحافظات ولكن ٧٠٪ منها مخصصة ومرفقة مقابل ترفيق الثلث فى المحافظات وهى التى لديها الكم الاكبر من الاراضى المعروضة، وكذلك فقد قمنا بدراسة المشروعات الصناعية المنتجه وغير المنتجة فضلا عن رصد كفاءة القوام الاقتصادى للمناطق الصناعية طبقا للمعايير المتفق عليها.

هالة فكرى

تعليقى استكمالا لما قاله أ. شوقى شعبان ، المشكلة التى لدينا فى المناطق الصناعية أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- وضع برنامج تحديث للصناعة المصرية لكى ينتج المنتج المصرى بأقل تكلفة ممكنه وبأحسن جودة وبأعلى انتاجية وبسعر منافس وبأقل وقت ممكن ليحقق الهدف الاستراتيجى له وهو زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية.

٧- لابد من وجود جهة واحدة تكون مسئولة عن ادارة المناطق الصناعية فى مصر وضرورة وضع قانون واحد مسئول عن هذه المناطق الصناعية وينظم عملها .

٨- ضرورة الاتجاه بشكل محدد نحو اقامة المناطق الصناعية المتخصصة فى شكل تكاملى Integrated

٩- عدم اتخاذ القرارات العشوائية على مستوى المحافظات بحيث تخضع للتوجهات الاستراتيجية للدولة مثل تحديد مناطق للتصدير فى محافظات محددة لمنتجات معينه .

١٠- الاسراع بانشاء صندوق دعم المناطق الصناعية لاعطاء اولوية لبعض المناطق دون الاخرى.

هذه مقترحاتى وطبعا هى نابعة من المناقشات التى تمت وقناعاتنا بكثير من الآراء التى طرحت وشكرا.

على جمال احمد

اسمحوا لى ان أتكلم بصراحة ، واضح جدا لنا أن الاحصاءات تقول ان هناك تراجعا للصادرت وتزايدا للواردات وهذا مؤشر خطير فى وقت تقول الدولة بأن التصدير هدف قومى ماذا فعلنا لتحقيق هذا الهدف .

لم تتحقق خطوة سليمة ايجابية لتحقيق هذا الهدف وأعتقد أن العيب ليس فى الصانع المصرى فالمعروف انه رجل شجاع ، كفء وفعال لكن اذا توفر له المناخ المناسب ، واضح ان هناك غزوا للمنتجات الاجنبية لأسواقنا ،كيف اطالب الصانع المصرى أن ينافس خارج مصر وهو لايستطيع ان ينافس داخل بلده، هناك خلل كبير موجود ، هذا الخلل اعتقد واضح لنا كلنا ونتكلم فيه من زمن ان هناك عقبات موضوعه امام الصانع المصرى تجعله على غير قدم من المساواة مع الصانع الخارجى الذى يغزونا داخل البلد، لابد من ازالة العقبة وجعل الصانع المصرى قادرا على المنافسة داخل بلده وبالتبعية سينافس خارج مصر .

المشكلة تكمن فى مجموعة عقبات كلنا تكلمنا فيها ونتكلم فيها منذ زمن طويل لكن ليس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم هناك نقطة أخرى ان كل مجموعة مناطق صناعية تابعة لجهة ، هيئة التعمير ، المحافظ ، الوزارة ، رئيس الوزراء وجهات اخرى ، لماذا لايتم التوحيد ؟ أين وزارة الصناعة ؟ تايهة ، وزير الصناعة يقول إن المناطق الصناعية تابعة للهيئة العامة للتصنيع ، ومع احترامى وتقديرى لابد من وجود مسئول يبارك ويشجع عملية التنسيق بين البيانات .

لدينا المهندسة مشيرة احضرت لنا الاصدار السادس لقاعدة بيانات المناطق الصناعية ، يونيو ٢٠٠٥ ، مدى الدقة انا لا اتهم ، البعض شكك فى دقة البيانات فى أول الجلسة ، لابد من وجود نظام احصائى يرضى جميع الاحتياجات المطلوبة للجهات المختلفة ويكون تنفيذه محكوما ، ليس فيه لعب ، لأننى اذا لم اعمل على بيانات مضبوطه فلن استطيع التخطيط ، الهنود الذين عملوا القنبله الذرية لايعتمدون على الفهلوة ، يعتمدون على العلم ، أى دولة تتطور لابد أن تعتمد على العلم وعلى منطق علمى ، كل فرد ملتزم به ، وليس أوامر من هذا ، أو واسطه من ذاك هذه غابه من المشاكل ثم تنتهى العملية أن موظف جالس على مكتب يطلع بيانات ، لابد من وجود نظام محدد ولا يقبل اى تغيير الا بموافقة الجهات المهتمه بهذا النشاط.

عبد المطلب عبد الحميد

الحقيقة لكى لا أطيل ، فقد حصرت تفكيرى فى مجموعة من المقترحات يكاد يكون هناك اتفاق عليها وهى :

١- حصر مشاكل الاستثمار للمناطق الصناعية ووضع برنامج محدد للتنفيذ والتفاعل مع هذه المشاكل من خلال تحديد مدة زمنية محددة لكى تقول الى أين نحن ذاهبون .

٢- الاسراع بوضع الخريطة الاستثمارية للمناطق الصناعية فى مصر بشكل واضح وبناء على معايير معينه متفق عليها .

٣- ربط حوافز الاستثمار بالاهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومى مثل ربط الحوافز بالتوظيف والمشاركة فى حل مشكلة البطالة .

٤- عمل دائرة حوار لاتفاقية الكويز وتقييم الاتفاقيات الدولية لمصر فى العدد القادم للمجلة ليكون هناك فرصة للتقييم.

٥- تنميط وتوحيد قواعد البيانات على مستوى الجهات المنتجة للبيانات والمعلومات عن المناطق الصناعية طبقا للمعايير الدولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اسمه وعراقته مركز تنمية التصميمات الصناعية الموجود فى الهرم، حاليا يتم بيعه والكل يعلم ذلك، وزارة الصناعة لم تتحرك ، الأرض تباع، ومعداته تباع لكى نحوله لأموال وننسى أن تحويل العنصر البشرى فى مصر الى عنصر فعال أغلى من أى أموال ، هناك إهدار فى مصر، هناك تدمير متعمد ونحن نعانى منه ، لأن الذى يملك الاصلاح لايتحرك ، هناك تدمير متعمد فعلا ونحن نتعرض له وغير المقتنع يحضر ليرى ما يحدث فى مصنع من مصانع المدن الجديدة انتشار السرقة، البطالة ، والمخدرات وهذه كلها تداعيات البطالة ، من الذى تحرك؟

للأسف بدأ برنامج تحديث الصناعة منذ ٤ سنوات بدعم من الاتحاد الاوروبى وجميعنا نعرف مأساته وتقابلت مع مديره القديم والجديد ، الكلام جيد جدا لكن لاينفذ منه شيئا ، خطوات تنفيذ البرنامج غير متوافقه مع احيتاجات الصناعة فى مصر ، الكلام نظرى ، ندفع أموالا ونحضر خبيرا أجنبيا ولكننا لسنا فى حاجة لخبير ، فلدى مشاكل اخرى تحتاج للحل واستخدام هذه البرامج فى الاتجاه الفعلى لها ، لذلك البرنامج لم يحقق شيئا.

الجانب الثانى لماذا يكون اتحاد الصناعات والقيادات الأهلية بالتعيين من الحكومة ، لماذا لايكون رئيس اتحاد الصناعات بالانتخاب من جانب الناس التى تدفع اشتراكات سنوية لاتحاد الصناعات ؟ لكى يكون فعالا ويتكلم بحرية وغير خائف على كرسيه .

بالنسبة لدور البحث العلمى فى تطوير الصناعة ، مازال هناك انفصال بين الصناعة والبحث العلمى ، رجل الصناعة لايستطيع التحرك لأنه مكبل بقيود ، البحث العلمى يحكمه روتين ، لماذا لانرفع القيود التى بينهما ؟

الإعلام المصرى خدم المنتج الأجنبى ولم يخدم المنتج المصرى ، الإعلام لدينا فى كل المسلسلات والأفلام يظهر الصانع المصرى حرامى وغير شريف ويغش فى عمله وهذا يسىء للصانع المصرى لحساب الصانع الأجنبى متناسية أننى كلما أدخل سلعه فى مصر أعطى فرصة عمل لأجنبى على حساب تحويل صانع مصرى لعاطل.

شىء آخر خطير هو تساوى تكلفة الإعلان للمستورد للسلع الاجنبية مع المعلن عن السلع المصرية ، يتساوى المستورد مع الصانع المصرى لكى نغلق بيتا من البيوت لدينا وهنا يجب أعادة النظر فيه ، أين النظرة السليمة الفعلية التى فيها وطنية لمشاكلنا ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك جهة تحركت تحركا ايجابيا لمعالجة هذا الموضوع للأسف مع احترامى لكثير من الزملاء الذين يمثلون كثيرا من الهيئات ، معظم كلامهم سوف نعمل ونحن نسمع سوف نعمل من زمن طويل، لماذا لا نعمل؟ لماذا لم يتم ازالة العقبات عن الصانع ؟ نحن أيدينا فى النار وعايشين فيها ، للأسف أى موظف سواء وزير أو مرؤوس فى وزارة من الوزارات جالس فى مكتبة لايحس بنا، نحن هنا نحترق والصانع عندما ينهار ويجلس فى بيته يحكم عليه بالموت لابد أن يحسوا بنا ، من ٤ سنوات الصناعة المصرية تنهار ، لايوجد اى شىء ايجابى تم منذ ذلك الحين.

نحن نتحدث عن الشباك الواحد ،فلنعالج هذا الموضوع بالتحديد، نفذت هيئة كندية كمعونة هذا النموذج فى المنصورة ونجح ، هل نجد مدينة اخرى من المدن الجديدة طبق فيها هذا النظام ؟كلنا نتكلم ونقول الشباك الواحد ، اذكروا لى مكان واحد طبق فيه هذا النظام ونجح الى الآن ، لا يوجد. نحن فى ٦ أكتوبر الترخيص للصانع لكى يعمل مصنعا جديدا يستمر من ٦ شهور الى سنه ، استنفاد مادى ومجهود ، إما أن يكمل وهو منهار بالتالى لن ينجح او يختصر الطريق ويجلس فى بيته ، هل هذا هو المناخ الذى نوجده للصانع لكى ينافس محليا وخارجيا ؟

أين دور وزارة الصناعة ، وماذا فعلت للصانع ؟وزارة الصناعة تركت الصانع لكى تنهش فيه جميع الوزارات ، وزارة الاقتصاد قام الوزير وقال سنعمل كذا وكذا للصناعات الصغيرة وكأنه الاب الشرعى للصناعات الصغيرة ولم يعمل منه شيئا حتى الآن ، أين دور وزارة الصناعة لدعم الصناعة؟ لايوجد، ودورها غائب ، وزارة التخطيط تتكلم عن الصناعة ، لابد أن يكون هناك أب شرعى واحد يتولى حماية الصانع فى مصر ، هذا غير موجود.

كيف أحارب كصانع ، بجندى متخلف أو ليس لديه قدره على العمل ؟ التعليم الفنى فى مصر منهار جدا ، لم يعمل أحد شيئا ، مبارك كول نموذج من النماذج الناجحة التى لم يتم تعميمه فى الصناعة فى مصر.

نحن نتكلم عن البطالة ، اختلفنا فى الرقم نقول ٦ مليون، يقال أقل أو أكثر، آيا كان العدد، هناك احتياج فى سوق العمل لأكثر من ٢ مليون شخص فى تخصصات غير موجودة، لذلك لابد أن يكون هناك تدريب تحويلى للناس التى تجلس فى بيوتها ولاتعمل ، ننظر لحاجة السوق ونوجه الافراد لذلك ، من الذى يعمل هذا النشاط؟

ماحدث هو العكس تماما، هناك نموذج مؤلم جدا لمراكز التدريب فى مصر هو مركز قديم له

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نقطة التجارة الدولية ، تلك النقاط لها بعد استراتيجى اذا عملت بما يرضى الله عشرة على عشرة ، ففى العاشر من رمضان من يذهب الى هذه النقطة يجد المساعدة المطلوبة ، ولايمكن أن ننكر هذا والكثير ممن أعرفهم صدروا عن طريق نقطة التجارة الدولية ، انما هذا الدور مغلق لا يعرفه الكثيرون ولابد أن يكون الفرد يتكلم ويعمل على الأنترنت حتى يتمكن من التعامل مع هذه النقطة، والصناع الصغار غلابة يحتاجون من يذهب لهم ، ولذلك لم تستغل هذه النقاط بالصورة الملائمة بالرغم من انها يمكن أن تحدث طفره فى التصدير.

فيما يتعلق بموضوع الكويز ، أنا معزوم لزيارة اسرائيل وسوف أقبض ٣ آلاف جنيه لأقول كلمتين هناك لكنى رفضت ، انما بالنسبة للكويز ذهبت الى بور سعيد ، وأنا أتكلم عن معرفة ، ذهبت لرجل يصنع البنطلون الجينز والجونلة ويضع عليها السعر قلت له هل ستبيعها فى مصر؟ أنت فى منطقة حرة ، قال لا ، الرجل يحضر لى القماش ويجيب كل شىء وأنا أصنع وآخذ على كل قطعة دولار واحد ويرسلها له بالسعر ٤٠ دولار ، ٥٠ دولار ويصدرها فى الكويز انما ما الذى يمكن ان يحدث اذا قال له هذا الرجل شكرا؟ سيقول بالتبعية شكرا ل ٢٠٠٠عامل ويشردون.

نحن نتكلم عن الفرق بيننا وبين الاردن ، لقد زرت الأردن، الأردن هى اسرائيل والآن بالنسبة للكويز من يريد شهادة مختومة يحصل عليها ، فهناك فلسطينى يعطى هذه الشهادة ونحن لم ولن نجرؤ على الكلام فى موضوع الكويز، الدكتورة سألت ١٠ اسئلة بالورقة عملت عليهم علامات استفهام وتعجب، وأنا حاضر فى القطار لمدة ساعتين من الاسكندرية قرأت الورقة بإمعان وقلت إن الدكتورة علا قالت كل ماهو فى نفسنا ، ماذا سنفعل ؟ وماذا نستطيع ان نفعل ؟هل نستطيع الخروج من الاتفاقية ؟ واذا خرجنا كيف سنخرج ؟ بالنسبة للمكون الأجنبى اذا رفعته اسرائيل من ١١ الى ١١٠٪ ، اذا قالت اسرائيل لا هل سنصدر أم لا؟

هذا معناه إننى لغيت ورجعت مرة اخرى لأقع فى الفخ الاسرائيلى وكلنا نؤيد ذلك لأنه سيعمل طفرة فى صناعة الغزل والنسيج ، نحن ليس لدينا صناعة غزل ونسيج لأننا الذين خنقناها بأنفسنا ، الذى يريد أن يرى يذهب للمحلة وسيرى، وغيرها وعدد من المصانع التى عملت من خلال اتفاق الكويز اغلقت وصاحبها أخذ الأموال وهرب للخارج.

آخر نقطة، المهندسة مشيرة قالت كلاما محترما لابد أن احترمه ، والاستاذة فاطمة قالت كلاما محترما من موظفين حكوميين ، لأول مرة أرى موظفين يقولون لدينا قصور هنا وهناك ولاينكرون ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأمينات الاجتماعية ، نحن دولة فيها بطالة ، لماذا تأخذ الدولة ٤٠٪ من مرتب العامل كتأمينات ؟ لا أعتقد أن هناك دولة فى العالم متخلفة أو متقدمة تحصل ٤٠٪ جباية من مرتب العامل ويتحملها صاحب العمل ، وشكرا.

مجدى شرارة

مداخلة على ورقة د. عـلا ، أعود مرة اخرى الى أهم نقطة تكلمت عنها وهى تطبيق اللامركزية، متى نطبق اللامركزية ؟ متى نطبق كما يقول المهندس على جمال الشباك الواحد ؟ أنا من المنصورة ولم ينجح الشباك فى المنصورة ، نحن عملنا Show له وصرفنا عليه ١,٥ مليون جنيه فى مؤتمر جميل جلسنا فيه والكل تحدث بالانجليزية ، لكنه نقطة فى بحر ، لكن متى نطبق اللامركزية؟ لايمكن أن أكون فى العاشر من رمضان وأذهب للهيئة فى مصر ، موجود لدينا موظف الهيئة وهناك واحد للسجل التجارى وواحد للسجل الصناعى لكن عندما أسأل عليه يقال إنه ذهب لمصر وأنا لابد أن أنتقل لتخليص طلبى .

مركز تحديث الصناعة لن أتحدث عنه ، باقى شويه قروش سيصرفوهم أنا أخذت شوية قروش صرفناهم على دورات للأسف الشديد ، وحاليا هناك شركة اسمها جايكا يابانية تشتغل مع الكفاية الانتاجية وعملت شغلا ممتازا فى العاشر انما فجأة انحرفوا ، المسئولون بالكفاية الانتاجية قالوا نحن الأساتذة ونحن الوحيدون وانهار الموضوع.

تخصيص الأراضى فى المدن الجديدة وهذه هى الطامة الكبرى ، سأذكر تجربة معى فى مدينة العاشر من رمضان، أعلنوا أن المتر بسعر ٥٠ جنيها ، وأنا لى معارف فى كل مكان بالعاشر ، مسئولو الجهاز قالوا غدا هناك تخصيص ، قلت ان الوزير أعلن اليوم مباشرة قالوا غدا هناك تخصيص ، ذهبت قالوا كل فرد يحضر شيك جدية حجز بـ ٢٠ ألف جنيه فقلت لهم أن الوقت لايسمح بالذهاب للبنك ووجدت بعض الموجودين يحملون الشيكات فقلت هل جاء لهؤلاء فى الحلم ، لماذا لم نحلم مثلهم لنحضر الشيك ، فهل هذا يجوز ؟ بعد ذلك قيل إن ٣٠٠ فرد حجزوا وسيأخذون كلهم.

القانون يقول ١٠٪ أغراض صناعية ، ١٠٪ مشتريات حكومية ، متى يطبق ذلك ؟أنا أبنى على ٥٠٪ مثل المستثمر الكبير وأرفق على حسابى وعندما عملت جزء خدمات وأخذت موافقة مختومة بختم النسر قالوا الموظف غلطان وسنحاسبه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضا نحن متفقون على أن التشريعات التى تسرى على المناطق المختلفة فى كل مكان لابد منها والالتزام بها.

هذه أوجه التفاعل وأوجه التشاؤم ، الوزارة ستتغير بعد مدة قصيرة ، البعض سيستمر والبعض سيرحل وقد عاصرت أكثر من ١٥ وزير تخطيط كان الدكتور القيسونى أول وزير تخطيط عملت معه، الوزارة الجديدة فيها شىء من الحماس د. محمود محى الدين أعرفه رجل ممتاز ، د. زياد رئيس هيئة الاستثمار لديه حماس لكنهم لم يأخذوا فرصة لتطبيق مافى عقولهم، لماذا؟ عندما تكون الأوضاع سيئة وأريد أن أبدأ، لاتحاسبنى بعد ٦-٧ أشهر وتقول هناك فكر فى التعامل مع الناس من جهة هيئة الاستثمار ، التعامل مع الناس، والتجاوب السريع ، هؤلاء الناس تحتاج فرصة لكى تعمل، المشكلة ان التعبان لايستطيع أن يعطى فرصة لأحد ، والمرحلة التى نحن فيها صعبة ، فنحن نقول ما الذى يمكن عمله ؟ هل هناك أمل أم لا ؟

د. عبد الفتاح قال نقطة جيدة، قال لدينا وزير صناعة وتجارة ونحن طبعا لانتدخل فى سياسة الدولة، كان هناك وزيران للتجارة والصناعة ولم يحدث شىء، لكنى أقول إننا دائما نحاول أن نقلل من أهمية مشاكل الصناعة ، لابد أن نذكر المشكلة، وأن نعترف بها، وليس عيبا أن يعود البعض الى جهته ويقول الناس انتقدتنا فى كذا أو كذا لأنك اذا قلت للوزير أن الناس تقول إن هيئة الاستثمار ماشاء الله فلا أمل، الأمل فى الجهات، والأمل يؤدى الى التفاؤل.

عندما أتكلم عن دراسة أسباب تعثر المشروعات فى المدن الجديدة وهذا موضوع كبير جدا ، هناك لجنة اسمها لجنة التمويل بها الاخ عاطف عضو اتحاد الصناعات المصرية بالسادس من أكتوبر، ويحاول منذ ٣ سنوات مع البنوك ولكنه لم يصل لحل، ليس هناك سياسة لحل هذه المشكلة ، البنك الاهلى يسير بسياسة، بنك مصر بسياسة، مدير فرع داخل البنك بسياسة غير الفروع الاخرى ، فالموضوع هل هناك جهة واحدة تشرف على كل المناطق الصناعية وتنسق بينهم؟ ليس هناك جهة لكن الأمل أن تظهر هذه الجهة، أحدا يكون مسئولا، جهة مسئولة تعطينى المعلومة وتكون مسئولة عن هذه المعلومة، تأخذ البيانات تعمل غربلة للبيانات، تصدر البيانات النهائية.

موضوع التنسيق، نحن للأسف الشديد كشعب مصرى وأنا منهم لا توجد لدينا روح الفريق، فريق العمل، كل فرد يقول أنا عملت كذا، حتى التنسيق بين الجهات أو التنسيق داخل الجهة الواحدة غير موجود ، هذه عملية خطيرة جدا وهى من اسباب تدهورنا، لابد أن يكون هناك تنسيق بين الجهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحقيقية أنا أحييهم ليس لأنهم قالوا ذلك ولكن لأننا جميعا نكمل بعض ونحن جميعا أسرة واحدة مسئولين ومنتجين.

لابد أن نفكر جمعيا، البحث العلمى ، وزارة التعمير ، ... متى نعمل منظومة للتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة ، أنادى بذلك منذ سنوات منذ بداية انشاء مدينة العاشر قلت اريد أن أعمل مدينة مغلقة ، كما تقولون أريد عمل مناطق صناعية ، اصبح لدينا مناطق صناعية موجودة ، صناعات كبيرة تشتغل ، والأسواق مفتوحه ، متى نتكلم كهيئة استثمار؟ كوزارة صناعة ؟ كوزارة تعمير ؟ كصناع ؟ كأكاديمين ؟كيف نعمل الربط ؟ كيف نتشابك مع بعضنا ؟ وكيف نحب بعضنا ونحترم بعض ولا نتنافس التنافس الضار بحيث لا أعمل مايضر بسبب الضغط على ؟

أ . فاطمة تكلمت عن الشركات المتعثرة ، هناك فرق بين التعثر والتوقف ، هناك فرق شاسع ، الذى أغلق وترك الميدان هذا توقف ، إنما المتعثر ، كيف أعوضّه ؟ هناك شركة بمدينة العاشر هى شركة مواسير البلاستيك دائما أعطى مثالا بها ، هذه الشركة تعثرت وماتت، جاء البنك بعد الضغط عليه وضخ ١٠ مليون جنيه بالشركة ، الآن تصدر الشركة لكافة دول العالم ، اذا كان هناك جدية لمساعدة الشركات المتعثرة – لأن هذه أموالنا – والنهوض بها فإننى أنقص من حجم البطالة كيف يخرج هذا لمتخذ القرار؟

هذا يحدث حين نقول له هذه هى أدواتنا ، تلك هى آلياتنا لكى تنجح الشركة المتعثرة، اذا استطعنا سد الفجوة يمكن أن أسدها، واذا لم استطع سد الفجوة أدمج الشركة فى شركة اخرى، وشكرا.

عبد العاطى طه قيراط

الحقيقة أرى اننا منقسمون الى ثلاث مجموعات ، مجموعة تمثل الاجهزة الحكومية ومجموعة أكاديمين ومجموعة رجال الأعمال ولو كانت الدراسات والبحوث التى أجريت فى معهد التخطيط خلال ٣٥ سنة طبق منها ١٪ لما وصلنا الى هذا الحال ، فأرجو عندما أتحدث لا يقال إننى متشائم ، أنا أكثر رجل متفاءل فى الدنيا ، انما أنا أتكلم من واقع عملى ، نحن جميعا بلا استثناء – اتفقنا على أن البيانات المتاحة لدينا بيانات غير دقيقة وهناك أكثر من جهة تعملها ولابد أن نعيد النظر فيها لأن هذه البيانات هى سبب الخراب الذى نحن فيه وهذا شيء متفقين عليه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو يعطى قوانين اساسية ومرونه الحركة لابد أن تكون للمحافظين ، اللامركزية تعنى أن نعطى من المرونه الموضوعية على ان تبقى مرونه موضوعية ويبقى الاستثناء مبررا.

علا الحكيم

طبعا أشكر جميع السادة الذين كان لهم مداخلات ، كنت سعيدة بكل المناقشات التى دارت وكل الإضافات التى أضفتموها حضراتكم ولكن اسمحوا لى بابداء بعض الملاحظات

فى البداية فيما يتعلق بالبيانات ، جزء كبير من البيانات التى اعتمدت عليها فى اعداد هذه الورقة ، أخذتها من التقارير السنوية التى تعدها الهيئة العامة للتصنيع وقد كنت سعيدة جدا بهذا الكم الكبير التفصيلى من البيانات عن المناطق الصناعية فى تقرير يصدر كل سنة لكن لى ملاحظة اساسية اننى لم اتمكن من الحصول على التقرير الاخير لعام ٢٠٠٥ لأننى عندما كنت أعد الورقة لم يكن قد صدر بعد ، لكن التقارير السابقة لم أجد فيها بعض البيانات الهامة مثل عدد العاملين فى المناطق الصناعية موزعا على المناطق والأنشطة والمحافظات .

كان هذا مهما جدا بالنسبة لى لأنه فى التساؤل التاسع الذى طرحته ، كنت أقول إن أحد أهداف انشاء المناطق الصناعية هو خلق فرص عمل جديدة لكن اتضح من البيانات الأولية ان ماتم توفيره من وظائف أو فرص عمل كان محدودا جدا فكان ما اتمناه ان اجد البيان لمعرفة عدد فرص العمل التى وفرتها هذه المناطق ، خاصة أنه فى زيارة لمدينة ٦ أكتوبر اكتشفنا أن هناك كثيرا من الأنشطة والمشروعات كثيفة رأس المال وليست كثيفة العماله ، هناك مشروع بالذات لفت نظرى هو مشروع مصرى اماراتى لمواسير الصرف ورأسماله بالمليارات ولايعمل به سوى ٨ أفراد ، كله أجهزة من البداية للنهاية، والعمالة الموجودة هى للتغليف بالاضافة للمهندس المسئول وهذا يجعلنا نتساءل هل هناك مراجعة لنوعية المشروعات التى يتم اقامتها ومعرفة مساهمتها فى توفير فرص عمل أم لا؟

أ.معتز كان قد أشار الى معايير اختيار المناطق بالكويز ، أنا ذكرتها فى الورقة وقلت إنه تم اختيار ٣ مناطق على أساس معايير محددة وواضحة وهو أن هذه المناطق الثلاث تشتمل على ٦٠٪ من اجمالى المنشآت الصناعية ، ويوجد بها ٦٣٪ من حجم العمالة الصناعية فى هذه المناطق لذلك تم اختيار تلك المناطق .

لكن التساؤل الذى كنت أقصده هو عن معايير اختيار المناطق الصناعية والاستاذة فاطمة ردت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكاية الكويز الأخ مجدى تكلم عنها والدكتورة علا هى التى فتحت الموضوع، واقتراح د. عبد المطلب اقتراح وجيه جدا وهو افراد حلقة لمناقشة الكويز وأرجو أن كل ما قيل فى هذه الندوة يصل للمسئولين.

عبد الفتاح ناصف

تذهب المجلة لجميع المسئولين فى مصر ، والحقيقة أننى كنت أود التعليق على سؤال وضعها. مجدى وركز عليه، متى نتبع اللامركزية؟ وذكره أكثر من مرة، أنا أرد عليه، اللامركزية تنتشر حينما تنتهى الفرعونية فى مصر، الفرعونية أشباه هامان ولن نتكلم عن فرعون نفسه، اللقب نظام الحكم - النظام الفرعونى وليس فرعون فقط، لكن الهامانات كثيرة فى مصر، كل واحد يعتبر نفسه هامان.

سأعطيك مثالا بسيطا جدا ، حدث أن دعونا جميع المحافظين ومعهم وزير الادارة المحلية وقتها د. محمود الشريف ، واثناء الاجتماع جاء تليفون للسيد وزير الادارة المحلية، فذهب ورد ثم عاد قائلا أنه تليفون من وزير التربية والتعليم واخذ على خاطره من أثنين من المحافظين، قال إن المحافظين الأثنين وافقوا لطلاب دون الست سنوات بدخول الصف الأول الابتدائى وهو يواجه مشاكل غير عادية بسبب ذلك ، هو فرعون جالس فى وزارة التربية والتعليم بالقاهرة يريد إصدار أوامر تنفذ من اسوان للاسكندرية ، اذا كان الأمر كذلك فما هو دور المحافظ ؟ ماهو دور الحكم المحلى؟

رد أحد المحافظين، قال أنا رجل قانون ولا أتجاوز القانون ، القانون يعطينى الحق فى إدخال طلبه سن ٥ سنوات ، ٩ أشهر كاستثناء واستثنائى مبرر فى حالتين : أننى أريد أن أدعم مدينة جديدة تكاد تكون مهجورة فأى موظف لديه أبن ٥ سنوات ، ٩ أشهر أقول له سأدخل أبنك المدرسة تشجيعا للموظفين للعمل بهذه المدنية الجديدة ، وهناك قريتان يشتغلان فى صناعة الحرير، أطفال أصابعهم رقيقة يجعلوهم يعملون فى صناعة الحرير وعمرهم ٥ سنوات ، أنا أشجعهم أن يدخلوا أولادهم المدرسة ثم يذهبوا للعمل بالحرير بعد أن أعلمهم ، لسنا فى حاجة الى خروج سرب من الأميين بسبب صناعة الحرير فى القريتين ، أنا أعالج مشكلتين أساسيتين أعمر مدينة وقريتين أريد حماية أطفالهم لكى يتعلموا.

طلبت الكلمة من السيد وزير الادارة المحلية وقلت هذا هو الكلام المنطقى ، كفانا شخص جالس فى تكييف ويعطى أوامر، ولايدرى مايحدث فى أسوان أو فى النوبة أو مطروح أو بور سعيد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظل اللامركزية ستحدد كل محافظة للمستثمر الميزات النسبية لديها والمشاريع التى هى فى حاجة اليها من أجل تحقيق تنمية اقليمية؟ شيء أخير، أرى أن الكويز ظلم فى هذه الجلسة، وكنت أتمنى أن تحدث مناقشات كثيرة، لكن ايضا كنت اتمنى أن أسمع هل الدراسات التى تمت من مؤيدى الكويز والتى قالت إن الكويز سوف يفيد مصر إفادة كبيرة، سيحقق زيادة فى الصادرات خاصة صادرات الملابس الجاهزة والتى سوف تصل إلى ٤ مليار دولار خلال ٥ سنوات، هل تم ذلك فعلا؟ ونحن نعلم أن اتفاقية الكويز تمت فى غفلة منا جميعا، متى عملوا هذه الدراسات وتوصلوا الى انها ستحقق ٤ مليار دولار؟ نريد من أى جهة درست هذا الموضوع وزارة الصناعة او غيرها ان تفيدنا عن ذلك. ايضا من ضمن الأرقام الخطيرة التى ذكرت انها ستوفر ٢٥٠ ألف فرصة عمل، أين،كيف؟ هل هذا الكلام صحيح أم لا؟ ومسئوليه من التحقق من صحة هذا الكلام وان الكويز فيها خير لمصر وليس شر؟

عبد الفتاح ناصف

نحن مجبرون على ان نعلق على نقطة اللامركزية من ناحية الانشطة، هل يحق للقيادة الاقليمية، للمحافظات مثلا ان تحدد الانشطة التى تحتاج اليها؟ المركزية واللامركزية ليسا بعيدين عن بعضهما، لكن التحيز للمركزية ، والتحيز المطلق للامركزية ليس مطلوبا. ففى حالة ما اذا اخذنا باللامركزية تصبح الانشطة التى تراها المحافظات توضع فى الاعتبار، لكن لابد من وجود اجهزة ولتكن الهيئة الجديدة(مظلة) تنسق هذا العمل بحيث تحدد ماذا ينفع مصر، وهذه المظلة لايحكمها فراعنة ، لابد ان يكونوا حريصين على مصر بمعنى رغبة الجهات الاقليمية تكون موجوده والخريطة الصناعية المصرية موجودة لدى هذه الهيئة التى تستطيع ان تقنع هذا أو ذاك بالا نشطة المطلوبة بالمحافظات المختلفة لكن عندما اتكلم عن اللامركزية لااريد ان اكرر الموجود على المستوى القومى على مستوى الأقاليم، أنا أريد الاختيار المتكامل وهذا من أصعب الأمور واذا كنا نرغب فى تطبيق اللامركزية فلا بد من انتخاب المحافظين. اذا كان رئيس الجمهورية بالإنتخاب ، من باب أولى المحافظ وغير المحافظ يكون بالانتخاب. بالنسبة للانشطة لابد من منسقين، لابد أن يكون هناك منسقون على مستوى الدولة وتنسيق بمعايير بحيث تنفع الجميع، ولابد من اختيار هذه القيادات بمعايير صحيحة ، ونحن عايشين ونرى مايحدث، الرئيس مبارك فى برنامجة الإنتخابى مقترح بناء ١٠٠٠ مصنع خلال الست سنوات ، ولابد أن يكون ذلك إضافة على ما هو موجود ، وليس أن نبنى ١٠٠٠ مصنع ويتوقف ٢٠٠٠ مصنع لانه لابد ان نحافظ على الموجود ونضيف الالف مصنع. الكلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقالت إن هناك معايير ، أنا على علم بكل هذه المعايير ولم أذكرها فى الورقة لأنه لم يؤخذ بأى معيار منها عند اختيار المناطق الصناعية وتمت بطريقة عشوائية، وأعيد مرة أخرى ما سبق ان ذكرته انه لم تكن لدينا خطة واضحة لإنشاء المناطق الصناعية .

فيما يتعلق بالمحور الثالث والخاص بالمناطق الصناعية المؤهلة كان صعب أن أتكلم عن المناطق الصناعية ولا أتعرض للمناطق الصناعية المؤهلة ، وهو موضوع هام ويمكن أن يفرد له دائرة حوار اخرى لكن كان من الصعب تجاهله فى الورقة .

أ . مجدى ود. عبد الفتاح تكلما عن موضوع اللامركزية، وكان هذا من ضمن الموضوعات التى كنت أود من الحاضرين الرد على التساؤل هل فعلا اللامركزية ستزيد من الخدمات المقدمة للمستثمرين أم ستعوقهم ؟ الشىء الثانى هل سيكون هناك توحيد للقواعد بمعنى اذا كان هناك لامركزية ادارية ولامركزية مالية ، هل سيكون هناك توحيد للقواعد فى جميع المحافظات أم أن كل محافظ سيكون له قواعده الخاصه به ؟ وهل فعلا اللامركزية سواء كانت ادارية أو مالية ستحل المشاكل الكثيرة للمستثمرين؟ هل نحن فى مرحلة من التنمية تسمح لنا بتطبيق اللامركزية أم لا ؟

التساؤل الآخر هو أننى أنتظر من هيئة الاستثمار ، أو من الهيئة العامة للتصنيع أو وزارة الصناعة الرد على سؤالى هل فعلا تم تقييم المناطق الصناعية بحيث استطيع القول إنها تساهم بفاعلية فى عملية التنمية أم لا ؟ وهل المليارات التى أنفقت على المناطق الصناعية لها عائد؟ وما هو حجم العائد؟ وكيف يتم توزيعة ؟ وهل هو داخل فى أهداف الدولة أم لا ؟ وهل هناك رؤية واضحة عن مدى تحقيق هذه المناطق لأهداف الدولة ؟ ومن المفروض ان يقوم بذلك ؟ هل هى وزارة الصناعة، ام الهيئة العامة للاستثمار ، ام المحافظات ،ام . . . . . ام . . . ؟ المهم ان يكون هناك تقييم كامل شامل عن هذه المناطق ، هل هناك أمل ان هيئة التنمية الصناعية الجديدة ستكون هى الجهة المسئولة عن المناطق الصناعية؟ ويكون أحد أهم مهامها هو تقييم هذه المناطق الصناعية؟ هناك موضوع اخر وهو اختيار نوعية الانشطة فى هذه المناطق ، كل مشروع يريد عمل أحذية ، مشروع يعمل بيبسى، شيبسى، كل واحد يعمل المشاريع التى تروق له، لم أسمع عن قواعد وضعت من قبل جهة تحدد نوعية الانشطة والصناعات التى يتم إقامتها فى المدن الجديدة وفقا للميزات النسبية لكى أحقق أعلى عائد ولكى استطيع بالتالى عمل تفضيل. توطين الانشطة الصناعية فى المناطق الصناعية لايخضع لاى دراسة ، ولايوجد أى توجيه للمستثمر عن نوعية الانشطة التى تحتاجها هذه المنطقة أو تلك، وهل فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠٪ على السلع الرأسمالية ، ومن ثم اذا كان هناك تخفيضات للضريبة الجمركية ووجود مزايا فى قانون الضرائب الجديدة بتخفيض متوسط الضريبة على الارباح التجارية والصناعية الا انه من الضرورى اعادة النظر فى مستوى ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية والغاءها.

هناك شئ آخر يتعين ذكره هو أن مردود تأثيرات السياسة التجارية يعتبر ضعيفا على الانشطة لانه لازالت هناك مشاكل مؤسسية تنظيمية ربما تصدت لها الدراسات الاكاديمية واظهرتها ، حيث إن المشكلة مثل تسجيل الشركات لابد من حلها ، ولذلك لابد أن نخرج بتوصية رئيسية من خلال ندوتنا وهى السعى الدؤوب لحل المشاكل المؤسسية والتنظيمية التى تعانى منها الصناعة وذلك حتى يتحقق المردود الايجابى لتحسينات السياسة التجارية.

وهناك نقطة لفت نظرنا اليها المهندس مجدى شرارة وهى مسألة التعثر والتوقف فالمفروض ان كل دولة لها قانون خاص بالافلاس ، وما هى عناصر هذا القانون ؟وما هى العناصر التى يجب ان تتوفر فى هذا القانون لتنظيم الدخول والخروج للسوق ؟هل الدخول والخروج للسوق اصبح مسألة منظمة ومقننه؟ فاذا كان قانون الافلاس لايوضح هذه الامور فمن باب أولى أن يضع قانون الاستثمار بعض البنود فيما يتعلق بدخول وخروج المشروعات من والى السوق.

نقطة آخيره أشار اليها المهندس مجدى المتعلقة بالكويز انا اتفق معه وربما فى السياق السابق الذى تطرقت فيه اشرت ان المردود المتوقع على الصناعة المصرية من خلال هذه المناطق قد لايكون كبيرا ، واذا كانت بعض الدراسات تقول إن حجم الصادرات سيرتفع الى ٤ مليار دولار فنأخذها بالمنطق وبعض التعقل كيف سيرتفع حجم الصادرات من ٦٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ليقفز خلال ٥ سنوات ليصل الى ٤ مليار دولار، اذا كان معدل النمو فى المتوسط فى الصادرات لايتجاوز ١٥٪ على أعلى تقدير ويمكن أن نقول ١٠٪ سنويا ، إذن كيف انتقل من٦٢٥ مليون الى ٤ مليار فى ٥ سنوات، إذن باستخدام معادلة سعر الفائدة المركب أتوقع الا يقل معدل النمو السنوى فى الصادرات ٣٢٪ من الملابس الجاهزة وهذا غير منطقى فى ظل معطيات الصناعة المصرية.

ايضا كيف أخلق ٢٥٠ الف فرصة عمل ، تجربة الأردن تشير الى انه لم تزد فرص العمل التي حققتها هذه المناطق عن ٤٠ الف فرصة عمل، علما ان اسرائيل على الحدود مع الاردن وايضا وجود مزايا جيدة فى تجارب المناطق الصناعية المؤهلة للاردن مع الاتحاد الأوربى الا أن النواتج الواضحة ان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذى قيل فى الورقه عن الكويز يمكن أن يضاف الية عدة سطور على كل سؤال من الأسئلة ولكن النقطة المحورية لن تقوم لنا قائمة مالم نُحدّث الصناعة قبل ان تفرض الجات يدها على إقتصاد مصر. يوم ان تطبق كل الاتفاقيات الدولية وتزال كل الجمارك وتدخل الصناعة الأجنبية ممكن تموت الصناعة المصرية قلت هذا الكلام واعيده مرة اخرى،أين التحديث ؟ أين برنامج تحديث الصناعة ؟ والى أى مدى هو فعال؟ سمعت كلاما حلوا وكلاما صعبا جدا، ونريد أن يسير التحديث، متى يتحمل أحد المسئولية ويحرك العملية؟ ولقد وصلنا الى عام ٢٠٠٥ ولا زال التحديث لم ياخذ مجراه بقدر كافى ، هناك بداية مجهودات، لكن البعض قال إنها جهود غير سليمة، اذا لم يتم هذا التحديث لاأمل لنا ان يكون لدينا قطاع صناعى وهذه كارثة . الزراعة نفسها لاتكفينا لتوفير الغذاء اللازم، تاتى الصناعة ايضا تقع ويأتى إرهابى ليفسد لنا السياحة، ماذا نفعل؟ اذا لم يكن هناك ناس قلبها على البلد فى عملية تحديث الصناعة فنحن نتكلم عن قطاع سينهار فى النهاية تحت ضغط التطور الصناعى العالمى.

فادية عبد السلام

لن اطيل بعد كل ما قيل ، فى البداية حضراتكم تحدثتم عن مشاكل الصناعة وانا اؤكد على أن مشاكل الصناعة هى على جانب العرض أكثر منها على جانب الطلب .

بالنسبة للاستاذ على جمال والنقطة التى أثارها بشأن حماية الصانع المحلى أود القول إنه بالرغم من كل الاجراءات التى اتخذتها الدولة فى اتجاه تحرير التعريفة الجمركية وتقليل التباين بين الفئات والتشتت الموجود داخل السياسة التجارية الا ان الدراسات الاكاديمية التى تطرقت الى هذا الجانب أشارت إلى ان مستوى الحماية الفعلية لازال مرتفعا فى بعض الانشطة داخل فروع الصناعة من امثلتها قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود

وبالمناسبة بالرغم من ان الصناع المحليين يشكون من ان الصانع المحلى غير محمى بدرجة كافية الا ان بعض الدراسات الحديثة اثبتت ان مستوى الحماية الفعلية مازال متباينا ما بين القطاعات وما بين فروع الانشطة الاقتصادية ، ولكن لازال مستوى الحماية داخل قطاع المنسوجات بالنسبة لباقى فروع الانشطة الاقتصادية، ولكن لدى قناعة وهى أن مايؤرق الصناع هى ضريبة المبيعات . اتحاد الصناعات كان دائما كثير الشكوى من ارتفاع ضريبة المبيعات والتى تصل الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويأتى لهم مسئولو البنوك التجارية والصناعات الكبيرة والجميع يجلس على المنضدة وعلى المنصه.

اذا أعجب المسئولون بمشروع مجدى شرارة مثلا يكمل دراسة الجدوى ، وبعد الـ ٤٥ يوما مسئول البنك يسلمه القرض مع إعفائه لمدة سنة من التأمينات الاجتماعية ، الصانع الكبير يعقد معه اتفاقا على شراء منتجاته. لذلك نجحوا كما قال الباشمهندس انهم نجحوا فى تصدير ضفيرة السيارة البيجو ، كيف ؟ فرضوا على كل صانع سيارة بيجو أو أى صانع يدخل سيارة جديدة ان يشترى منهم قطع الغيار.

نحن هنا نتفنن ونتشدق أن الصينيات يخبطوا على الأبواب، نحن الذين نشترى، كيف يدخل الصينى مصر؟يدخل عن طريقنا، هناك مافيا مصرية تريد أن يظل الوضع على ماهو عليه ليزداد ثراء.

منى زكى

أود أن نذكر توصية لعمل دائرة حوار حول أهمية المناطق الصناعية المؤهلة ودورها وأثرها على الصادرات المصرية فى ظل الاتفاقيات التى تكلمنا عنها ومن أهمها اتفاقية الكويز لأنها تحتاج لمساحة أكبر لنلقى الضوء عليها، وشكراً.

عبد الفتاح ناصف

إذا أخذنا الجانب الواقعى لأى اتفاقية ، فان الذى وقع على الاتفاقية من مصر يعلم ان فيها فوائد ، دعونا نتكلم بصراحة، لكن لو دخلوا السياسة فى الاقتصاد، والاقتصاد فى السياسة، أو رفعوا الأسعار أو حاولوا رفع النسبة ... الخ ، وهو ما تم طرحه فى الأسئلة فمصر يمكن أن ترفض، لكن الذى يمكن ان يضاف هو بقية الاتفاقيات لأننا علقنا عليها باجمالها وأخطرها التحديث لمواجهة تطبيق هذه الاتفاقيات ، واذا لم تحدث ربنا يلطف بنا.

فى الواقع لايمكن لأى انسان ان يقّيم المزايا التى كتبت عن الكويز ويقول صح أو خطأ ، د. فادية تحدثت عن الزيادة فى الصادرات ٤ مليار أى زيادة مليار سنويا، وهذا الرقم هو – حاليا ٦٠٠ مليون – بمعنى ان الاتفاقية ستؤدى الى زيادة ٨٠٠-١٠٠٠مليون أو مليار ، فى النهاية هذا رقم خيالى ، وكيف ستؤدى الاتفاقية الى توفير ربع مليون فرصة عمل.

أريد التعقيب على الجزئية الخاصة بالمشروعات كثيفة العمالة فهى مطلوبة لحل مشكلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معظم الاستثمارات داخل هذه المناطق هى استثمارات من دول جنوب شرق اسيا فمن أين لنا تاتى هذه الاستثمارات؟ وربما ممثل هيئة الاستثمار يتفق معى على ان هيكل الاستثمارات الحالية الموجوده بالنسبة للاستثمار الداخلى وفى المناطق الحرة فى مصر يشير الى نسبة استثمارات المصريين فى اجمالى المشروعات التى وافقت عليها الهيئة لازالت هى النسبة الغالبة وقد تتجاوز ٧٥٪ اذا من اين لنا بالاستثمارات الأجنبية؟ علما بأن المستثمر المحلى لازال يحس ببعض الغبن المفروض عليه من خلال السياسة الصناعية، ومن خلال الاجراءات المؤسسية والتنظيمية التى تتخذها الحكومة، وشكرا.

علا الحكيم

كلمة بسيطة خاصة بالدراسة التى أعدت لاتفاقية الكويز ، والتى ذكرت أنها ستؤدى الى زيادة الصادرات الى ٤ مليار دولار ، وإلى توفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل ، رئيس الوزراء يصرح من فترة قريبة جدا ، ولست متأكده هل هو رئيس الوزراء أم وزير التخطيط قال إن كل مليار دولار زيادة فى الصادرات سوف يؤدى إلى خلق ١٧٠ ألف فرصة عمل ، أى أن ٤ مليار دولار الزيادة فى الصادرات يجب أن تؤدى إلى خلق ٦٨٠ ألف فرصة عمل فقط وليس ٢٥٠ ألف فرصة عمل . كيف يمكن أن يتحقق ذلك؟

على جمال أحمد

الحقيقة أنا أطالب بحماية الصانع المصرى لانقاذ الاقتصاد المصرى واتخاذ الاسباب التى تزيد الصادرات وتقلل الواردات لكن اطالب بازالة العقبات التى تصادف الاقتصاد المصرى لتحقيق نفس هذا الهدف.

واذا كنت اطالب بهيئة قومية لازالة عقبات الصانع المصرى فاننى اعتبر هذا مطلبا ملحا واساسيا جدا لانقاذ الصناعة فى مصر وأرجو أن نقدم الدواء للمريض قبل أن يموت، وشكرا.

مجدى شرارة

ذهبت الى تونس كمبعوث لمنظمة العمل الدولية لأشاهد التجربة التونسية لعمل القانون الخاص بالمنشآت الصغيرة.

وجدت أن لديهم فى تونس مركزا اسمه التكوين المهنى، يأتون بالناس التى ترغب فى تعلم الصناعات الصغيرة ، تحضر الافراد لمدة ٤٥ يوما للدراسة من الساعة التاسعة حتى الساعة الخامسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدة إعدادا أوروبيا فى المطار وتعمل العملية خلال ٢٤ ساعة ويأخذ فترته ويعود ، حتى لهذه الدرجة وصل الطب فى الهند فهم يحترقون كل التخلف، ويضربون التخلف الذى عاشوا فيه فى أماكن معينه ومرسومة وينافسون فيها العالم الأوروبى ، الذين عملوا السلاح النووى فى باكستان نفس الشىء، هو خايف من الهند، والهند خايف منه ، الاثنان مصممان أن كل واحد منهم لاينحنى للآخر، عنده هدف أساسى حققه.

جمال قاسم

عنوان الندوة أو دائرة الحوار المناطق الصناعية ، هناك آراء قيلت ، وهناك مقترحات وناس اعترضت ، كما قلت سيادتك إن هناك بعض الظلام ظهر فى المناقشات ، الفائدة من هذه المناقشات ان نخرج بتوصيات ، هل هذه التوصيات سيتم تفعيلها بحيث إننا نستطيع أن نحل بعض المشاكل أو يصل صوتنا أو مناقشاتنا لبعض المسئولين الذين لديهم القدرة على الحل ؟ أم أننا فى مصر نعمل ندوات ونعمل مؤتمرات ونتكلم الكلام داخل القاعة التى نجلس فيها فقط لاغير ، لكن هل الموضوع يحتاج تغيير سلوكيات البشر أولا لكى نستطيع ان نعمل شيئا للبلد.

عبد الفتاح ناصف

نحن نطلب من حضرتك ان تطبق نفس الكلام عليك ، أن تضع لنا من خبرتك بعض الاقتراحات التى تحسن الصورة بالنسبة للمناطق الصناعية الموجودة حاليا.

أما بالنسبة الى أنها تصل ، فهى تصل لكل وزير فى الدولة، تصل الى كل محافظ فى الدولة بعد الطبع بأيام .

أكثر من ذلك من ناحية المواد كل مايقال هنا يرصد ، ويراجع ماقيل، بعد ذلك تكون المجلة على مكتب جميع الوزراء ، جميع المحافظين ، مجلس الشعب ، مجلس الشورى .

هذا هو الطبيعى ، تستمر تدق حتى تسمعك الناس ، لقد عينت فى هذا المعهد عام ١٩٦٢ ، كنا نتكلم فى اوائل الستينات فى موضوعات لم تنفذ الا فى منتصف أو أواخر السبعينات ، هناك اشياء تقولها وتستمر تدق حتى يسمعوها ، فنحن كعلميين ذوى خبرة علينا أن نقول رأينا ونوصل هذه الكلمة لمتخذ القرار.

جمال قاسم

هناك ايجابيات عملتها الدولة ، أنا أرى أن الجميع يتكلم عن السلبيات ، لدينا ٤١ منطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمالة، لكن لاتغنى عن المشاريع كثيفه رأس المال. التطور يتطلب الاثنين ، تطور لصالح العمالة من ناحية، والثانى لصالح التطور العلمى ، التطور التكنولوجى مطلوب بنفس الأهمية ، هذا مهم جدا وهذا مهم جدا ، وعلى الدولة أن تكون المزيج المناسب فى توقيتات معينة .

مصنع الأنابيب الذى ذكرته د. علا الذى به ٨ عمال وأغلبه اليكترونيات وكمبيوترات .. الخ هذا مطلوب ، مطلوب تكنولوجيا وأن نصل لهذه المرحلة ، هناك بعض القطاعات مطلوب أن تكون على مستوى عالمى وهذا ماعملته الهند ، وقد تحدثت عن الهند وقلت إنها حققت شيئين : اكتفاء ذاتى من الغذاء وهى دولة المليار من السكان وأصبحت دولة نووية ، والاكتفاء الذاتى من الغذاء اعتمد بالتأكيد على مشروعات كثيفة العمل ومشروعات كثيفة رأس المال ايضا ، تكنولوجيا الاسلحة النووية، رأسمال وقمم من ناحية البشر، قمم عقلية لكن قليلة ، الهند لم تصل لتكون دولة متقدمة هى تضرب ضربتها ، ضربت ضربتين من أقوى مايمكن ، شعبها لن يجوع وسوف تصل الى المستوى الذى تُسَمع فيه كلمتها.

أنا أتذكر وأنا أدرس فى الخارج وأحد الأساتذة يعطى محاضرة عن العلاقة بين السياسة والسكان ، قال أنا أخشى فى يوم من الايام الصين بقدرتها الهائلة حينما تصل الى القدرة النووية الامريكية أن تفرض على امريكا أن تأخذ عدة ملايين من شعبها كل سنه، توزع السكان بمزاجها، فالقوة هنا تفرض الرأى ، اسرائيل تفرض رأيها لأنها قوة نووية، وبجوارها قوة اقتصادية مشتقه من القوة الاقتصادية الامريكية هذه مسألة مفروغ منها .

فنحن لابد أن يكون لدينا الاثنان المشروعات التى تقوى التكنولوجيا على مستوى العالم والمشروعات التى تقوى هيكل العمالة لدينا وتقلل من البطالة لكن من يقول نسبة هذا الى ذاك لا أستطيع وأنا جالس هنا ، لابد أن يكون أمامى خريطة كبيرة ودقيقة وتفصيلية لكى آخذ من هنا ومن هنا، لكن الأثنين لابد منهما ، ليس لدينا ترف الاختيار الأوحد ، كل الخيارات مفتوحه ، كل واحد يؤدى دورا، تنسيق الأدوار هو المسألة المطلوبة ، أن أعرف كيف أمزج الأدوار لكل تكنولوجيا تحتاج قمم تفكر ، ناس تفكر وتنسق.

سمعت حديث د. أحمد زويل فى زيارته الأخيرة وهو يتحدث فى التليفزيون عن الهند حينما ذكر ان المريض يأتى من أوروبا لأنه يقف فى طابور ليعمل عملية معينه ، يقابلوه فى الهند بسيارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المشروعات ، هل الفرد عمل دراسة جدوى أم لم يعمل؟ هل سمح له بأن يعمل مشروعا بدون دراسة جدوى؟ وهل هناك نظام مؤسسى يساعد؟

لانريد من الناس أن ترمى أموالهم ، فلا الدولة استفادت ولاهو استفاد ، نريد أن نساعد هؤلاء الناس ، نقول لهم ما الذى يمكن عمله ؟ نساعدهم ليعملوا مشروعات ناجحة ، فنجاح المشروع ليس لصاحبه فقط ، لكن للدولة ايضا ، هناك عمال يعملون فى المشروع والدولة تحصل ضرائب عندما يربح وهو نجاح للكل كما أن الفشل للكل ، ففكرة أن الزملاء ينتقدون هى مسألة صحية ، والا اذا كانت كل حاجة واضحة وسليمه ، فلماذا نعمل مثل هذه الندوات ؟

علا الحكيم

أود الرد على أ. جمال بعد إذن سيادته ، هو بدأ الكلام بأن المناقشات أظهرت الصورة مظلمة، وفى الحقيقة أنا أرى عكس ذلك ، جميع الزملاء الذين يمثلون الجهات المختلفة تكلموا عن الجوانب الايجابية للمناطق الصناعية، بدءا بالأستاذة فاطمة والأستاذة منى والأستاذة مشيرة ، الكل تكلم عن الجوانب الإيجابية، لكن دورنا فى دائرة الحوار أن نطرح الجوانب الايجابية والسلبية .

فى كلام أ. جمال قال أنفقت الدولة مبالغ ضخمة ، وتم الصرف على البنية الاساسية ، هذه نقطة ضد المناطق الصناعية وليس لصالحها ، هذا الحجم الضخم من الاستثمارات التى أنفقت على الإنشاء والبنية الاساسية ماهو العائد منها؟ لابد أن نناقشه ، هو فعلا أنفق ، أنفق على المدن الجديدة، لكن ماهو العائد ؟ هل حلت المشاكل أم لا ؟ هذا هو مانحاول أن نناقشه .

وبالرغم من ذلك صدرت من جميع الزملاء والزميلات مجموعة كبيرة من التوصيات فيما يتعلق بكيفية التغلب على الآثار السلبية وعلى المشاكل التى تواجهها المناطق الصناعية .

جمال قاسم

الجزئية التى تحدثت فيها د. علا ، خاصة بالمناطق التى أقيمت قديما، أول ما أقاموا المناطق الصناعية ، كانت كل محافظة تود عمل منطقة صناعية عندها بدون تخطيط.

الفكر الجديد الموجود حاليا ، والذى تبّناه مجلس الوزراء بعدم إنشاء مناطق صناعية جديدة فى محافظات بها مناطق صدر لها قرار رئيس مجلس الوزراء إلا بعد الانتهاء من إدخال البنية الاساسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صناعية صدر بهم قرار رئيس مجلس الوزراء فى ١٩ محافظة ، الدولة أدخلت البنية الاساسية لهذه المناطق على حسابها فهناك اعتمادات انفقت ، وهناك مناطق شغالة ومشروعات شغالة وهذا معناه أن هناك ناس شغالة وناجحة وتشغل عماله والعمالة حوالى ٢٤ ألف عامل فى هذه المناطق الصناعية .

هناك مناطق صناعية الأرض فيها بالمجان، ١٨ منطقة صناعية فى ٧ محافظات تعطيهم الحكومة الأرض بالمجان وتملكهم الأرض بعد ذلك ، وفعلا هناك ناس تملكت فى ٣ محافظات فى اسيوط وسوهاج والمنيا ، فهناك إيجابيات لابد أن نقول إن الأموال التى أنفقت فى البنية الاساسية والعمالة الشغالة هذا موضوع لايجب أن نغفله ونركز على السلبيات فقط ونغفل الإيجابيات

عبد الفتاح ناصف

أنا لا اختلف مع المهندس جمال فى شىء لأن الورقة التى كتبتها د. علا كتبت كل مايمكن أن يقال عن هذه المناطق بدءا من مساحة الأرض المخصصة ، والمشروعات وعددها ، والأراضى المرفقة كل هذا قيل ، والمتفاءل بالموجود يرى الجزء المملوء من الكوب، والذى ينتقد يريد أن يمتلىء الكوب.

كلنا نحب بلدنا ، أنا لا أزعل من احد ينتقد طالما ينتقد بموضوعية ، المهم أن ينتقد بموضوعية، وأنا واثق أن جميع الحاضرين ينتقدون بموضوعية ، الهدف الأساسى أن نعرف الحقيقة ، د. علا كتبت الإيجابيات وبعض الملاحظات عن السلبيات.

جمال قاسم

أود أن اذكر نقطة ، أن بعض المشروعات هى السبب فى التعثر لماذا؟ يأتى الفرد ومعه أموالا ، يذهب لمنطقة صناعية ونعطى مثال الصعيد ، المناطق الصناعية بالمجان بدءا من بنى سويف حتى الوادى الجديد ، الأرض تخصص بالمجان ، فالفرد ذهب ورأى مشروع شغال مثلا وليكن مشروع مكرونه ، وهو ليس لديه اى خلفية أو خبرة عن هذا المشروع ، وجد المشروع شغال عمل نفس المشروع هو وغيره فيصير أكثر من مشروع لمنتج واحد فى منطقة واحدة فبسرعة يغلق هذا المشروع لماذا؟ لاتوجد خبرة ، لايوجد من لدية خبرة بالتسويق للمنتج .

عبد الفتاح ناصف

سيادتك اكدت هذه النقطة التى قالها أحد الزملاء قبل ذلك وهو تكرار المشروعات بدون علم عن عملية التسويق .. الخ لكن هناك دراسات تمت ، هذه الدراسات جمعت كافة المشاكل التى تواجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"الاندماجات والاستحواذات فى الاقتصاد العالمى وآثارها المحتملة على الاقتصاد المصرى" القاهرة ١١ ـ ١٢ مارس ٢٠٠٣

عرض: مغاورى شلبى على*

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية انتعاشاً فى عمليات الاندماج والاستحواذ على المستويين العالمى والمحلى، وذلك فى ظل احتدام المنافسة فى الأسواق العالمية والوطنية، واتجاه الشركات والمؤسسات المختلفة إلى تكوين كيانات كبيرة قادرة على هذه المنافسة، وقد تركزت هذه الاندماجات والاستحواذات فى قطاعات معينة، وأدت إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت تفرض على راسمى السياسات ضرورة التعامل معها، سواءً بإقرار تشريعات جديدة لتنظيم الأسواق، أو بوضع ضوابط لهذه الاندماجات والاستحواذات، وكذلك للتغلب على الآثار الجانبية لها، كما طرحت هذه الظاهرة من جديد أهمية قيام كيانات اقتصادية قوية فى البلدان النامية لتكون قادرة على المنافسة، وفى ضوء أهمية كل ذلك نظمت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة عن أهم القضايا التى تثيرها ظاهرة الاندماجات والاستحواذات وآثارها على الاقتصاد المصرى، وكانت تحت عنوان (الاندماجات والاستحواذات فى الاقتصاد العالمى وآثارها على الاقتصاد المصرى)، وذلك خلال الفترة من ١١ - ١٢ مارس٢٠٠٣.

وقد شارك العديد من الخبراء فى مختلف التخصصات ذات الصلة بأوراق بحثية متعددة، وحاولت هذه الأوراق إلقاء المزيد من الأضواء على الأركان والجوانب الأساسية لهذه الظاهرة فى أكثر من محور، ومن أهم هذه المحاور ما يلى :-

*أ. مغاورى شلبى على - باحث فى شئون الاقتصاد الدولى وعضو المكتب الفنى لوزير التجارة الخارجية - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها وشغلها بالمشروعات .

معتز يكن

فعلا كل الكلام الذى قيل هو كلام واقعى ونابع من متابعتنا للمشكلات ، وقد كان أهم شىء هو مشاركة مستثمرين مثل المهندس مجدى شرارة والمهندس على والتى أضافت للحوار ، وأدت لوجود بعد من الواقع الاستثمارى، والتفاعل الذى نراه من جانب الحكومة هو إنعكاس لروح جديدة نحاول النظر من خلالها إلى مشاكل المستثمرين ومشاركة المستثمرين مع الهيئة فى تنمية مناخ الاستثمار هى شعار المرحلة القادمة .

أنا لا أذكر المشاكل وأرددها فى مؤتمر ، لكن أقول للمستثمر كيف تقترح الحل للمشكلة؟ وكيف ينفذ الحل؟ ثم نشكل الآلية لحل هذه المشكلة من واقع مقترحات المستثمرين، وأرى أن مشاركة المجتمع المدنى ومشاركة جمعية رجال الأعمال بالإضافة للجانب الحكومى والجانب الأكاديمى، كل ذلك سيحل باذن الله مشاكل المناطق الصناعية، حتى إذا تم حلها مشكلة مشكلة أو مصنع مصنع أو منطقة منطقة، وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة أنا سعيد أن كل من طلب الكلمة أخذها ، وليس هناك من لديه شىء ليقوله، وفى النهاية أشكر حضراتكم جميعا على تشريفكم دائرة الحوار ومساهماتكم القيمة فيها ، وأتمنى أن نراكم فى دوائر حوار اخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صفقة واحدة فى ماليزيا، وعلى غرار ذلك تمت صفقات اندماج كبيرة فى الدول النامية من قبل مؤسسات فى عام ١٩٩٨حيث خضعت شركات أشباه الموصلات فى العديد من الدول الصناعية الكبرى لموجات من الاستحواذات والاندماجات والتحالفات الاستراتيجية، مثل استيلاء شركة Fujitsu اليابانية على الشركة البريطانية ICL .

أما بالنسبة لأهم القطاعات والأنشطة التى شهدت اتفاقات فى مجال الاندماجات والاستحواذات فقد أشارت الورقة إلى ما ورد فى تقرير الاستثمار لعام ١٩٩٩ ، والذى يرضح أن أهم هذه الأنشطة والقطاعات هى صناعة البترول، حيث استحوذت على حوالى ١٤٪ من إجمالى صفقات عام ١٩٩٨. يليها قطاع صناعة السيارات، وقطاع البنوك، وقطاع الاتصالات اللاسلكية، والمرافق، وفى هذا المجال تتوقع الورقة أن تشهد صناعة البرمجيات فى المستقبل مجالا واسعا لعمليات الاندماج والاستحواذ ،كما تؤكد الورقة على أن الشركات فى ايرلندا ودول آسيا(سنغافورة، هونج كونج، كوريا، ماليزيا) وفى أمريكا اللاتينية (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين) تعتبر من أكثر وأهم الدول التى عقدت صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود.

وفى تحليل الورقة للعوامل التى تدفع نحو عمليات الاندماج والاستحواذ أشارت إلى أربعة عوامل رئيسية مؤثرة فى ظروف إعادة الهيكلة العالمية، وتمثلت هذه العوامل فى الآتى :-

١- التغيرات المتعاقبة للسياسات الحكومية، والتى ساعدت الشركات على تخفيض تكاليف الإنتاج، والنفاذ إلى الأسواق من أجل تحقيق مزايا الحجم الكبير فى أوقات وجيزة.

٢- صعوبة تحديد المنافسين فى الأسواق عبر الحدود وخاصة فى ظل التغيرات التكنولوجية السريعة.

٣- ارتفاع تكاليف البحوث والتى أدت إلى إيجاد دافع قوى لاكتشاف استراتيجيات جديدة للتعاون الدولى .

٤- مساهمة الإصلاح الإدارى والخصخصة فى خلق ظروف مواتية للأنشطة عبر الحدود وقيام التحالفات الاستراتيجية .

وقد طرحت الورقة تساؤلاً حول تأثير أنشطة الاندماجات والاستحواذات على التنمية الاقتصادية، وفى إجابة الورقة على ذلك ربطت بين هذه الأنشطة وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- تطور عمليات الاندماج والاستحواذ فى العالم.

٢- الدمج والاستحواذ فى بعض القطاعات الاقتصادية (قطاع الاتصالات - قطاع الحديد والصلب - قطاع الدواء ... الخ).

٣- الاقتصاد السياسى للتركز والاحتكار فى إطار عمليات الدمج والاستحواذ.

٤- التنافسية فى العلاقات الدولية كمردود لظاهرة الاندماجات الاقتصادية.

٥- الاندماجات والاستحواذات الأبعاد السياسية والاجتماعية.

٦- الاندماجات والاستحواذات والمنافسة فى القانون المصرى.

٧- أثر الاستحواذ على كفاءة سوق رأس المال مع التطبيق على البورصة المصرية.

وفيما يلى عرضا بشىء من التفصيل للأوراق التى ناقشتها الندوة حول هذه المحاور.

حول المحور الأول الخاص بتطور عمليات الاندماج والاستحواذ فى العالم قدمت الدكتورة فادية عبد السلام - مستشار العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى ورقة بحثية تحت عنوان "عمليات الاندماج والاستحواذ فى العالم وموقف صناعة البرمجيات المصرية فى المستقبل".

وقد أشارت الورقة فى البداية إلى ظاهرة الاندماج والاستحواذ والتحالفات عبر الحدود والتى أصبحت ظاهرة دولية واسعة خلال عقد التسعينات، وأن هذه الظاهرة قد تميزت بكبر حجم الأنشطة الخاصة بها خلال عقد التسعينات، حيث ارتفعت من ١٥٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى نحو ٧٩٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، أى بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢٠٪ خلال التسع سنوات المشار إليها .

ولوحظ أن أنشطة الاندماج والاستحواذ تركزت فى أماكن معينة من العالم، حيث هيمنت أوروبا وأمريكا الشمالية على هذه الأنشطة، مما أدى إلى تزايد هذه الأنشطة فى مناطق أخرى من العالم مثل منطقة الباسفيك الآسيوية . كما أشارت الورقة إلى أن عمليات البيع عبر الحدود تركزت فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللذين كان لهما معاً النصيب الأكبر من هذه العمليات، حيث بلغت نحو ٥٣٪ من إجمالى العمليات فى عام ١٩٩٨ ، واقتصر نصيب الدول النامية على ١١ صفقة من بين ٨٩ صفقة كبيرة فى العام ذاته، حيث ارتبط معظمها بالخصخصة، وفى البرازيل ارتبطت الست صفقات تمت فى إطار برنامج الخصخصة لصناعة الاتصالات، وعقدت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الاتفاقات بين المؤسسات المتحالفة من خلال اتفاقات الشراكة فى مجال البحوث والتطوير ومن خلال عمليات الاندماجات والاستحواذات تتيح لهذه الشركات ممارسة السلوك الاحتكارى، الأمر الذى يؤدى إلى الإضرار بالمستهلكين، وأيضاً على الرغم من أن هناك بعض الدراسات التى نجحت فى رصد بعض الممارسات الاحتكارية التى أثرت على بعض الدول النامية، إلا أنه لم يسجل فى مصر رسمياً وجود ممارسات ضارة نتيجة للتحالفات العالمية أو الاندماجات والاستحواذات عبر الحدود، وإن كان هذا لا يمنع من وجود شكوى متزايدة من بعض الممارسات الاحتكارية، ووجود شبهات احتكارية فى العديد من القطاعات الاقتصادية المصرية مثل قطاع الأسمنت، والحديد والصلب، وبعض الصناعات الغذائية، وهو ما أوجد حاجة ملحة لتشريع وطنى لحماية المنافسة ومنع الاحتكار، والذى أصبح جاهزا٣٠٤ للعرض على مجلس الشعب فى دورته لعام ٢٠٠٤. وقد تطرقت الورقة إلى مدى استفادة السوق المصرى من الشركات متعددة الجنسية العاملة فى مجال البرمجيات، وقد أوضحت ضعف وصعوبة قدرة السوق المصرى على المنافسة أو حتى السيطرة على سوق المعلومات لأربعة أسباب رئيسية هى:

١- صغر حجم المشروعات العاملة فى مجال البرمجيات فى السوق المصرية.

٢- أن الشركات المحلية لا تنفق على البحوث والتطوير بالقدر الكافى.

٣- عدم توفر شواهد تؤكد أن فروع الشركات متعددة الجنسية لها أنشطة ساهمت فى إحداث تركز صناعى بصفة عامة فى مصر.

٤- ما تشير إليه ممارسات الأعمال للشركات الأجنبية فى القطاعات المختلفة بما فيها المعلومات إلى احتفاظها بالوظائف الإدارية والتنظيمية العليا لجنسيات تنتمى للشركة الأم.

وفى النهاية قدمت الورقة بعض التوصيات العامة بشأن التعامل المصرى مع الشركات الأجنبية وممارساتها داخل صناعة البرمجيات فى المستقبل، وكان أهم هذه التوصيات هو إدخال تشريع مصرى جديد للمنافسة، وترى الورقة أن هذا التشريع يجب أن يراعى عددا من الاعتبارات أهمها :-

١- أهمية الرقابة على عمليات وممارسات الأعمال بين الشركات الأجنبية الفروع والشركة الأم، وتحديد نسب التركز الاحتكارى، وربطها بالكفاءة فى الإنتاج والتسويق.

٢- تبنى تشريع واضح للمنافسة، وإنشاء جهاز مصرى للمنافسة يتعاون مع مثيله الأوروبى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صورة استثمار مباشر، وأشارت إلى أن الدول المضيفة لهذه الاستثمارات تحقق مكاسب مباشرة من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى حالة تمكنها من الحصول على إيرادات ضريبة أعلى من هذه الاستثمارات، وقد قسمت الورقة تأثير الاستثمار المباشر على الدول المضيفة طبقا لأربعة معايير وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية :-

× المجموعة الأولى : آثار تحويل الموارد : حيث يفترض أن تحقق الشركة الأجنبية مساهمة إيجابية من خلال إتاحة رأس المال والتكنولوجيا والإدارة، ولكن تمكن الشركة من زيادة رأسمالها داخل الاقتصاد المضيف قد يخلق آثارا ضارة على إعادة تخصيص الموارد، إلا أن النتيجة النهائية تعتمد على الشروط التى يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا إلى اقتصاد الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية.

× المجموعة الثانية : الآثار على التجارة وميزان المدفوعات : حيث ترتبط المنافع الإيجابية للاستثمار الأجنبى المباشر على الميزان بمستوى التدفقات الرأسمالية العكسية، والتى تتأثر فى الغالب بشروط ومفردات مناخ الاستثمار، وخاصة ما يتعلق منها بتحويل أرباح هذه الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج.

× المجموعة الثالثة : آثار منافسة السوق : فعندما يتسم هيكل السوق بتركز عالى فإن هذا يؤثر على شروط البيع وتميز المنتج، وكذلك تزايد المعوقات أمام المنافسين الحاليين أو المنافسين المحتملين، وذلك لأن المشرعات القائمة ستتمتع بدرجة من قوة السوق يمكن أن تستغلها بأشكال مختلفة ، هذا إلى جانب أثر ذلك على المستهلك ودرجة رفاهيته.

× المجموعة الرابعة : الآثار المرتبطة بالسيادة والاستقلال الاقتصادى : ففى الغالب ينطوى وجود الاستثمار الأجنبى على خسارة فى الاستقلال الاقتصادى للدولة المضيفة، خاصة فى مجال فرض الضرائب، وسياسات التجارة، ومن جهة أخرى فإن صغر الأسواق، وإساءة استخدام القوة الاحتكارية يمكن أن يقلل الحوافز لخلق تكنولوجيا ملائمة فى ظل ندرة العمالة الماهرة فى الدول النامية، هذا إلى جانب زيادة درجة اعتماد الاقتصاد الوطنى على الخارج بدرجة أكبر، وهو ما يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات، خاصة نسبة مساهمة القطاع الخارجى فى الناتج القومى.

وحول موقف عمليات الاندماج والاستحواذ فى الاقتصاد المصرى أشارت الورقة إلى أنه رغم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعة المعنية.

٣- مرحلة التركيز : فى هذه المرحلة تسعى الشركات سواء كبيرة أو صغيرة إلى تعزيز موقفها فى السوق، فالشركات الكبيرة التى وصلت إلى حجم يحميها من عمليات الاستحواذ ، أو من الممارسات العدائية للمنافسين، تركز فى هذه المرحلة على اختيار أنشطة ووحدات أعمال منتقاة، وذلك لزيادة مهارات وتخصص الشركة لزيادة قدرتها التنافسية، أما الشركات الصغيرة فإنها تكون أمام ثلاثة خيارات، وهى إما التركيز على أسواق صغيرة أو هامشية، وإما الدخول فى تحالفات واندماجات استراتيجية ، وإما الخروج من السوق تماماً، وبنهاية هذه المرحلة تزيد درجة التركز فى سوق الصناعة المعنية، حيث تسيطر الشركات الثلاث الأكبر فى السوق على حوالى ٦٠٪ من حجم السوق.

٤- مرحلة التحالفات : فى بداية هذه المرحلة تستمر عملية التركز التى بدأت فى المرحلة السابقة، وقد يصل نصيب الشركات الثلاث الأكبر فى السوق إلى ما بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من حجم السوق، وذلك حسب ما يسمح به قانون المنافسة أو قواعد الاندماج والاستحواذ المعمول بها فى هذه الدولة، ولكن بعد نقطة معينة تكون هناك قيود صارمة ضد عمليات الاندماج وزيادة التركز فى السوق، خاصة إذا كانت الدولة تطبق بفاعلية سياسات وقانون لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وهو ما يعنى أن الاندماجات كممارسة ضارة بالمنافسة تكون شبه مستحيلة أمام الشركات ولذلك تركز الشركات فى هذه المرحلة على التحالفات فيما بينها، سواء فى صورة اتفاقيات مكتوبة أو غير مكتوبة، بهدف تحقيق مصالح معينة فى مقدمتها زيادة نفوذها فى السوق، كما تناولت الورقة العوامل المشجعة على عمليات الاندماج والاستحواذ وهى :-

- النشاط فى حركة أسواق المال وزيادة دورها فى عمليات الاستحواذ.

- تزايد حركة العولمة وتحرير الأسواق.

- ما ينتج عن عمليات الاستحواذ من رفع لقيمة الأسهم بسبب إمكانيات النمو التى توفرها هذه العمليات، وزيادة إمكانية الوصول إلى أسواق المال العالمية.

وقد تناولت الورقة عملية تحرير قطاع الاتصالات فى مصر مع التركيز على سوق الإنترنت بصفته أكثر الأسواق ديناميكية، كما استعرضت الورقة تطور هذا القطاع وأهم عمليّات الاندماج والاستحواذ التى تمت خلال الفترة الماضية، وأكدت على وجوب متابعة عمليات الاندماج والاستحواذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأمريكى فى الأمور التى تتصل بعمله وبمتطلبات تطويره ورفع كفاءته.

٣- إدخال مواد فى قانون المنافسة لمعالجة مسألة تسريح العمالة والتعويضات المناسبة للمتضررين من الممارسات المخالفة لهذا التشريع.

وحول المحور الثانى الخاص بعمليات الدمج والاستحواذ فى بعض القطاعات الاقتصادية قدمت أربع أوراق كانت على النحو التالى :-

- الورقة الأولى وقدمها الأستاذ/ عمرو هاشم حول " الاندماج والاستحواذ فى قطاع الاتصالات المصرى "، وقد تطرقت الورقة فى البداية إلى المراحل التى تمر بها ظاهرة الاندماجات الاقتصادية، والتى تتمثل فى الآتى :-

١- المرحلة الافتتاحية : وتتميز هذه المرحلة فى الغالب بظهور خدمة جديدة، ومصاحبة ذلك لعملية تحرير السوق من بعض القيود المفروضة عليه، خاصة فى مجال عدد الشركات العاملة فى السوق، مما يؤدى إلى زيادة عدد هذه الشركات من خلال توفر حرية الدخول والخروج من السوق، وهذا الوضع يؤدى إلى زيادة حدة المنافسة، وتقليل درجة التركز فى السوق، بحيث لا يتجاوز نصيب الشركات الثلاث الأكبر فى السوق خلال هذه المرحلة ما بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ من حجم السوق، وكل هذه الأوضاع تدفع الشركات المنافسة فى السوق خلال هذه المرحلة إلى تكوين تكتلات، من أجل تقليل التكاليف لزيادة قدرتها على المنافسة، وفى الغالب يتم ذلك من خلال عمليات الاندماج أو الاستحواذ على المنافسين وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، وهذا التوجه من جانب الشركات يكون أكثر احتمالاً خلال هذه المرحلة، خاصة إذا كانت الصناعة المعنية صناعة مرتفعة التكاليف،مثل صناعة الاتصالات، وصناعة النفط.

٢- مرحلة التراكم : وهذه المرحلة تكون تالية للمرحلة السابقة، حيث يتسم السوق فى هذه المرحلة بأنه أقل تفككاً وانقساماً، ويكون حجم الشركات عنصراً هاماً وحاكماً فى مدى استمرارها فى السوق من عدمه، حيث أن حجم الشركة يمكنها فى هذه المرحلة من خفض تكاليف المنتج وبيعه بسعر منافس من ناحية، ومن ناحية اخرى حماية نفسها من السلوك العدائى من جانب الشركات الأخرى المنافسة مثل التسعير الافتراسى، وبعد انتهاء هذه المرحلة والتى تستغرق خمس سنوات، تستحوذ الشركات الثلاث الأكبر فى السوق على نسبة ما بين ٣٠٪ إلى ٤٥٪ من إجمالى حجم سوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور مستمر.

٣- أن الابتكار الدوائى يعتمد على البحث العلمى العميق والمتواصل.

وقد تعرضت الورقة لملامح الإشكاليات الكامنة فى والناتجة عن الدواء كسلعة وأن هذه الإشكاليات تبزغ من حقيقة رئيسية، وهى الاعتماد الكلى تقريباً للدواء فى التوصل إليه وفى إنتاجه وتطويره واستخدامه على العلم أو على أنشطة البحوث والتطوير والتغيير التكنولوجى، وهذا يعنى من الناحية العملية أن الدواء دائم وسريع التغير وأن المعارف وتكنولوجيا الدواء سريعة الاستفادة من التطورات والتغيرات المعرفية والتكنولوجية فى المجالات الأخرى، وأن هذا المستوى المعرفى والتكنولوجى عالى التكلفة ودقيق التخصص، وفى الغالب يظل جزء كبير منه غير معلن، ويعتمد تطوير الدواء فى قدر كبير منه على معارف وتكنولوجيات أخرى غير المعارف والتكنولوجيات الدوائية.

كما أشارت الورقة إلى ممارسات الشركات الدوائية ذات النشاط الدولى، وأن نمو مؤشر عبور الجنسية لهذه الشركات بين الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ارتفع بنسبة ٣٥,٥٪ عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٠، وارتفع بنسبة ٨٢,١٪ عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧ وأن هذا المؤشر كان هو الأعلى مقارنة بالصناعات الأخرى، وأشارت الورقة إلى أن شركات الدواء فى البلدان النامية لم يكن لها أى ذكر فى قائمة الشركات الأكبر فى النشاط الدولى عام ١٩٩٨، وذلك بعد أن كان هناك ٥٠ شركة فى قائمة عام ١٩٩٥، وقد قدمت الدراسة عدد من العوامل التى تؤدى إلى انخفاض الثقة فى الشركات الدوائية متعددة الجنسية وأهمها :-

- أن هذه الشركات تتشدد فى التمسك بحقوق وبراءات الاختراع حتى ولو كان ذلك على حساب حياة المرضى.

- أن بعض هذه الشركات تحاول الضغط على الكونجرس الأمريكى لتحصل على تحديد لفترات حماية البراءات لأسباب غير موضوعية.

- أن بعض الشركات تحاول عرقلة إنتاج الأدوية التى انتهت فترات حماية براءات اختراعها.

- أن شركات الدواء الكبرى تستخدم فى أنشطة التسويق حوالى ضعف العدد الذى تستخدمه فى الأبحاث وأنها تطبق إستراتيجيات دعاية تتضمن وسائل تؤثر على ممارسات بعض الأطباء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمنع تكوين كيانات احتكارية تعوق المنافسة، كما ألقت الورقة مزيدا من الضوء على أثر الاندماجات والاستحواذات فى سوق الإنترنت المصرى على المستخدم، حيث أشارت إلى أن الاندماجات فى هذا القطاع ساعدت على تكوين كيانات قادرة على تحقيق التحول المطلوب فى السوق وتحقيق التغطية الكاملة لمصر بهذه الخدمة، فقد أصبحت الإنترنت المجانية أسلوباً أساسياً للحصول على المعلومات لدى ١,٥ مليون مصرى، كما أشارت الورقة إلى أن سوق خدمات الإنترنت فى مصر قد شهد عددا من الاستراتيجيات المختلفة نحو خلق القيمة المضافة للمستخدم، والتى كان من أبرزها ما يلى :-

- تحالف بعض مقدمى الخدمات مع بعض المؤسسات الصحفية ودور النشر والمؤسسات الخيرية، لتوفير المادة الإعلامية على شبكة مقدمى خدمة معينة، والإعلان عن أرقام الخدمات مقابل نسبة من الإيرادات.

- قيام بعض المؤسسات الإعلامية بالعمل كمقدمى خدمات الإنترنت.

- تحالف بعض مقدمى الخدمات مع مطورى النظم والبرامج للسماح للمستخدمين لشبكة الإنترنت باستخدام هذه النظم والبرامج المطورة عن طريقهم .

- اتجاه مقدمى خدمات الإنترنت لعقد اتفاقات مع موردى الحاسبات الشخصية لوضع البرامج الخاصة بهم على الحواسب الموزعة فى إطار خطة وزارة التربية والتعليم لنشر هذه الحواسب.

وتوصى الورقة فى النهاية بأهمية مراقبة حالة المنافسة فى الأسواق بشكل مستمر،وعرض حالات الاندماجات والاستحواذات على سلطة مختصة بتنظيم قطاع الاتصالات ومراقبة المنافسة، حتى لا تؤثر هذه الاتفاقيات والتكتلات على حرية المنافسة فى الأسواق.

- وعالجت الورقة الثانية الأوضاع والمستقبليات فى قطاع الدواء، والتى قدمها الدكتور محمد رؤوف حامد تحت عنوان "الاندماجات والاستحواذات فى قطاع الدواء : الأوضاع والمستقبليات"، أشار فى بدايتها إلى أن الدواء سلعة لها ثلاث خصائص جعلت لها أبعاداً غير عادية، وهذه الخصائص هى:-

١- أن الدواء سلعة لا يمكن لمن يحتاجها أن يستغنى عنها.

٢- أن الدواء سلعة توجد على الدوام منذ أن عرفها الإنسان، ولم تتوقف الحاجة إليها وهى فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن إمكانيات دوائية كثيرة فى مصر يمكن أن ترقى إلى ممارسة التحالف، وأن عمليات التشبيك والتحالف والتكتل والتنظيم بين الإمكانيات الوطنية للدواء أصبحت ضرورة ملحة فى مصر.

- أن هناك إمكانية لتوكيد العرض لمسارات دوائية وطنية قادرة على التقدم فى إطار تنافسية دولية.

- أنه لا غنى عن صياغة سياسة وطنية رشيدة تأخذ فى الاعتبار الظروف الدولية لتطوير صناعة الدواء.

- وكانت الورقة الثالثة بعنوان " الدمج والاستحواذ فى قطاع الاتصالات على الصعيد الدولى"، وقدمها الأستاذ/ عمرو الجويلى ـ الخبير فى مجال الاتصالات والمعلومات،وفى البداية استعرضت الورقة أثار الدمج والاستحواذ على الدول النامية وأوضحت زيادتها فى هذه الأخيرة خاصة منذ العقدين الماضيين، وأن هذه الظاهرة من المتوقع لها أن تستمر عبر الحدود، وذلك من أجل البحث عن الكفاءة فى الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق وتعظيم حصة الشركات فى الأسواق، وأشارت الورقة إلى أن الاندماجات فى الغالب تأتى فى موجات، وأنها بدأت تركز على الاندماجات عبر الحدود، وقسمت الورقة آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد بصفة عامة إلى ثلاثة أقسام :-

أولاً : التأثير على التنمية الاقتصادية خاصة أثر هذه الظاهرة على إعادة الهيكلة الاقتصادية من أجل دفع التنمية ومحاورها الرئيسية.

ثانياً : التأثير على هيكل السوق والمنافسة من خلال زيادة الحصص والسيطرة فى السوق وقنوات التوزيع، وخلق صعوبة للمنافسة من الشركات الصغيرة.

ثالثاً : التأثير على السيادة الاقتصادية، نتيجة المخاوف من تدهور المشروعات الوطنية وتأثر السيادة الاقتصادية الوطنية فى بعض القطاعات الحساسة.

وأشارت الورقة إلى أنه من ضمن العوامل التى تحدد أثر الاندماج والاستحواذ عبر الحدود على الدول النامية مستوى التنمية فى الدولة، وإطار السياسات الاقتصادية الخاص بها.

وأشارت الورقة لخصائص قطاع الاتصالات وتطوراته العالمية، حيث أشارت إلى أن هذا القطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن استثمارات الشركات العالمية للدواء فى الدول النامية تقوم أساساً على إقامة مصانع إنتاج خالية من أقسام البحث والتطوير.

وأوضحت الورقة أنه إذا كان الدواء كسلعة قد قادت للنشاط الدولى فى المجالات الدوائية، ممثلاً فى الشركات متعددة الجنسية، وأنه وإن كانت هذه الشركات قد أدت بها للاتجاه نحو ممارسة الاندماج والاستحواذ، فيمكن إدراك أن المدخل لفهم وتتبع وضعية ومستقبل الاندماجات والاستحواذات فى هذا المجال يعتمد إلى حد كبير على رصد إشكاليات التلازم والتضاد داخل وبين كل مجموعة من الخصوصيات والممارسات، وعلى وجه الخصوص الدواء كسلعة والاندماجات والاستحواذات كظاهرة، ونوهت الورقة إلى أنه إذا كان هناك تميزاً لمجال الدواء بالبعد الدولى لأنشطة شركاته الكبرى، فإنه يوجد تميز أكبر لهذا المجال بخصوص عمليات الاندماج والاستحواذ بين شركاته ومؤسساته،ويظهر ذلك بوضوح من خلال شغل مجال الدواء لعدد سبعة استحواذات واندماجات عبر حدودية كبرى ضمن قائمة الاندماجات والاستحواذات الخمسين الأكبر على مدى السنوات ١٩٨٧-١٩٩٩، وعدد ٣ استحواذات واندماجات عبر حدودية ضمن قائمة العشرين الأكبر طوال نفس الفترة.

أما من حيث الانعكاسات المحتملة لجملة الإشكاليات فنجد أن من أكثر الإيجابيات المتوقعة لعمليات الاستحواذ والاندماج هى الوصل بين الشركات الدوائية وشركات التكنولوجيا الحيوية، هذا بالإضافة للالتقاء بين شركات التكنولوجيات الحيوية وبعضها البعض، وكذلك نجد أن كافة هذه العمليات تميل لتقليص ملكيات الدول النامية لأصول الإنتاج فيها، وقد يكون من أهم الانعكاسات تضرر مجتمعات الدول النامية من جراء ما يحدث من استيلاء على شركاتها المحلية ونجد أن عمليات الاندماج أو الاستحواذ لم يصحبها زيادة فى تقديم أدوية جديدة أو مبتكرة فى الولايات المتحدة الأمريكية بل على العكس قد حدث انخفاض فى هذه الابتكارات الأصلية، وقد تكررت هذه الظاهرة فى الاتحاد الأوروبى .

وعلى الصعيد المصرى أشارت الورقة إلى أن قطاع الأدوية فى مصر ليس بعيداً عن السلبيات بل إنه قد بدأ بالفعل يتأثر بها، وأن هذا يستلزم من القطاع الدوائى فى مصر الاتجاه إلى إعادة الترتيب من أجل تقليل الأضرار وتوليد فرص للاستمرار والمواجهة والنمو، وطالبت الورقة بمراعاة عدة أمور عند إعادة ترتيب وتطوير قطاع الدواء فى مصر أهمها:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعة، وقد نتج ذلك عن عوامل عدة منها تغير الفكر الاقتصادى السائد من فكر التدخل إلى الفكر التحريرى فضلاً عن التطور التكنولوجى، وأننا أصبحنا أمام صناعة أكثر تركزاً من ناحية العدد، وأكثر توسعاً من ناحية تغطية السوق ومن ناحية التقارب التكنولوجى، وأن هذا يفرض على الدول النامية تحديات كثيرة، ولذلك على الدول النامية إذاً الاستعداد لتكييف وضعها مع هذه الأوضاع الدولية الجديدة، سواء من ناحية تهيئة الصناعة الناشئة بها، أو من خلال تكييف أطرها التنظيمية والتشريعية لتجابه هذا الوضع الجديد، وأن هناك ضرورة لتطوير سياسة منافسة شاملة لدى الدول النامية، وأن ركنها الأساسى هو قانون المنافسة، وذلك لمواجهة حالات التركز فى الصناعة وموجات الاندماج على الصعيد العالمى.

وكذلك تؤكد الورقة على أهمية تعاون مؤسسات المنافسة لمواجهة حالات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود، وخاصة أن استمرار تلك الاندماجات يمكن أن يؤدى لزيادة التخبط بين أجهزة المنافسة ومكافحة الاحتكار بين الدول، لذا فعلى الدول النامية التفكير فى زيادة التعاون بين أجهزة المنافسة وأجهزة التنظيم فى دولها وبين نظيراتها فى الدول الأخرى.

- الورقة الرابعة : وقدمتها الدكتورة لبنى عبد اللطيف - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بعنوان " الاندماج والاستحواذ والتحالفات فى صناعة الصلب : أطوال حديد التسليح فى مصر "، تضمنت الورقة فى بدايتها نبذة عن ملامح الأسواق العالمية والمتغيرات الدولية فى صناعة الصلب، وأهمها ارتفاع درجة التركز فى القطاعات الإنتاجية، وأن أسواق الحديد والصلب تتميز بخصوصية التركز، حيث تعتبر اقتصاديات الحجم من العوامل الهامة فى تحديد هيكل التكاليف والأسعار، كما أن هناك منتجا رئيسيا فى كثير من الدول تتراوح حصته السوقية من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪، وقد أدت هذه الخصائص إلى الاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ وتكوين التحالفات الصناعية،ونوهت الورقة عن أهم الخصائص الحالية لصناعة الصلب فى العالم ووجود طاقة إنتاجية زائدة بها، حيث بلغت ٣٠٠ مليون طن عام ٢٠٠٠، وهى تمثل ثلث الطاقة الإنتاجية العالمية للحديد الخام، وبلغ متوسط استخدام الطاقة الإنتاجية فى العالم نحو ٧١٪ عام ١٩٩٩ إلا أنها مختلفة فى العديد من الدول، حيث تصل إلى ٦٠٪ فى اليابان، ٧٦٪ فى الاتحاد الأوروبى، ونحو ٨٠٪ فى كل من أمريكا وكوريا، أما الصين فتستغل كل طاقتها الإنتاجية، وقد أدى هذا التطور لتدخل الدول الكبرى من خلال منظمة التعاون الأوروبى والتنمية لوضع إطار لاتفاقية دولية متعددة الأطراف تدعو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بصفة خاصة من القطاعات الحيوية فى أى اقتصاد ، فضلاً عن دخول هذا القطاع ضمن المرافق الأساسية التى تعتمد عليها كافة الأنشطة الاقتصادية، هذا وقد بدأت تتغير لدى بعض الدول (الولايات المتحدة - المملكة المتحدة - اليابان) النظرة لتنظيم هذا القطاع، حيث قامت بتغيير التفكير بشأن التنظيم، وهو ما شكل بداية موجه التحرير فى بداية الثمانينات، ولم تبدأ الدول المتقدمة الأخرى فى تبنى نفس الاتجاه حتى نهاية الثمانينات والدول النامية فى التسعينات، وأن "اتفاقية الجاتس" شكلت نقطة هامة فى اتجاه تحرير هذا القطاع، حيث تضمنت هذه الاتفاقية ملحقا خاصا بهذا القطاع، كما أن هذه العملية الخاصة بتحرير هذا القطاع أدت إلى تطورات عديدة فيه، حيث زاد معدل النمو خاصة فى الدول النامية التى طبقت برامج للخصخصة والمنافسة، وأن البيانات تشير إلى أن صناعة الاتصالات فى العالم بلغت تريليون دولار من حيث عوائد الخدمة فى عام ٢٠٠٠.

واستعرضت الورقة تطور حالات الدمج والاستحواذ فى قطاع الاتصالات فنوهت عن حدوث أكثر من ٢٠ حالة اندماج واستحواذ فى القطاع ذاته فيما بين عامى ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١، حيث فاقت قيمتها حوالى ٢٠ مليار دولار، وكانت منها ١٤ حالة فى الولايات المتحدة وأن الدوافع وراء هذه العمليات كانت زيادة الحصة السوقية، والتوسع فى أسواق جديدة، وتعظيم قيمة الأسهم على الترتيب، ولعل العامل الحاكم فى سياسات الحكومة هو الحفاظ على المنافسة فى هذا القطاع، حيث تحظى سياسة المنافسة وقوانينها بالاهتمام الرئيسى، فقد تركزت آليات التنظيم فى معظم الدول على تسهيل المنافسة وتغيير اللوائح المشوهة للمنافسة.

وأكدت الورقة على أن أهم التحديات التى تواجه سياسة المنافسة فى قطاع الاتصالات هو تزايد التقارب التكنولوجى، مما أدى لظهور طيف المنتجات والخدمات المرتبطة رأسياً، ويمكن تقسيمها لثلاث طبقات الأولى معنية بالمعلومات والمحتوى، والثانية بالبنية التحتية الشبكية، والثالثة خاصة ببرمجيات النفاذ والتطبيقات.

وفى النهاية حاولت الورقة الخروج ببعض الدروس المستفادة وأفضل السلوكيات بالنسبة للدول النامية فى هذا القطاع ، حيث نوهت عن أن صناعة الاتصالات والمعلومات على الصعيد العالمى قد عاصرت تحولاً كبيراً فى العقدين الأخيرين، فمن ناحية تحول الإطار التنظيمى لها على المستوى الوطنى من نظام يحمى احتكار المورد الواحد لنظام يدخل المنافسة فى مختلف الأسواق الفرعية لهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديدة، نتجت عن استفادتها بشبكة تسويق مجموعة عز، وهو ما حمى السوق كله من انهيار الأسعار وقيام حرب سعرية لا يحتملها المنافسون، وقد قدمت الورقة فى النهاية بعض التوصيات التى من شأنها تفعيل أسس المنافسة لدى المنشأة، والتى تمثلت فى الآتى :-

١- أن تتكامل المنشأة ذاتها، أى أن تتابع العمليات الإنتاجية التى تقوم بها حتى تصل إلى إنتاج المنتج النهائى.

٢- أن تقدم المنشأة تشكيلة متنوعة من المنتج، سواء الأطوال أو المسطحات بما يخدم كفاءة الاستخدام لدى العميل.

وأوضحت الورقة أن قانون المنافسة ومنع الاحتكار فى مصر سوف يكون له فوائد جمة فى مجال التمييز بين ما هو مخالف للمنافسة وما هو غير مخالف من الاندماجات والتحالفات، وهو الأمر الذى سيشجع على تكوين الكيانات الكبيرة التى تتطلبها دفع القدرات التنافسية العالمية للاقتصاد المصرى، لذا فإن القانون سوف يساهم فى تنمية ونضوج بيئة الأعمال فى مصر، وحمايتها من الممارسات الضارة بالمنافسة.

وحول المحور الثالث الخاص بالاقتصاد السياسى لعمليات الدمج والاستحواذ قدم الدكتور سعد حافظ - المستشار بمعهد التخطيط القومى - ورقة بعنوان " الاقتصاد السياسى للتركز والاحتكار "، استعرضت فى بدايتها تطورات الأسواق المحلية والعالمية فى ظل ظاهرة العولمة والتى شهدت نمواً غير مسبوق فى عمليات التركز والاحتكار واستئثار أمريكا الشمالية واليابان والاتحاد الأوروبى بظاهرة تركز رأس المال العالمى، وقد تناولت الورقة مدى قدرة النظرية الاقتصادية على تفسير ظواهر التركز والاحتكار فى ظل العولمة، مشيرة فى ذلك إلى ثلاث مدارس هى :-

١- التقليديون الجدد: ويذهب الاقتصاديون الجدد الذين واجهوا الفروض المفرطة فى التبسيط حول المنافسة الكاملة والظواهر الاحتكارية السائدة بالفعل فى السوق، رغم تشدد التشريعات المناوئة للاحتكارات بأشكالها المتعددة إلى قبول الاحتكار كحالة نظرية استثنائية، وقد أبدع التقليديون الجدد مفاهيم المنافسة الاحتكارية دون تبيان آليات التصحيح التلقائية لهذه الظاهرة تاركين للسياسيين ومتخذى القرارات أمر المعالجة على أرضية الإدارة والمجتمع، ومع ذلك لم يتعرض التقليدين بالتحليل لكيفية سيطرة الاحتكارات على السوق، أو لبحث العلاقة بين نمو كل من ظواهر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخفض الطاقات الإنتاجية بما لا يقل عن ١٠٠ مليون طن خلال السنوات القليلة القادمة، وأشارت الورقة إلى أن سوق الصلب العالمى قد شهد منذ بداية التسعينات طفرة هائلة من الاندماجات بين صناع الصلب خاصة فى دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، خلال التسعينات والتى بلغت ٤٨٠ عملية اندماج واستحواذ وصلت قيمتها ٢٥,٥ مليار دولار، وكان أكبر عدد من هذه العمليات فى عام ١٩٩٩ بقيمة بلغت ٦,٧ مليار دولار، وتركزت هذه العمليات فى المملكة المتحدة،وفرنسا، والولايات المتحدة، واليابان، وهى من أكثر البلاد إنتاجاً للصلب،وتوضح الورقة أن تزايد الاندماج والاستحواذ فى صناعة الصلب أدى إلى وجود خمسة كيانات رئيسية فى هذا المجال.

وحول أوضاع أسواق الحديد والصلب فى مصر أشارت الورقة إلى تطور الطاقة الإنتاجية لصناعة الحديد والصلب فى مصر، مؤكدة على أن هناك تطورا واضحا فى الطاقة الإنتاجية المصرية من أطوال ومسطحات الحديد خلال التسعينات، وأن أكبر طاقات متاحة فى هذه الصناعة تمتلكها شركتين فقط (مجموعة عز الصناعية، وشركة الإسكندرية الوطنية) وترتفع القوة التأثيرية للشركتان معاً فى سوق حديد التسليح إلى ٥٨٪ نتيجة لوجود سياسات إنتاج وتسويق مشتركة بينهما بعد تحالفهما منذ مارس ٢٠٠٠ والذى أسفر عن تكوين شبكة تسويق مشتركة محلية بفروع عالمية، وهو ما يعكس درجة التركز السوقى لهذه الصناعة.

وقد قامت الورقة بتحليل تحالف (عز - الدخيلة) الذى تم منذ عام ٢٠٠٠ على أنه التحالف الاستراتيجي الوحيد الموجود فى سوق أطوال الحديد فى مصر، حيث إنه يكتسب أهمية خاصة، لأن أى آثار تترتب عليه يكون لها تأثير كبير على السوق والمتعاملين فيه . وتؤكد الورقة على أن تحليل الآثار الاقتصادية لهذا التحالف لابد وأن يتم فى إطار تفهم الخصائص الأساسية لسوق أطوال الحديد فى مصر، ولهذا النوع من الأسواق فى العالم عموماً، ويشير التحليل إلى أن تحالف عز - الدخيلة أدى لاستفادة سوق أطوال الحديد فى مصر، حيث منعه من الانهيار فقد بدأ يتضح انهيار الأسعار فى شركة الدخيلة منذ النصف الثانى من التسعينات مع اتجاه المخزون من حديد التسليح فيها إلى التنامى والصعوبة فى تصريف المنتج، الأمر الذى أدى إلى قيام شركة الدخيلة بالضغط على الأسعار والنزول بها لمستويات لا تعكس التكلفة الحقيقية، مما أدى إلى هبوط الأرباح على نحو متزايد، حتى وصلت الشركة لتحقيق خسائر، تم تدارك جزء منها فى عام ٢٠٠٠ بعد التحالف، والذى مكن الدخيلة من الارتفاع بأسعارها إلى مستوياتها الطبيعية مرة أخرى، وذلك من خلال سياسات تسويقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العملاقة عابرة القوميات.

- التناقض بين مراحل نمو الأسواق المحلية وبين ابتلاع هذه الأسواق فى الاحتكارات عابرة القوميات.

وقد طرحت الورقة سؤالاً هاماً وحاولت الإجابة عليه وهو هل يؤدى التركز بالضرورة إلى الاحتكار؟ فقد تبنت الورقة الرأى القائل بأن هناك شرطا لازما وآخر كافيا لتفسير ظاهرة الاحتكار، وأن للاحتكار آلياته الخاصة، والتى تشكل الشرط الكافى حتى فى حالة عدم توافر الشرط اللازم، فإذا ما عرفت بنية السوق مجموعة من علاقات الارتباط التى ترتب التزامات متبادلة بين المؤسسات الضخمة المؤثرة فى تحديد الاستثمار والإنتاج والأسعار والتخصيص يتولد الاحتكار، حتى لو لم يرتبط بتركز الثروات، إلا أن تركز هذه الثروات يسهل من تنظيم علاقات الارتباط المتبادلة بين المؤسسات، كما أن ثمة حالات من الاحتكارات تنجم عن التفاعل بين ظروف السوق ونمو المؤسسات، كما تنجم عن التفاعل بين ظروف السوق ونمو الوحدات الاقتصادية، ومع ذلك فإن ظاهرة الاحتكار دون شرط تركز ظاهرة رأس المال قصيرة الأجل، وهى تدفع نحو زيادة النزعة الاحتكارية.

وقد تناولت الورقة نبذة تاريخية عن ظاهرتى التركز والاحتكار خلال الثلاثة قرون الماضية بدءاً من الأزمة الاقتصادية العالمية فى القرن الثامن عشر، ومروراً بتركز الثروات (الرأسمالية) بالقرن التاسع عشر، وانتهاءً بسن القوانين الخاصة بالحد من مظاهر التركز والاحتكار فى القرن العشرين، وهنا تؤكد البيانات على أن اتجاهات تركز رأس المال على الصعيد العالمى تتجه بقوة نحو التركز فى الثالوث المتقدم (الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان وآسيا - الاتحاد الأوروبى)، وترى الورقة أن هذا الاتجاه له دلالة واضحة فى ظل الدور الذى لعبته التنظيمات الاقتصادية والأبعاد المؤسسية فى دول هذا الثالوث منذ أزمة السبعينات فى هذه الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، والتى وجدت أحد مخارجها فى تشجيع الاحتكارات وتشجيع امتداداتها خارج حدودها، أما على صعيد الدول النامية فإن الورقة تنظر إلى الاقتصادات النامية باعتبارها مشروعا صغيرا يحتاج إلى شئ من الحماية والرعاية أمام الاقتصادات المتقدمة، ولكن الملاحظ أن الاقتصادات النامية ليست معزولة عن التطورات الرأسمالية العالمية، فهى تتجه نحو تركز الملكية بشكل متسارع وعميق نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركز وظواهر الاحتكار.

٢- النظرة المؤسساتية : فالملاحظ أن القوانين الاقتصادية لدى أصحاب هذه النظرة لا تعمل فى فراغ، ولكن فى إطار مؤسسى تتفاعل معه ويؤثر فيها، ومن أبرز جوانب هذا الإطار مؤسسة السوق ذاتها، وهى تتطور مع تطور المجتمعات والحياة الاقتصادية، ومن ثم فليس لديهم أى حرج من التسليم بظواهر الاحتكار طالما أنهم يسعون لعلاجها، ولذلك فإن مدارس التخطيط التأشيرى التى سادت فى المجتمعات الأوروبية والآسيوية الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية تنتمى لهذه المدرسة المؤسساتية، خاصة وأن توجهها الأساسى هو توجيه الواقع وليس تحليله وتفسيره فقط.

٣- المدرسة الماركسية : ترى هذه المدرسة أن الاحتكار هو نتيجة طبيعية لنمو الرأسمالية وقوانين عملها، حيث إن الفصل بين الملكية الاجتماعية للعمل وملكية وسائل الإنتاج يمثل مصدر توليد فائض القيمة، ومع تعاظم هذا الفائض يصبح تركز رأس المال تعبيراً عن حركة قوانين النمو الرأسمالى، وفى ضوء ذلك فالاحتكار ليس حالة استثنائية بل " حالة بنيوية ".

كما أن التطورات المتلاحقة للرأسمالية والنظام الرأسمالى العالمى قد أفرزا الكثير من الظواهر التى تتطلب تتبعاً وإعادة الرؤى التحليلية منها، وفى ظل هذه التطورات فقد ولدت " الرأسمالية العالمية " تناقضاتها الخاصة فى مرحلة تشكلها ولازالت، ولعل من أبرز هذه التناقضات ما يلى:-

- التناقض الحاد بين ثمار الإنتاج التى تتضخم فى نموها وبين الطلب الذى يعجز عن ملاحقتها على صعيد الاقتصاد العالمى، ليس بسبب سوء توزيع الدخل على أساس طبقى أو فئوى ولكن على أساس أممى، وفى كثير من الاقتصادات الوطنية.

- التناقض الكبير بين ظواهر التوسع فى الإنتاج والاستثمار وبين تعاظم معدلات البطالة على صعيد الاقتصاد العالمى وفى كثير من الاقتصادات الوطنية.

- ارتباط ظواهر التركز والاحتكار بالفجوة القائمة بين امتلاك القدرة العسكرية والنفوذ السياسى من ناحية والقدرات الإنتاجية من ناحية أخرى، والسعى لتقريب الفجوة فى غمار عمليات تركيز رأس المال.

- التناقض الناجم عن تغذية النزعات القومية، وتعميق التكتلات الإقليمية، والذى يعكس التبدلات الحادثة فى مفهوم وبنية الدولة ووظائفها فى ظل العولمة، وفى علاقة الدولة بالشركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقتصر على الاندماجات عابرة الحدود فقط، وإنما يلحق باندماجات تتم بين شركات محلية، أما النموذج الثالث والأخير فيوضح أثر التباين الثقافى على أداء الاستحواذات عابرة الحدود وهو أثر إيجابى.

وقد أكدت الورقة على أن أهداف ودوافع الاندماجات والاستحواذات تعددت بصورة غير مسبوقة، حيث عرفت دوافع اقتصادية واستراتيجية طويلة الأمد لم تكن موجودة من قبل، ومن ثم فقد أصبحت تواجه العديد من المشاكل، وتطرح العديد من الآثار والنتائج وهذا يعنى أنه قد صار من العسير وربما من الخطأ أن نتعامل مع كل هذه الأشكال على أنها تعنى نفس الشىء، وأنه يجب أن نتفهم طبيعة كل صيغة أو شكل من صيغ وأشكال هذه الاندماجات والاستحواذات كل منها على حدة.

وركزت الورقة على إبراز العلاقة بين الاندماجات والاستحواذات من جانب وبين العوامل والظروف السياسية والاجتماعية من جانب آخر، حيث أكدت الورقة أن هذه العلاقة تبدو وثيقة، حيث أن هناك علاقة تبادلية، فيها تؤثر العوامل والأوضاع والظروف الاجتماعية والسياسية فى الاندماجات والاستحواذات والعكس صحيح، أى أن هناك أثرا متبادلا بين الجانبين ، وترى الورقة أن الثقافة تأتى فى مقدمة العوامل التى تؤثر على ظاهرة الاندماجات والاستحواذات، وكذلك السياسة العامة، إما أن تهيئ المناخ للاندماجات فتحدث أو تقف عقبة فى سبيلها فلا تتم، وتشير الورقة إلى تأثير الاندماجات على العمالة،وما تحدثه من تخفيض واضح فيها، وأن هذه الظاهرة لها آثارها على الديمقراطية،وحقوق الإنسان، وتوزيع الدخل، ورفاهية المجتمع، ومعدلات التشغيل، ونقل التكنولوجيا، والتعلم، هذا إلى جانب الآثار الإدارية والنفسية.

وقد عرضت الورقة عدة نماذج فيما يتعلق بأثر الثقافة على ظاهرة الاندماج والاستحواذ تبين أن هذه الآثار تجمع بين الآثار السلبية والإيجابية، أما من حيث الآثار السياسية للاندماجات فقد نوهت الورقة إلى أن هناك أربع خصائص أساسية لنوع الاندماجات وهى تركز السوق، وحجم الشركة، وتنوع الإنتاج، والانتشار الجغرافى، إلا أنه لابد من توافر شروط أخرى لتحقيق التأثير السياسى من جانب الاندماجات، ومن أمثلة هذه الشروط : وجود دوافع كافية تحمل هذه الكيانات على بذل الجهد من أجل إحداث التأثير السياسى، وأيضاً وجود موارد كافية لتمويل هذا الجهد، ولابد من استجابة صانعى القرار السياسى لهذا التأثير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضعف أسواق الدول النامية فى الأسواق العالمية.

- السعى لإقامة التكتلات الإنتاجية المحلية فى إطار نزعة مقاومة للابتلاع من قبل التكتلات الكبيرة.

- عمليات الدمج التى تتم من خلال آليات الاقتصاد الرأسمالى العالمى، والمتمثلة فى ابتلاع الشركات عابرة القوميات لوحدات الإنتاج فى هذه الاقتصادات، حتى ما سمى منها على أساس إحصائى بالمشروعات القومية.

والأمر الهام أن الورقة قد ربطت بين ظاهرة الاحتكار والتركز والاستعمار وأشارت إلى تدويل رأس المال، وتركز رأس المال المالى والاستثمار فى الصناعات الحربية والدور الذى تلعبه بعض الآليات الدولية فى مجال التركز والاحتكار، وقد رصدت الدراسة تداعيات ظاهرة الاحتكار والتركز، وأهمها أن هذه الظاهرة تضع قيداً على إمكانية تنمية الأسواق فى الدول النامية، وتكرار الأزمات الدورية فيها، والمتمثلة فى وجود طلب كامن كبير ولكن فى ظل دخول منخفضة، وكذلك تعريض قطاعات الإنتاج المحلى للأزمات ولهيمنة الاحتكارات الدولية.

وحول المحور الرابع الخاص بالتنافسية فى العلاقات الدولية كمردود لظاهرة الاندماجات والاستحواذات قدم الدكتور صلاح سالم زرنوقة ورقة بعنوان " الاندماجات والاستحواذات الأبعاد السياسية والاجتماعية "، وقد أكدت الورقة فى البداية على عدة ملاحظات أهمها تعدد أشكال حركة الاندماجات والاستحواذات، وأن هناك اختلافا فى الآراء حول العلاقة بين العوامل السياسية والاجتماعية وظاهرة الاندماجات والاستحواذات، وأن هذه العمليات ليست دائماً ناجحة وإنما تواجه أحياناً بالفشل، وقد ألقت الورقة الضوء على أثر الثقافة على الاندماجات والاستحواذات، حيث أوضحت أن هناك ثلاثة نماذج لأثر الثقافة على الاندماجات والاستحواذات، الأول يوضح أثر الثقافة الوطنية للشركة التى تمارس الاستحواذ عبر الحدود على نمط الإدارة فى الكيان الجديد، وهو أثر لا يمكن أن يوصف بأنه سلبى أو إيجابى، وكل ما فى الأمر أن نمط الإدارة فى الاستحواذات عابرة الحدود يتأثر أو يتشكل وفقاً لطبيعة وخصائص الثقافة الوطنية للشركة التى قامت بالاستحواذ، والنموذج الثانى يوضح أثر التباين الثقافى للشركات التى تدخل فى اندماجات على نواحى تنظيمية فى الاندماج، وهو أثر سلبى نجم عن تصادم هذه الثقافات،وهنا يجب التأكيد على أن هذا الأثر السلبى لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نحو التنافسية فى العلاقات الدولية كمردود لظاهرة الاندماجات الاقتصادية "، وقد طرحت الورقة فى البداية تساؤلاً حول مدى نجاح ظاهرة الاندماجات والاحتكارات العالمية فى تغيير نمط العلاقات الدولية السائد بكل سماته ومضمونه وآلياته إلى نمط جديد هو نمط العلاقات العالمية بمضمونها الجديد وآلياتها، وحاولت الورقة تحليل هذه العلاقة فى عدة نقاط كما يلى :-

أولاً : التحليل السياسى لظاهرة الاندماجات الاقتصادية: حيث ذهبت الورقة إلى أن الاندماجات الاقتصادية تعد الوجه الجديد للاستعمار الرأسمالى للشعوب الأخرى وعلى الأخص الشعوب النامية ،وقد حاولت الرأسمالية الجديدة أن تتجمل بعد انتصارها على الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١. حيث إنها تعتبر رأسمالية استغلالية تقوم على النهب المنظم لإمكانات الآخرين، وتسخير هذه الإمكانات للمحافظة على هذه الرأسمالية من استغلال كل الآليات المطروحة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة،وقد أسهمت الرأسمالية فى أن تقدم نفسها على أنها المعبر عن الظاهرة الجديدة المعروفة باسم (العولمة)، وقد أسهم ذلك فى توليد قوى ضغط رافضة لهذه الهيمنة الرأسمالية، ومن ثم نجد أن هناك علاقة جدلية بين المخرجات الاقتصادية للنظام الدولى وبين نمط العلاقات الدولية وهيكل القوة فى هذا النظام.

ثانياً : التحليل السياسى لجغرافية الاندماجات الاقتصادية : فقد انطلقت هذه الظاهرة من مراكز الغرب الاقتصادية فى ظل هيمنة أمريكية محدودة، تصر على الاندماج بهدف الاحتكار والتحكم فى مسارات النشاطات الاندماجية، وجعلها آلية من آليات السياسة الخارجية الأمريكية، لذا فإن الورقة ترى أنه ليس من الغريب أن تكون هناك تعريفات للعولمة باعتبارها (الأمركة) وتجسيداً للهيمنة الغربية والأمريكية.

وتشير الدراسة إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسية والمنتشرة فى جميع أنحاء العالم يتراوح بين ٣٢ إلى ٤٠ ألف شركة، كما أن الـ ٢٠٠ شركة الأكبر من بينها تتركز فى ٥ دول هى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وتتحدد القطاعات الرئيسية لنشاط هذه الشركات فى قطاع الاتصالات، قطاع المال وقطاع الكومبيوتر وقطاع الصناعات الإلكترونية، قطاع الأدوية وقطاع صناعة الطائرات، قطاع السيارات، وقد بلغت الاندماجات خلال عام ١٩٩٧ نحو مليار دولار، وفى عام ١٩٩٨ بلغت نحو ٢٤٠٠ مليار دولار، وقد تزايدت حده الاندماجات وكثافتها فى بعض القطاعات دون الأخرى ، حيث أعلنت ٣ بنوك عن توحيد عملياتها المالية والمصرفية فى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من حيث الآثار الاجتماعية للاندماجات فقد قامت الورقة بتحليل الآثار الاجتماعية لهذا النوع من الاندماجات على مستويين، الأول هو مستوى إشباع العمال، وفيه تؤثر الاندماجات على مستوى التشغيل من جانب وعلى مستويات الأجور من جانب آخر، أما المستوى الثانى فهو مستوى توزيع الدخل، وفيه تمارس الاندماجات تأثيرها الاجتماعى من خلال ثلاثة عناصر هى : عنصر المدفوعات، وعنصر الاسهامات الخيرية، وعنصر أسعار المنتجات.

وحول المحور السادس الخاص بالاندماجات والاستحواذات والمنافسة فى القانون المصرى، قدم الدكتور زياد بهاء الدين ورقة بحثية بعنوان " الاندماج والاستحواذ والمنافسة فى القانون المصرى "، وفى البداية استعرضت الورقة مفهوم الاندماج فى القانون المصرى من الناحية القانونية، حيث أشارت إلى عدم تحديد مفهوم محدد للاستحواذ من جانب المشرع المصرى، وركزت الورقة على ثلاث مشاكل ينظمها القانون بعيداً عن قضية المنافسة فى حد ذاتها فى مجال الاندماج والاستحواذ وهى :-

١- عدم وجود قانون موحد للشركات التجارية كلها، وهو ما يجرى إعداده الآن.

٢- ضرورة إعادة النظر فى النصوص المنظمة لتقييم الحصص العينية.

٣- ضرورة تحديد مفهوم قانونى للاستحواذ وتنظيمه.

وقد طرحت الورقة عدة أسئلة للنقاش كان أهمها هل تنظيم المنافسة هدف مطلوب؟ وهل هذا التنظيم يجب أن يكون عن طريق إصدار تشريع ؟وهل يوجد فى القانون المصرى نصوص كافية لتنظيم المنافسة ؟ وفى إطار تأكيد الورقة على أهمية إصدار تشريع مصرى لحماية المنافسة قدمت الورقة اقتراحاً ببعض العناصر الهامة لضرورة تناول القضية من منظور أشمل تضمن ما يلى :-

× ضرورة إصدار قانون لحماية المستهلك بالتوازى مع قانون حماية المنافسة.

× إعادة النظر فى العديد من المزايا التى تقدمها تشريعات مختلفة وتؤدى للحد من المنافسة

× ضرورة تحديد الضوابط التى يتم من خلالها تشجيع الصناعات الصغيرة، وتلك اللازمة لتشجيع نمو صناعات وطنية عملاقة.

وحول مردود ظاهرة الاندماجات الاقتصادية فى العلاقات الدولية قدم الدكتور جمال زهران رئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة قناة السويس - ورقة بحثية تحت عنوان " التحول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الدولى والإصرار على إعاقة الولايات المتحدة على تحويله لنظام عالمى تحت قيادتها المنفردة، لذا فقد شاع حديث عن العولمة البديلة، كما حدث فى عقد مؤتمر مناظر لنفس المؤتمر العالمى فى دافوس الذى عقد فى البرازيل، فضلاً عن المقاومة الأوروبية للإرادة الأمريكية التى تهدف للهيمنة المطلقة، وهو ما يظهر فى الرفض الأوروبى الشامل بقيادة فرنسية ألمانية فضلاً عن التنسيق الفرنسى الألمانى الروسى بهدف مقاومة الطغيان الأمريكى.

وحول المحور السابع الخاص بأثر ظاهرة الاندماج والاستحواذ على سوق المال قدم الدكتور إيهاب الدسوقى - مدرس الاقتصاد بكلية الإدارة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - ورقة بعنوان "أثر الاستحواذ على كفاءة سوق رأس المال مع التطبيق على البورصة المصرية "، تناولت ثلاثة أقسام، القسم الأول المفاهيم النظرية للاستحواذ حيث أشارت الورقة إلى أن الاستحواذ يعد جزءا من إعادة الهيكلة للشركات من خلال سيطرة شركة على شركة أخرى، وتتلخص صور السيطرة فى الاندماج أو التملك بشراء الأصول أو التملك بشراء الأسهم (الاستحواذ)، ويمكن لهذا الأخير أن يتم من خلال السيطرة السلمية أو العدوانية، فضلاً عن دوافع ومبررات الاستحواذ، وما يحققه من وفورات داخلية، وإدارية ، وفنية ، ومالية، وضريبية، وكذلك تطرقت الورقة لأنماط الاستحواذ الأفقى والرأسى والمختلط، وشرحت الورقة أهم القضايا التى ترتبط بتنفيذ عمليات الاستحواذ، وهى الاحتكار، وكذلك التنظيم التشريعى لهذه العمليات فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى التشريع المصرى، حيث أكدت الورقة على أن التنظيم التشريعى للاستحواذ فى البورصة المصرية متقارب إلى حد كبير مع التشريع الأمريكى، ولكن الدراسة رصدت أمرين للتباين بين البلدين فى هذا المجال وهما :-

- الأول : تباين شكلى متمثل فى وجود قانون منفصل يعالج كل ما يخص الاستحواذات فى التشريع الامريكى فى مقابل مواد متفرقة فى القانون المصرى، مع عدم وجود باب مستقل للاستحواذ.

- الثانى : تباين جوهرى يتمثل فى وجود تشريع أمريكى لحماية المنافسة ومنع الاحتكار ويعالج عمليات الاندماج والاستحواذ فى مقابل غياب هذا القانون فى مصر، وقد تناول القسم الثانى من الورقة دور سوق رأس المال فى نمو الاستحواذ من خلال : توفير أدوات فنية للاستحواذ، وتوفير أدوات دفاعية لمواجهة السيطرة العدوانية، وتتمثل أهم الأدوات الفنية التى توفرها سوق رأس المال لتشجيع الاستحواذ فيما يلى:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صفقة قيمتها ١٠٠٠ مليار دولار، بالإضافة إلى تحالف شركة جنرال موتورز وشركة فيات الإيطالية لتحسين قدرتهما التنافسية، وتشير الورقة إلى أن هناك ثلاثة دوافع رئيسية كانت وراء الاندماجات وهى:-

١- محاولة السيطرة على السوق المحلية، واختراق الأسواق الخارجية لمواجهة المنافسين.

٢- الدافع الناتج عن كون السوق الذى تعمل فيه الشركات هو سوق أو قطاع ناجح من حيث تعيين التخوم بين المتنافسين، وعدم وجود اكتشافات تكنولوجية كبيرة وانتشارها بين جميع المتنافسين، ومن ثم فإن الدافع الحقيقى يكون استجابة للأوضاع التى تمر بها الأسواق.

٣- الدافع الناتج عن جهود الدول الكبرى فى تغيير هيكلة السوق الدولية.

وإلى جانب هذه الدوافع الاقتصادية ترى الورقة أن هناك الدوافع الأخرى غير الاقتصادية باعتبارها أهدافاً خفية غير معلنة تظل كامنة وراء الستار، وتشير الورقة إلى ما يراه البعض من أن هذه الشركات تمثل السيادات الجديدة كقوى عالمية فى النظام الدولى المعاصر، وتؤكد على أن ظهور هذه الموجه من الاندماجات الاقتصادية بهذه الكثافة والتطور السريع من عام لآخر مواكبة لدخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لحيز الوجود الفعلى لهو أكبر دليل على أن ما تم من اندماجات لم يكن بعيداً عن التطور الحادث فى العلاقات الدولية، وأنه من الصعوبة أيضاً النظر لما تم على أنه ليس بآلية من آليات النظام العالمى المأمول، ومع ذلك تشير الورقة إلى بعض العوامل التى تؤثر على سرعة وتيرة التحولات فى النظام الدولى، حيث إن هذا النظام شهد عددا من الأحداث التى أسهمت فى إعاقة التحول للنظام العالمى مثل :-

١- رصد مليارات الدولارات للصرف على قضية الحرب على الإرهاب.

٢- تضخيم الميزانية العسكرية للولايات المتحدة إلى حد بلوغها ٤٠٠ مليار دولار سنوياً.

٣- العدوان على العراق بدعم بريطانى دون مراعاة الأطراف الدولية والإقليمية.

٤- خلط الأوراق بين ما يسمى بالإرهاب وحق مقاومة الاحتلال والاستعمار.

وفى ظل البيئة الدولية الجديدة والتداعيات التى صاحبتها وإشاعة الإفلاس فى العديد من الشركات، وخاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ترى الورقة أن هناك روحا للمقاومة ظهرت داخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدة مؤشرات هى حجم السوق، وسيولته ودرجة التقلبات ، وتركز السوق ، وكفاءة تسعير الأصول، وتطور الهيكل المؤسسى والتنظيمى . وأثبتت الورقة وجود أثر إيجابى للاستحواذ على معظم مؤشرات الكفاءة فى البورصة المصرية، كما أن تأثير الاستحواذ على زيادة الاستثمار الأجنبى غير المباشر كبير، لأنه يمثل نسبة كبيرة من مشتريات الأجانب وصلت إلى نحو ٥٤٪ عام ٢٠٠١.

وفى النهاية قدمت الورقة مجموعة من التوصيات تضمنت الآتى :-

١- ضرورة صدور قانون المنافسة ومنع الاحتكار لتنظيم الاندماج والاستحواذ من ناحية ولمنع الاحتكار فى السوق.

٢- منح حوافز للاستحواذ بين الشركات التى تتسم برأس مال صغيرة فى البورصة المصرية.

٣- تشجيع الاستحواذات بين الشركات العالمية والمصرية، مما يؤدى إلى زيادة الصادرات وتحسين أداء وكفاءة هذه الشركات والبورصة المصرية معاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- اختيار المنشأة المستهدفة.

٢- توفير التكلفة.

٣- تخفيض تكلفة الاستحواذ.

٤- السرعة فى تنفيذ العملية.

أما بالنسبة للأدوات الدفاعية لمواجهة السيطرة العدوانية فقد حصرتها الورقة فى الأدوات التالية :-

- استراتيجية الاقتراض التى تتمثل فى قيام الإدارة بالاقتراض لشراء أسهم رأسمال المنشأة كله أو غالبيته، وعادة بسعر يزيد عن القيمة السوقية للسهم.

- استراتيجية إعادة الهيكلة بالاقتراض، وهى تعتمد على قيام الإدارة بالحصول على قرض كبير تستخدم حصيلته فى إجراء توزيعات.

- استراتيجية شرط موافقة أغلبية كبيرة من حملة الأسهم .

- استراتيجية شرط السعر العادل، حيث يشترط أن تباع الأسهم التى تعلن المنشأة المسيطرة على شرائها فى المرحلة الثانية وفقاً للقيمة السوقية السائدة وليست بسعر منخفض كما تسعى إليه .

- استراتيجية الهيكلة المزدوجة.

- استراتيجية الابتزاز المشروع.

- استراتيجية مشاركة العاملين فى الملكية.

وقد ناقش القسم الثالث من الورقة الآثار الاقتصادية للاستحواذ على أسواق رأس المال والتى تركزت فيما يلى :-

١- زيادة الاستثمار الأجنبى غير المباشر.

٢- زيادة نمو نشاط البورصة.

وقد توصلت الورقة لأثر الاستحواذ على مؤشرات الكفاءة فى البورصة المصرية وذلك من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامتياز بنظام الـ B.O.T.

البند الأول : مفهوم عقد الامتياز وتطوره فى كل من فرنسا ومصر:

فى مستهل القرن التاسع عشر ، قامت الدولة بنفسها أو عن طريق الهيئات أو المؤسسات العامة بإنشاء مشروعات مرافق عامة ، بهدف تأمين حاجة الجماهير من الخدمات تحت مظلة فكرة المرفق العام وكثيرا ما عهد الحكام بمهمة إدارة تلك المشروعات إلى أشخاص من القطاع الخاص تحت إشراف ورقابة الحكومة لتقديم الخدمات لجماهير المنتفعين بها مقابل رسم محدد ، بموجب عقد يبرم بين الإدارة والملتزم وفق نظام يضع الطرفان قواعده وأحكامه واصطلح على تسمية ذلك التزام (أو امتياز) المرفق العام . ثم تطورت أداة منح الامتياز عبر مراحل زمنية ثلاث:

المرحلة الأولى: كان الرأى السائد فيها أن "الالتزام وليد أمر انفرادى تصدره السلطة مانحة الامتياز ، بما لها من ولاية آمرة " حيث كانت الدولة تختلط بشخصية الملك إذ تمتد إليها حصانته ، وكان الالتزام فى هذه المرحلة يتم بمنحة من السلطان وحده. (١)

وفى عام ١٨٩٢ تولى مجلس الدولة الفرنسى مهام اختصاصه فكان له دور أبعد مدى وأجل أثرا بما أصدره من أحكام وقرارات ، أكسبت عقد الامتياز صفة العقد الإدارى بعد أن كان عقدا مدنيا ، وتبنى المشرع الفرنسى بنصوص واضحة ما أرساه مجلس الدولة فى أحكامه وقراراته من مبادئ وقواعد ونظريات ، وبهذه المثابة يوصف القانون الإدارى بأنه قانون قضائى.

المرحلة الثانية :حدث تطور جذرى فى النظام الأساسى للدولة بصدور دستور ١٩٢٣ فى مصر، وبمقتضاه انتقلت الدولة نقلة نوعية فأصبحت دولة مؤسسات قوامها سيادة القانون ، واختص البرلمان وحده بسلطة منح الامتياز بحيث يصدر المنح بموجب قانون وإلى زمن محدد .

ثم بزغت حياة قانونية جديدة ازدانت بإنشاء مجلس الدولة المصرى عام ١٩٤٦ ، توجها المشرع بصدور القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزام المرافق العامة ، والقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدنى الذى قضى بأن التزام المرافق العامة عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذى صبغة اقتصادية ، وهذا العقد تبرمه الإدارة مع أحد الأشخاص لاستغلال المرفق مدة معينة من الزمن.

وتولى مجلس الدولة المصرى دوره البارز بخطى ثابتة وتطور محمود ، فأرسى العديد من المبادئ العامة التى أقام عليها قضاءه وفتاواه ، مقتديا بمنهج نظيره الفرنسى، كما نهض علماء الفقه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامتياز بنظام B.O.T وأهميته الاقتصادية

د. ابراهيم الشهاوى *

عقد امتياز المرفق العام هو أشهر العقود الإدارية المسماة ، وأنجح وسيلة من وسائل الرأسمالية فى إنشاء وإدارة واستغلال المرافق العامة وفق آلية نظام الـ B.O.T. بعد أن تحول العديد من الدول بخطوات واسعة آخذة بالمنافسة الحرة إثر انهيار النظام الاشتراكى .

ومنذ نشأ عقد الامتياز "وليد فكرة المرفق العام " وتحكمه القواعد والمبادئ والأصول العامة المستمدة من الأحكام القضائية الصادرة فى شأن المرافق العامة ، ويظل هذا العقد موصولا فى الخضوع لتلك الأحكام لعدم وجود تشريع إدارى شامل ينظم هذا النوع من العقود .

ونعرض فى هذا البحث الموجز مفهوم عقد امتياز المرفق العام وتطوره ، وتطور أحكام العقد فى مراحل إبرامه وفى آثاره وانقضائه ، وأهم النتائج والمقترحات فى مجال تطبيق نظام الـ B.O.T. فيما يلى:-

البند الأول: مفهوم عقد امتياز المرفق العام وتطوره فى كل من فرنسا ومصر.

البند الثانى: أحكام عقد امتياز المرفق العام و الامتياز بنظام الـ B.O.T. فى مجال الإبرام والآثار والانقضاء.

البند الثالث: أهمية عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T. وآثاره الاقتصادية والمالية ، مشفوعة بـ: تقدير وسيلة الامتياز فى مصر ، وأهم المقترحات الجديرة بالنظر فى مجال التطبيق العملى لمشروعات

* د. إبراهيم الشهاوى - المحامى بالنقض والادارية العليا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيماك مرسى علم لتشغيل وإدارة المطارات "شركة مساهمة مصرية" فكان هذا أول عقد امتياز يمنح بعد التأميم.

وبموجب القانون رقم ٣ المشار إليه أصبح مجلس الوزراء صاحب الاختصاص قانونا بمنح الامتياز بنظام الـ B.O.T. وتحديد شروطه وأحكامه .

وعليه فإن تقديم اقتراح من الوزير المختص بالمشروع المراد إنشاؤه بنظام الـ B.O.T. مشروط بإجراء دراسات جدوى اقتصادية متأنية ، وشاملة لمختلف الجوانب الفنية والمالية والاجتماعية والقانونية للمشروع ، سواء فى مرحلة التخطيط لإنشاء المشروع ابتداء ، أو فى مراحل إجراءات طلب التأهيل ، وتقديم العطاءات ، وفحص وتقييم العروض المقدمة فى شأنه ، لاختيار صاحب العطاء الأفضل والتفاوض معه ، تمهيدا لعرض اقتراح الوزير المختص على اللجنة الوزارية ، ومن ثم العرض على مجلس الوزراء لاستصدار قرار المنح [٣]

وإنه بمتابعة مراحل المفاوضات بين وزارة الإسكان والشركة المصرية الكندية صاحبة العطاء الأفضل ، والمرشحة لتنفيذ مشروع مد المنطقة الصناعية بشمال غرب السويس بالمياه وفق نظام الـ B.O.O.T. والبالغ تكلفته التقديرية ما يزيد عن المليار جنيه ، تبين أن اقتراح وزير الإسكان قد أعيد من مجلس الوزراء لإجراء تفاوض ثان مع هذه الشركة ، لتحديد الشروط القديمة مع التعديلات التى تمت أثناء التفاوض ، والاختلاف بينهما والآثار المترتبة عليها ، إلا أن الطرفين لم يصلا إلى اتفاق حول حجم الطاقة المنتجة وتوزيعها بأسعار مناسبة لذوى الدخل المحدود ، وهكذا يطول زمن الإجراءات على هذا النحو وينتهى الأمر ، إما إلى صدور قرار منح الامتياز لصاحب العطاء الأفضل أو عدم صدوره .

ويقينا أن اجتياز الإجراءات على نحو ما سبق بما صاحبها من وضوح وشفافية ، هو السبيل الآمن والتنفيذ الصحيح لشرط لازم فى القانون ، كما يعد دليلا على سلامة قرار منح الامتياز أو رفضه ، فالإجراءات ليست هدفا فى حد ذاتها بقدر ما هى وسيلة غايتها الوصول إلى اتفاق يحمل بين طياته مقومات الرضائية وعوامل القبول بين كل من الإدارة والملتزم، ويبدو ذلك واضحا٣٢٨ من خلال حرصهما معا على تأمين عملية إنشاء وتشغيل مرفق الامتياز ، حتى يؤدى خدماته للمنتفعين به فى انتظام واطراد سنين عدا٣٢٨ تحت مظلة فكرة النفع العام .

ولا وجه لمسايره اتجاه يرمى إلى تجنب الأحكام الإجرائية فى مجال اختيار المتعاقد فى عقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقضاء بترتيب الأحكام والتعليق عليها بالرأى ، وردها مع التشريعات الإدارية إلى أصول وقواعد عامة ، فصار المشتغلون فى مجال القانون الإدارى يقفون على مواده ومصادره ، بفضل التعاون بين المشرع والفقه والقضاء فى مجال الاجتهاد والتقنين[٢].

ولقد تزامنت هذه المرحلة مع صدور قوانين التأميم فى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، والتى امتد أثرها إلى استرداد مرافق الامتياز وإدارتها بالطريق المباشر،،، وما لبث أن انحصر تطبيق الامتياز فى نطاق ضيق ، وتكاد تنحصر تطبيقاته فى مصر عبر سنوات التحول الاشتراكى فقط فى استغلال بعض موارد الثروة وأهمها المنتجات البترولية .

المرحلة الثالثة: تزامنت هذه المرحلة مع انهيار النظام الاشتراكى وتحول العديد من الدول بخطوات واسعة آخذة بالاقتصاد الحر، وكان الامتياز بنظام الـ B.O.T. قد ظهر فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين فى تركيا، وتعاظم دوره وفق آليته الجديدة حتى بات أنجع وسيلة من وسائل الرأسمالية فى إنشاء وإدارة واستغلال المرافق العامة ، ومصطلح B.O.T. يعنى Build البناء Operate التشغيل Transfer نقل الملكية ، ومفاد ذلك أن تبرم الدولة العقد مع الملتزم (فردا كان أو شركة) وبمقتضاه تقدم الدولة الأرض اللازمة لمشروع الامتياز ويقوم الملتزم بعمليات الإنشاء والتشغيل على نفقته ومسئوليته مقابل الحصول على رسوم من المنتفعين بخدمات مرفق الامتياز طوال مدة معينة ينتقل بعدها المرفق بكل مقوماته المادية والمعنوية دون مقابل إلى الدولة وفى حالة صالحة للتشغيل.

وحينذاك تفاقمت أزمة الديون ، وعجزت مصر عن تدبير الأموال اللازمة لتمويل حاجتها الماسة لتجديد مرافق البنية الأساسية القائمة ، وأيضا لسد احتياجاتها الضرورية والمتزايدة فى مجال إنشاء مشروعات البنية الأساسية الجديدة ، ثم انتهى بها المطاف إلى اختيار الامتياز بنظام الـB.O.T. باعتباره الوسيلة المناسبة فى هذا المضمار، ومن أجل ذلك صدر تنظيم منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والعرب الأجانب بالقوانين أرقام ١٠٠ ، ٢٢٠ لسنة ١٩٩٦ ، ٣ لسنة ١٩٩٧، ٢٢ لسنة ١٩٩٨.

واستنادا إلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ فى شأن منح التزام المرافق العامة، أصدر مجلس الوزراء القرارات أرقام ٣،٢،١ لسنة ١٩٩٨بمنح امتياز إنشاء وتشغيل واستغلال وإعادة ثلاثة مطارات بنظام الـ B.O.T. لثلاث شركات مصرية تأسست لهذا الغرض ويخص القرار الأول شركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثانى: ينطوى أيضا على وجهين -الوجه الأول- أن التزام المتعاقد فى عقد الامتياز هو التزام بنتيجة ، وليس مجرد بذل عناية ، مما يخول الإدارة سلطة واسعة فى مجال الإشراف والرقابة والتوجيه وفى تعديل العقد وإنهائه وفى توقيع الجزاء الذى يصل أحياناً إلى حد توقيع عقوبات جنائية ويتمثل الوجه الثانى فى الأخذ بفكرة الرضائية أو القوة الملزمة للعقد ، ذلك مما يفرض على الطرفين تنفيذ التزاماتهما وفق أحكام القانون وما اشتملت عليه بنود العقد من قواعد وأحكام ، وفق مقتضيات حسن النية فى المعاملات كما تخضع الإدارة كذلك للجزاء حال تخلفها عن تنفيذ التزاماتها وإن كان الجزاء فى حقيقة الأمر يحمل معنى التعويض.

ويجب على الطرفين أن يتخذا سبيلهما فى تنفيذ التزاماتهما وفق قواعد وأحكام ومعايير مناطها "**التزام المستوى الحدى**" الذى يتم من خلاله إحكام الموازنة بين تنفيذ التزامات المتعاقد بأفضل وجه ، وبين المحافظة على حقوقه المالية من منظور إدراك الإدارة مليا أن الربح هو الباعث الدافع للملتزم من وراء تعاقده ، فيسعى المتعهدون فى التعامل مع الجهات الإدارية ، دون خشية المساس بحقوقهم المشروعة إبان تعاقدهم معها ، وتحافظ الإدارة بذلك على أنجع وسيلة من الوسائل المتاحة لديها فى مجال تسيير المرافق العامة وتقديم خدماتها للمنتفعين على أفضل نحو ممكن تحت مظلة فكرة النفع العام.

ولا يعتبر الملتزم صاحب مصلحة متعارضة مع مصلحة الدولة لمجرد أنه يبتغى تحقيق ربح حلال والحصول على الجزاء الأوفى ، والأجر العادل لقاء إخلاصه وأمانته وحسن قيامه بالعمل،،، وهو لا ينقلب إلى صاحب مصلحة متعارضة ، إلا منذ اللحظة التى ينحرف فيها عن الجادة ، ويتنكب سبل الأمانة ، أو يحاول الحصول على ربح حرام أيا كانت وسائله فى ذلك ، ومن حق الإدارة أن تفسد عليه سعيه ، فتحرمه ثمرة غشه وتحبس عنه المال الحرام .

وفى المقابل لا يجوز أن يتعرض الملتزم لمخاطر ينشأ عنها زيادة أعبائه المالية على نحو يختل معها التوازن المالى لعقده ويصاب بخسارة محققة ، فمن حقه على جهة الإدارة ألا يتحمل وحده كل الغرم، ولو لم يكن هناك خطأ من جانبها تأسيسا على أنه ليس من العدل والإنصاف وحسن النية فى المعاملات أن يترك الملتزم فريسة لظروف سيئة لا دخل له فيها ، وتقتضى اعتبارات العدالة والنفع العام أن تتوازن العلاقة بين الإدارة والملتزم ، وهما يقودان سفينة فى بحر لجى يتعاونان ويتساندان معا وصولا إلى بر الأمان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامتياز ، ويكفى ردا عليه أن نعود إلى ذكرى أليمة ، حين كان منح الامتياز معهودا به إلى إرادة الحاكم وحده ، بما مقتضاه ضرورة اختيار المتعاقد فى عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T. من خلال أحكام إجرائية مستمدة من قواعد عامة مجردة تتسم بالانضباط والشفافية، حتى تكون سندا وحماية فى مواجهة رياح المنافسة الحرة عبر دوائر أسواق المال المفتوحة محليا وعالميا .

والحقيقة أن عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T.مثله كمثل الوليد ترعاه الدولة ويكفله أبواه يسقيانه لبنا سائغا وشرابا طهورا فى ظل مناخ آمن فيشب الوليد يافعا نافعا أهله وذويه حتى انتهاء أجله وتظل ذكراه محمودة على كل لسان(٤).

البند الثانى: أحكام عقد امتياز المرفق العام و الامتياز بنظام الـ B.O.T. فى مجال الإبرام والآثار والانقضاء.

إن الملتزم فى إدارته لمرفق الامتياز يعتبر معاونا للدولة ونائبا عنها فى أمر من أخص خصائصها ومسئولياتها فهى تتدخل فى شئون المرفق العام وتفرض على الملتزم عبئا جديدا، أو تعدل من شروط الالتزام واستغلاله وفق مقتضيات المصلحة العامة ، ويتفق رأى الفقه والقضاء على أن عقد امتياز المرفق العام عمل قانونى من طبيعة مركبة ، يحتوى على نوعين من الشروط فبعض شروطه لائحية ، والبعض الآخر تعاقدية ، وتتولد عن الشروط التعاقدية التزامات تبادلية فيما بين الإدارة والملتزم تحكمها قاعدة " أن العقد شريعة المتعاقدين" ، أما الشروط اللائحية فهى النصوص القانونية الصادرة بشأن تنظيم أعمال المرفق العام وسيره ، وهذه الشروط تحكم التزامات الملتزم كما تحكم حقوق والتزامات "الغير" أولئك الذين تمتد إليهم آثار عقد الامتياز وهم ليسوا طرفا فيه.

والحقيقة أن الطبيعة القانونية لعقد الامتياز تستمد كيانها من أصل عام ذى محاور رئيسية ثلاثة تدور معا فى فلك واحد نحو هدف واحد هو تحقيق النفع العام.

المحور الأول : أن التزام أحد طرفى العقد يمثل حقا للطرف الآخر فى نفس الوقت ، وأن التزامات كل من الطرفين وحقوقهما ، هما وجهان لعملة واحدة - الوجه الأول-يخص الإدارة وهى الطرف الأصيل فى العقد ، - والوجه الثانى - يخص الملتزم بوصفه معاونا ونائبا عن هذا الأصيل، والوجهان على هذا النحو يلتقيان فى المسار ، ويقفان جنبا إلى جنب يدا واحدة تسعى ، غايتها فى المقام الأول سير المرفق العام بانتظام واطراد لخدمة المنتفعين به تحت مظلة فكرة النفع العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنشائها وتشغيلها ، على أن يكون صدور قرار منح الامتياز من مجلس الوزراء مقترنا بتوافر الشروط والضمانات اللازمة لهذا الغرض ،،، ويتعين على البنوك الاهتمام بتوافر الوسائل الكفيلة بحماية شئون البيئة لدى منح الائتمان لمشروعات الامتياز بنظام الـ B.O.T.أو المساهمة فى رأس مالها.

وناصية الأمر أن فكرة النفع العام هى الغاية والقاعدة العامة (أو الأصل العام) التى يبنى عليها ، ويستمد منها المبادئ العامة التى تحكم عقد امتياز المرفق العام والامتياز بنظام الـ B.O.T. ، ومن مقتضيات إعمال هذه القاعدة العامة أن يتم التحقق من تنفيذ تلك المبادئ العامة فى مراحل إبرام عقد الامتياز وفى آثاره وانتهاء مدته ، وفيما يلى بيان ذلك:

(١) مرحلة إبرام عقد الامتياز

- الاعتداد بعنصر الاعتبار الشخصى فى اختيار المتعاقد:

يتناول هذا العنصر كيفية اختيار الإدارة للمتعاقد معها فى عقد الامتياز وكذلك العوامل والاعتبارات التى تفرض على الإدارة الاعتداد بالاعتبار الشخصى وذلك بأن يكون المتعاقد من بين أولئك الذين تتوافر فيهم عناصر الكفاية الفنية والقدرة المالية وحسن السمعة بدرجة عالية للاطمئنان يقينا على حسن إدارة مرفق الامتياز ويتأتى للإدارة ذلك من خلال تأكدها فى قدرة المتعاقد معها على حمل مسئولية النهوض بالمرفق العام بتقديم خدماته لجمهور المنتفعين به بانتظام واطراد سنين عددا.

- كيفية اختيار المتعاقد فى عقدى امتياز المرفق العام وامتياز الـ : B.O.T.

لم يرد فى قوانين المناقصات والمزايدات نص يتعلق بكيفية اختيار الإدارة للمتعاقد معها فى عقد الامتياز ، و طالما أن الهدف هو اختيار أفضل العروض، وكان إعمال النص كقاعدة عامة خير من إهماله ، فإن القانون النافذ وهو بمثابة الشريعة العامة فى العقود الإدارية ، يكون أولى بالتطبيق فى عقد الامتياز ، إذ الأمر فيه موصول بالنفع العام ومداه .

والأمر يكون كذلك بالنسبة لعقد امتياز الـ B.O .T إذ يعد قانون المناقصات والمزايدات هو الشريعة العامة الواجبة التطبيق فيما لم يرد فى شأنه نص خاص ، طالما أن الهدف هو تمكين الإدارة من اختيار أفضل العروض وأكفأ المتقدمين لإنشاء المرفق وإدارته وصيانته فنيا وماليا ، ويتحقق ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثالث: أن مبدأ المساواة فى عقد الامتياز يتحقق عبر مراحل إبرامه وتنفيذه وانقضائه ، من خلال تعادل الأداءات المتبادلة بين طرفى العلاقة العقدية فى الحقوق والالتزامات فى كفتين متساويتين فى الميزان ، وكذلك " الغير" أولئك الذين تمتد إليهم آثار عقد الامتياز وهم كثر، ومن شأن تنفيذ ذلك على سواء بينهم أن يصير تأمين سير مرفق الامتياز فى أمان طوال مدته تحت مظلة فكرة النفع العام(٥).

ونزولا على مقتضى النفع العام يجوز تعديل بعض المبادئ والأحكام أو العدول عنها استجابة لمتغيرات التحول نحو الاقتصاد الحر ، وإعمالا لقاعدة عامة (أو أصل عام) مفادها أن الثبات أمر يتنافى مع قواعد القانون الإدارى خاصة أحكام عقد الامتياز ذى الطبيعة التراكمية ، ولذا تتعرض أحكامه للتغيير أو التطوير فى كل حين وفق ضرورات : التحول فى النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ، أو معطيات التقدم العلمى والتكنولوجى .

والتعديل بهذه المثابة ما هو إلا قواعد عامة مجردة غايتها تحقيق النفع العام من خلال وضع الأداءات المتبادلة لطرفى عقد الامتياز متعادلة فى كفتين متساويتين فى الميزان وكذلك الغير أولئك الذين تمتد إليهم آثاره وهم ليسوا طرفا فيه ، آخذين فى الحسبان بأن حق التعديل مرهون بظروف وشروط ولأهداف محددة ، فهو وسيلة تتمكن بها الإدارة من التكيف مع الظروف المتغيرة ، وتطوير المرفق العام لمواكبتها ويتم توقيع جزاءات على الإدارة إذا خرقت أو خالفت العقد، وتنعقد مسئولية الإدارة التعاقدية فى دفع التعويض المناسب عن الأضرار التى لحقت بالملتزم من جراء ذلك.(٦)

ولقد ظهر واضحا أثر التغيير والتطوير نحو الاقتصاد الحر ، فأخذت الدولة بعقد الامتياز وفق نظام الـ B.O.T. لما تميزت به آليته الجديدة من تنوع فى مجالات نشاطه وتعدد صوره ، وإتاحة العديد من الأساليب والتقنيات المبتكرة فى مجال تمويل مشروعات البنية الأساسية ذات التكاليف المرتفعة، بإنشاء مختلف المشروعات وتشغيلها ، وتأهيلها ، وتحديثها، وتجديدها، وتصميمها ، وكذلك إدارتها بعد أن كان منح الامتياز فيما مضى مقصورا فقط فى مجال "**إدارة**" تلك المشروعات.(٧)

ثم كان مقتضى الأخذ بمنهج التنمية المستدامه فى النشاط الاقتصادى وجوب مراعاة الأبعاد الاقتصادية والصناعية والبيئية من خلال تنفيذ ما تتضمنه النصوص والأحكام لمختلف الشروط والضمانات والمتطلبات ، الكفيلة بحماية البيئة والثروات الطبيعية من التلوث،، ويصير تحقيق ذلك باستخدام الأدوات والمعدات والوسائل الفنية المبتكرة فى مشروعات الامتياز بنظام الـB.O.T عند

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"الشفافية" أسلوبا ومنهجا فى التعامل مع الجهات الرسمية ، بعد أن كان التعامل خلف الأبواب المغلقة منفذا لضياع المال العام وإهداره بغير حساب ، فزادت تكلفة المشروعات العامة إبان تلك الفترة بنسبة ٢٠ ٪ عما هو متاح فى الأسواق المفتوحة تلك التى تسود فيها الأعمال بغير ستار وفق آليات المنافسة الحرة.

ومن أجل ذلك ألزم المشرع الفرنسى جهات الإدارة بتقديم الوثائق المتعلقة بتحضير وإبرام عقد الامتياز للتأكد من مشروعية الظروف التى تم الإبرام خلالها ، بعد أن هيمنت السرية على أعمال الإدارة وتصرفاتها ، من خلال السير فى دوائر مغلقة بدلا من سماء مكشوفة ، ولهذا انسحب المشرع رويدا رويدا من نفق السرية إلى شمس الوضوح ، فرتب حقا عاما لكل معنى بمشكلة ما أن يطلب الاطلاع على جميع البيانات المتعلقة بها.

مرحلة المفاوضات: وتقوم المفاوضات فى مرحلة الإبرام بدور مرموق فى مجال عقود امتياز الـ B.O.T.، حيث ترتكز على التبنّى الكامل لفكرة الحرية التعاقدية ، بما مقتضاه أن كل أمر قابل للتفاوض ولقد نتج عن الأخذ بهذه المتغيرات ظهور آليات قانونيه مستجدة وإثراء فى الصيغ العقدية.

هذا ويجرى التفاوض من خلال تبادل الاقتراحات والمساومات والمكاتبات والتقارير والدراسات الفنية بل والاستشارات القانونية التى يتبادلها أطراف التفاوض ، ليكون كل منهم على بصيرة و بينه من أمره ، فيصدر قراره على الوجه الصحيح.

والحقيقة أن للإفصاح والشفافية من جانب الإدارة أثرا فعالا فى زيادة المشروعات الاستثمارية الجديدة ، لأن الإحاطة بالمميزات والعقبات التى تواجه المستثمر ، تحقق لديه يقينا احتمالات نجاح المشروع من خلال إلمامه بمختلف القوانين والتشريعات المنظمة للأنشطة الاستثمارية والمؤثرة فيها ، وهذا المسلك إنما يعبر عن التزام الإدارة بتنفيذ مقتضيات " مبدأ حسن النية فى مرحلة مفاوضات إبرام عقد الامتياز بنظام الـB.O.T بما من شأنه بث روح الثقة والأمان لدى الملتزم ، وهو معاون للإدارة فى النهوض بمسئولية تأدية خدمات مرفق الامتياز لجمهور المنتفعين به بانتظام واطراد فى الحال والمآل.

المساواة بين الإدارة والمتعاقد : إن العلاقة بين السلطة الإدارية والأفراد فى فرنسا أصبحت قائمة على أساس من التفاوض والحوار ثم الاتفاق ، وبالتالى تحول مفهوم القرار الإدارى من ملامح الأمر والإخضاع ، ليكتسى ثوبا إتفاقيا قابلا للتفاوض بغرض المشاركة فى تحديد مضمونه ، و التزام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كله من خلال تطبيق مبادئ العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة ، وفق ما تبتغيه أحكام المادة الثانية من قانون المناقصات والمزايدات.(٨)

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ : " بأن يكون التعاقد بطريق المناقصة المحدودة فى الحالات التى تتطلب طبيعتها قصر الاشتراك فى المناقصة على موردين أو مقاولين أو استشاريين أو فنيين أو خبراء بذواتهم سواء فى مصر أو فى الخارج ، على أن تتوافر فى شأنهم شروط الكفاية الفنية والمالية وحسن السمعة ".

فهذا المدلول التحديدى لذوى الكفايات الفنية والمالية وبيوت الخبرة العالمية،ولمن تتوفر فيهم حسن السمعة نراه ينسحب- بطريق التلازم المنطقى - بجواز اختيار المتعاقد فى عقد امتياز الـB.O.T. بوسيلة المناقصة المحدودة،ذلك أن موضوع هذا النوع من العقود ،إنما يندرج فى الحالات التى تتطلب طبيعتها مباشرة أعمال مشروعات ذات طبيعة وأهمية خاصة.

ويتفق هذا التفسير مع نظر جانب من الفقه يرى أن عقود امتياز الـ B.O.T. تبرم عن طريق أسلوب المناقصة المحدودة ، وتبين الإدارة فى طلبات العروض ماهية المرفق محل التعاقد ، وأبعاده التقنية والاقتصادية والقانونية ، وتخضع هذه العروض لفحص الإدارة والتى عليها إعداد القائمة المختصرة بأسماء المستثمرين القادرين فعلا على المنافسة ، وغالبا ما تقوم عدة شركات بالتعاون فيما بينها من أجل تقديم عطاء مشترك فيما يعرف باتحاد الشراكة "كونسرتيوم".

- تحقيق مبادئ العلانية والشفافية والعدالة والمساواة فى مرحلة الإبرام :

مبدأ العلانية: تبين لنا فى مجال التطبيق العملى بشأن اختيار المتعاقد فى عقد امتياز الـ B.O.T.أن الإدارة قامت بنشر إعلانات الدعوة بطلب التأهيل وطلب العروض فى الصحف اليومية واسعة الانتشار فى الداخل والخارج ، فضلا عن توجيه خطابات موصى عليها بدعوة شركات متخصصة ، وكان سبيلها فى ذلك إتاحة الفرصة الكاملة والمتساوية بدعوة كافة المتخصصين وبيوت الخبرة للدخول فى منافسة حرة من أجل الوصول إلى أفضل العروض بما يتفق والصالح العام .

مبدأ الشفافية: بات التقدم المتسارع نحو تحسين مناخ الاستثمار فى مصر هدفا منشودا من أجل جذب البيوت العالمية والشركات متعددة الجنسيات لاستثمار أموالهم وخبراتهم الواسعة فى مشروعات البنية الأساسية والتنمية الاقتصادية - وتلازم بالتزامن مع هذه الغاية - اتخاذ مبدأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) مرحلة آثار عقد الامتياز

إن الملتزم فى عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T. يتحمل وحده أعباء وتكاليف إنشاء مرفق الامتياز وإدارته واستغلاله، وبصفة عامة يقع على الملتزم مسئولية بذل أقصى جهد ومواصلة الحرص الشديد فى سبيل أداء التزاماته العقدية التى لا تقف عند حد نصوص عقد الامتياز مهما كان مستوى محدداتها بلوغا فى الدقة فالنفع العام يمثل الهدف الذى تسعى الإدارة إلى تحقيقه بأفضل وجه ، وهو القاعدة العامة التى تبنى عليها أحكام تنفيذ عقد امتياز المرفق العام .

ومن مقتضيات إعمال قاعدة النفع العام الالتزام بمدد التنفيذ وعدم جواز التوقف عنه وكذلك منح الإدارة سلطة واسعة فى الرقابة على أعمال التنفيذ والصيانة ، وهى سلطه ثابتة ولو لم ينص عليه فى العقد وتظل موجودة طالما وجد المرفق العام ، وأيضا حق الملتزم فى الحصول على المقابل المالى والحق فى تعديل شروط العقد ، وحق الملتزم والإدارة فى إحلال التوازن المالى لعقد الامتياز، كذلك تحديد حقوق والتزامات "الغير" أولئك الذين تمتد إليهم آثار عقد الامتياز وأيضا التزام المتعاقد بالتنفيذ بنفسه ، وعدم جواز تنازله عن العقد ،أو التعاقد من الباطن ، واستمرار التنفيذ رغم وفاة الملتزم أو إفلاسه أو إعساره.

الاعتداد بعنصر الاعتبار الشخصى فى التنفيذ : وفى مجال التزام المتعاقد بالتنفيذ بنفسه يرتكز عنصر الاعتبار الشخصى على فكرة قوامها ضرورة توافر صفات جوهرية فى الملتزم ، تجعله قادرا على الاستمرار فى تنفيذ العقد طوال مدته ، فالاعتبار الشخصى وسيلة غايتها النفع العام ، ولا يعنى جهة الإدارة أن يتم التنفيذ المادى للعقد من جانب الملتزم بقدر ما يعنيها مسئوليته الشخصية عن هذا التنفيذ ، ومن ثم يجوز للملتزم بموافقة الإدارة التنازل عن العقد ، أو التعاقد من الباطن مع غيره ، شريطة أن يظل هو المسئول الأول عن تنفيذ عقد الامتياز بأكمله ، مع الحصول على موافقة الإدارة مقدما على التنازل ، وكذلك التعاقد من الباطن.

احترام مدد التنفيذ : يعد احترام مدد التنفيذ فى عقد الامتياز بمثابة ترجمة فعلية لتنفيذ قاعدة سير المرافق العامة بانتظام وتحرص التشريعات ودفاتر الشروط الملحقة بعقود الامتياز على إيراد نصوص خاصة بمدد التنفيذ وتحديد الجزاءات التى توقع على الملتزم حال تخلفه عن الوفاء بالتزاماته فى المواعيد المحددة .

التوقف عن التنفيذ :لا يجوز للملتزم - كقاعدة عامة- التوقف عن التنفيذ بحجة أن الإدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة بعدم التدخل فى العلاقات التجارية ، وظهور المجتمع الاتفاقى غير المدار .

وقد جسد هذا التحول تطورا حاسما فى تطبيق مبدأ المشروعية باستخدام تقنيات تحمل عوامل تشجيع الأفراد وجذبهم نحو اتخاذ المواقف الاقتصادية والاجتماعية المرادة منهم بحرية تامة ، عن طريق إبرام "اتفاقيات حث" مع هذه الفئة لإقامة المشاريع الصناعية ،يمنحون بموجبها مميزات وأفضليات مالية معينة ، كما نفذت الإدارة سياستها التسعيرية بناء على اتفاقات بعد أن فشلت سياسة الفرض بالقرارات السيادية فى الفترة ما قبل سنة ١٩٨٦.

فض المنازعات : وقد اتخذ مبدأ العدالة والمساواة بين الإدارة والملتزم سبيله بالاتفاق والتراضى من خلال اختيار وسيلة التحكيم وجهة التقاضى فى المنازعات الناشئة بينهما فكان اختيار أغلبية شركات الامتياز بنظام .B.O.T لطريق التقاضى أمام محكمة القضاء الإدارى صورة معبرة لما يتمتع به قضاء مجلس الدولة المصرى من ثقة فى التعامل لدى الأطراف المتنازعة ، بحسبان أن سرعة الفصل فى الدعاوى سمة مميزة لأى نظام قضائى الحق محوره والعدل غايته . فكلما أمكن حسم المنازعات دون إبطاء استقر إحساس الفرد بالأمن و الأمان ، وانعكس أثر ذلك بصفة مباشرة فى مجال التنمية والاستثمار لاسيما الاستثمار القادم من الخارج .

وأخذا بفكرة العدالة والتوازن الدقيق فى المصالح أيقنت الإدارة فى ظل الاقتصاد الحر أن للمتعاقد الحق الكامل فى سلسلة من التعويضات حين يتحمل تكاليف على عاتقة أكثر شدة مما توقعه عند إبرام العقد من منطلق أن الملتزم لو علم بهذه التكاليف الزائدة لما أقدم على التعاقد بادئ الأمر وبذلك اتخذت الإدارة فى مرحلة الإبرام منهجا جديدا مؤداه وضع مصالح طرفى عقد الامتياز فى كفتين متساويتين عن طريق إيجاد تقنية تعاقدية تكفل تنفيذ ضرورات المصلحة العامة فى حدها الأقصى"متوازنة" مع متطلبات المصلحة الخاصة للملتزم بطرح مفهوم المساواة على أساس تأمين مصلحة كل من الطرفين معا سواء بسواء.

مبدأ المساواة بين المتنافسين: يستهدف هذا المبدأ إفساح مجال المنافسة للكافة فى مجال التعاقد مع الإدارة "كقاعدة عامة"، ويحد من هذا المبدأ قيدان أولهما: ما تفرضه الإدارة من شروط معينة ترى وجوب توافرها فيمن يتقدم للمنافسة، وثانيهما: ما تتخذه الإدارة من إجراءات وهى بصدد تنظيم أعمال المنافسة باستبعاد بعض الأشخاص لسوء سمعتهم ، أو لعدم قدرتهم الفنية أو المالية فى عقد الامتياز ، ويترتب على هذا الإجراء توفير الكثير من الجهد والوقت فى لجان الفحص والبت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوى البشرية هى الأخرى فى حاجة ماسة إلى التدريب وتجديد المهارات فى ظل التطور التكنولوجى الحديث حتى يؤدى مرفق الامتياز خدماته للمنتفعين به طوال مدته على أكمل وجه ، وعلى أن يظل المرفق بعد أيلولته بمنشآته ومبانيه وأجهزته ومعداته فى حالة صالحة للتشغيل .

وفى عقود امتياز الـ B.O.T. تزداد حدود الرقابة وتختلف أهدافها ، نظرا لوجود ممثلين للهيئة المصرية العامة للطيران المدنى فى مجلس إدارة الشركة صاحبة الامتياز، فالرقابة هنا لا تقف عند حد الإشراف على عملية الاستغلال بل تمتد بالمشاركة فى الإدارة والتشغيل وفى صنع القرار من وجهين:

أ- أنه بالرغم من حيازة الشركة صاحبة الامتياز على أغلبية الأعضاء فى مجلس الإدارة ، إلا أن اعتراض الهيئة المالكة يكون له تأثير فعال من خلال الاشتراك فى المناقشات إبان عرض مشروع القرار قبيل مولده فى مجلس الإدارة ، ولا ريب أن الشركة تكون حريصة على إمعان النظر والتبصر نحو تلبية ما تراه الهيئة لازما.

ب- يتضح من الأحكام الواردة بعقود امتياز الـ B.O.T. أن هناك اختصاصات تنهض بها الهيئة وحدها فى مجال الإدارة والتشغيل، بما ينطوى عليه ذلك من تدخل الهيئة فى العديد من الأعمال الإدارية والفنية.

والحقيقة أن تدخل الهيئة يستهدف تحقيق اعتبارين أساسيين : أولهما اتباع سياسة موحدة فى إدارة وتشغيل المطارات ، بما يتفق وضرورة بسط سيادة الدولة على هذا المرفق الحيوى فى كافة الأرجاء ، وهذا دليل ناصع بأن شركات الامتياز لم تعد تشكل سيطرة للمستثمر الأجنبى على مقاليد الأمور فى البلاد ، وثانيهما أن نشاط مرفق النقل الجوى يخضع لنظام المركزية فى الإدارة، ومن أخص واجبات الهيئة المالكة أن تثمر جهودها استمرار نجاح مرفق الطيران فى مختلف الأرجاء.

حق الملتزم فى المقابل المالى فى عقد الامتياز: تتمثل الحقوق المالية للملتزم فى عنصرين جوهريين هما المقابل المالى الذى يحصل عليه الملتزم ، وحقه فى الحفاظ على التوازن المالى لعقده ، ومن ثم إعادته إلى حالته الطبيعية كلما حدث خلل فيه نتيجة الظروف المختلفة التى قد تصادف العقد أثناء تنفيذه.

ومن الثابت فى بنود عقد امتياز الـ-B.O.T. أن المقابل المالى الذى يحصل عليه الملتزم من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخلفت هى الأخرى عن تنفيذ التزاماتها إلا أنه يجوز للطرفين عند التعاقد أن يخرجا على هذا الأصل فيجوز للمتعاقد مع الإدارة أن يتمسك بالدفع بعدم التنفيذ فى هذه الحالة، وبالتالى لا يحق للإدارة أن توقع عليه غرامه تأخير ما دامت قد تراخت فى تنفيذ التزاماتها مما أعجزه عن تنفيذ التزامه قبلها.

والحقيقة أن عدم جواز التوقف عن التنفيذ رهن باستطاعة الملتزم الاستمرار فيه ، فلا يصح أن يبلغ تراخى جهة الإدارة حدا يعجزه عن الوفاء بتنفيذ التزامه ، بمعنى ألا يصل تقصيرها إلى حالة ينشأ عنها استحالة التنفيذ.

رقابة الإدارة على أعمال التنفيذ: تتنوع صور الرقابة على عملية التنفيذ فى عقود الامتياز فتشمل : الرقابة الفنية ، والرقابة المالية ، ورقابة الصيانة والتجديد ، فضلا عن الرقابة الإدارية بالنسبة لعقد الامتياز بنظام الـ B.O.T.

وتنصب سلطة رقابة الإدارة وإشرافها فى تنفيذ عقد امتياز المرفق العام بالتزام المستوى الحدى الذى يمكن التوفيق فيه بين اعتبارين أساسيين أولهما: يكمن فى الرضائيه بوصفها جوهر فكره العقد وثانيهما: يتمثل فى الخصائص الذاتية لعقد الامتياز والدور الذى تلعبه فكرة المرفق العام فى تزويد الإدارة بسلطات واسعة فى مواجهة الملتزم، لضمان السير المنتظم والمستمر لمرفق الامتياز الذى من أجله أبرم العقد. فالإدارة تمارس رقابتها بالمعنى الضيق فى عقد الامتياز للتأكد من سير عمليات الاستغلال بانتظام واطراد ، دون أن تتضمن توجيها أو تدخلا فى إدارة المرفق يعوق الملتزم عن مباشرة نشاطه، فالمادة"٣٠" من دفتر الشروط العامة لعقود امتياز الاناره فى فرنسا تنص على أنه " ليس لموظفى الرقابة التدخل بأى حال فى إدارة الاستغلال" وتتضمن اتفاقيات الامتياز فى قطاع البترول بأن "يراعى ممثل الهيئة أثناء ممارسته لتلك الحقوق (حقوق الرقابة) عدم إعاقة عمليات المقاول، وهى العمليات الخاصة بالاستغلال ، كما تراعى الإدارة دائما المواءمة بين اعتبارين جوهرين هما : كفالة حرية الملتزم فى إدارة المرفق محل عقد الامتياز ، وأيضا ضمان سير مرفق الامتياز بانتظام واطراد من خلال إعمال سلطتها فى الرقابة التى تقف ـ فى حقيقة الأمر ـ عند حد الإشراف على عمليات الاستغلال .

رقابة الإدارة على أعمال الصيانة : يشكل هذا النوع من الرقابة عنصرا أساسيا فى التحقق من سلامة المنشآت والمعدات والأدوات فى عقد الامتياز اعتبارا بأن كل شئ له عمر افتراضى ، وكذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شدة ، من منطلق أنه لو علم بهذه التكاليف الزائدة لما أقدم على إبرام العقد منذ البداية ، ولهذا يستحق الملتزم تعويضا عادلا لجبر الأضرار التى تلحق مركزه التعاقدى ، حين تنقلب ظروف العقد على أثر ممارسة الإدارة سلطة التعديل ، اعتبار بأن ضرورات المرفق العام لا تعنى التضحية بمصلحة المتعاقد وتركه يتحمل وحده عبء جميع الأضرار، فالعدالة تفرض قيام تلازم بين مصالح طرفى العقد وتعادل كفتى الميزان بينهما ، وعلى الإدارة المبادرة فى الوقت المناسب إلى معاونة الملتزم ، بهدف التغلب على العقبات التى تصادفه أثناء التنفيذ حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته العقدية على نحو صحيح.

والحقيقة أن التوازن المالى بمفهوم العدالة يشكل إحدى الملامح الأكثر أصالة للنظام القانونى للعقد الإدارى إذ يجعل العلاقة العقدية بين الطرفين أقل اختلافا وتنازعا من العلاقة التعاقدية فى العقد المدنى والتى لا تظهر فيها روح التعاون بمقدار ما تظهر نوايا كل طرف منهما وهو أشد حرصا على تأمين مصلحته دون سواه ، بيد أن الأمر على خلاف ذلك فى عقد الامتياز حيث تنشأ فيه بالضرورة ومنذ البداية علاقات سوية مشربه بروح التعاون الجيد بين الإدارة والملتزم فى نحو يتلاءم مع حسن سير المرفق العام الذى يتصل العقد به سنين عددا.

وفى نطاق تحقيق التوازن المالى فى تنفيذ عقد الامتياز استقر الفقه والقضاء على الأخذ بنظريات ثلاث وهى : فعل الأمير ، والظروف الطارئة والصعوبات المادية غير المتوقعة ، وهذه النظريات تتضمن القواعد المتعلقة بأساس التعويض المستحق للملتزم ووسائله وحدوده وأوضاعه ومداه فى مختلف الأحوال ، فهو تعويض جزئى طبقا لنظرية الظروف الطارئة وتعويض كامل فى نطاق نظريتى فعل الأمير والصعوبات المادية غير المتوقعة.

امتداد آثار عقد الامتياز إلى الغير : تمتد آثار عقد الامتياز إلى "الغير" وهم أولئك الذين يمنحهم القانون نصيبا من الحقوق ، ويفرض عليهم قدرا من الالتزامات ، والتى تمثل تكاليف وأعباء مفروضة على الغير لصالح الملتزم ، وفى حقيقة الأمر أنها سلطات ومزايا ممنوحة للملتزم ، فالسلطات تخوله حق الاستيلاء المؤقت أو الحصول على مواد من الأراضى المجاورة ، أو نزع الملكية ، وكذلك الحصول على مقابل مالى من المنتفعين بخدمات مرفق الامتياز ، وتمثل المزايا استثناء الملتزم من قاعدة المساواة أمام التكاليف العامة وتبرز فى حالات : شرط عدم منافسة الغير وإعفاء الملتزم من بعض الضرائب طوال مدة العقد أو لمدة محددة منه ومنحه مزايا وحوافز استثناء من بعض القوانين ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتفعين وليد اتفاق بين الجهة المانحة والملتزم -فلا يستقل أحدهما بتعديله دون رضاء الآخر - ومن العدالة احترام مقتضيات الطابع التعاقدى فى هذا النطاق لكونه يمثل أهم حقوق الملتزم .

وجدير بالذكر أن تقرير زيادة مقابل الخدمات فى مجال الطيران أمر ميسور ، إلا أن الدولة لم تترك تحديد وتعديل هذا المقابل لإرادة الملتزم وحده فى عقود امتياز الـ B.O.T. ، بهدف الحفاظ على أبعاد وتوازن عدة عوامل فى مجال التنمية الاقتصادية بوجه عام، والنشاط السياحى بوجه خاص، أهم وأجدى من مجرد الحصول على نسبة أعلى من عائد الاستثمار فى هذا المجال.

حق الإدارة فى تعديل عقد الامتياز: تتمتع الإدارة بسلطة تعديل وتغيير شروط العقد وإضافة شروط جديده بزيادة أو إنقاص التزامات المتعاقد معها دون الحصول على موافقته ، وفق ما يتراءى لها أنه أكثر إتفاقا مع الصالح العام ودون أن يحتج الطرف الآخر بقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين ، وطالما أن التزامات المتعاقد على هذا النحو من المرونة فالعدالة تقتضى إضفاء ذات الصفة على حقوق المتعاقد فى مواجهة الإدارة ، ذلك لأن تعديل أركان العقد قد يرتب زيادة فى الأعباء المالية بنحو يقلب اقتصاديات العقد رأسا على عقب ، و بالتالى ينبغى على الإدارة تغطية تلك الأعباء الجديدة على الوجه الذى يعيد للعقد توازنه ورده إلى حالته الطبيعية كى يستمر مرفق الامتياز يؤدى خدماته للمنتفعين به.

فلا يتصور أن يقبل الملتزم معاونة الإدارة فى تسيير مرفق عام دون مقابل ، بل ليظفر بفائدة وربح معلوم ، ولن يكون هناك وجه للشكوى فى حالة إجراء تعديل للعقد ، إذا نال الملتزم حقه فى التعويض على نحو يتناسب مع ما كان يقدره لنفسه من ربح حلال ، أما إذا تحول الأمر على غير هذا المقتضى، فلن يقبل أحد من الناس المجازفة ويبرم مع الإدارة عقدا يخضع لمحض سلطتها العامة.

التوازن المالى لعقد الامتياز: حين يختل التوازن المالى للعقد ويلحق ضررا بالإدارة أو بالمنتفعين ، فإن إحلال التوازن يصير حقا لها والتزاما يتحمله المتعاقد إذا كان الإخلال راجعا إلى خطأ منه ، أما إذا نجم الإخلال بفعل الإدارة سواء بخطأ أو دون خطأ منها ، فإن إحلال التوازن يصير حقا للملتزم والتزاما على عاتق الإدارة ، ذلك أن فكرة التوازن المالى تستهدف تحقيق مبادئ العدالة بما ترتبه من عدم جواز إثراء أحد طرفى العقد على حساب الآخر.

ويتحقق التوازن الدقيق فى المصالح من خلال إيجاد علاقة تعاون بين الإدارة و الملتزم بغية إنجاز عمل محدد ، والاعتراف بحقه فى سلسلة من التعويضات إذا تحمل على عاتقه تكاليف أكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توقيع جزاء الإسقاط فى فرنسا بمعرفة القضاء طالما لم تحتفظ الإدارة لنفسها بهذا الحق فى نصوص العقد أو فى كراسة الشروط ، ويتشدد مجلس الدولة فى فرنسا ومصر فى طبيعة الأخطاء التى تبرر توقيع هذا الجزاء ، و فى جميع الأحوال يتعين إعذار الملتزم وتمكينه من تقديم أوجه دفاعه فى الوقت المناسب.

ومع التسليم بأن القضاء هو المختص بتوقيع عقوبة الإسقاط فى عقد الامتياز ، فهذه الولاية إنما تسرى فى عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T. وفق آليته الجديدة من باب أولى.

ويبسط القضاء الإدارى رقابته على القرارات الإدارية المتعلقة بإنهاء عقود الامتياز والامتياز بنظام الـ B.O.T. كما أصبح تسبيب القرار الإدارى أمرا لازما لسلامته ، وأنه من خلال تطبيق نظرية الغلط البين فى التقدير قدم مجلس الدولة حلولا قضائية للمشاكل العملية فى مجال تحقيق الموازنة بين حقوق الإدارة وحقوق الأفراد ، مما يصدق إعماله فى تحقيق التوازن المالى والاقتصادى فى عقد الامتياز.

وتحوى عقود الامتياز فى فرنسا ومصر نصوصا تقضى بأيلولة بعض الأموال إلى الدولة مجانا ، والبعض الآخر عن طريق الشراء ، وما لم ينص عليه فى العقد يبقى ملكا للملتزم - فالمبدأ المسلم به أن أحكام التصفية ذات طبيعة تعاقدية ملزمة ، وبالتالى تقتصر مهمة القاضى على تطبيق النصوص المتفق عليها فى العقد ، بينما تنص بنود عقود الامتياز بنظام الـ B.O.T. على أيلولة أموال ومنشآت الامتياز إلى الدولة مجانا فى نهاية مدته.

البند الثالث: أهمية عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T. وآثاره الاقتصادية والمالية ،مشفوعة بـ : تقدير وسيلة الامتياز فى مصر ،،وأهم المقترحات الجديرة بالنظر فى مجال التطبيق العملى لمشروعات الامتياز بنظام الـ B.O.T.

١- أهمية عقد الامتياز بنظام الـ : B.O.T.

ذكر البعض أن الجذور التاريخية لنظام B.O.T. ترجع إلى الامتياز الذى انتشر فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وذهب البعض الآخر إلى أن نظام B.O.T. يختلف جوهريا عن الامتياز القديم الذى كان يطلق يد الملتزم فى التصرف فى مرفق الامتياز مما حدا بالبعض تسميته "استغلالا" لأن الحكومة لم تكن تمارس أية سلطة عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنع الحجز على ممتلكات مرفق الامتياز.

وتتمثل حقوق الغير فى مطالبة الإدارة بأن تبرم العقود الإدارية وفقا للقانون ، وكذلك مقاضاة الإدارة بطلب إلغاء القرارات الإدارية والتعويض عنها إذا ما جاءت مخالفة للقانون ، كما لو استبعدت الإدارة عطاء أحد المنافسين بدون وجه ، أو قامت بإرساء مناقصة على غير صاحب العطاء الأول تعسفا ، فضلا عن حق الغير فى الحصول على تأمين ضد الأخطار التى تصيبه من جراء تنفيذ العقد.

كما يستطيع المنتفع أن يلجأ إلى القاضى المدنى للحصول على حكم بأحقيته فى الحصول على الخدمة ، وإلى القضاء الإدارى للحصول على حكم بإلغاء القرارات الإدارية التى تخول الملتزم مخالفة شروط العقد ، وأيضا حالة رفض الإدارة التدخل (القرار السلبى) لإجبار الملتزم قضاء على تنفيذ شروط العقد.

(٣) مرحلة نهاية عقد الامتياز :

يشكل الزمن عنصرا جوهريا فى عقد الامتياز حيث ينتهى العقد بانتهاء مدته وقد ينتهى نهاية مبتسرة قبل حلول أجله ، إعمالا لحق الإدارة فى اختيار الأسلوب الذى تراه مناسبا لإدارة وتشغيل مرفق الامتياز.

ويشترط القانون ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة تنظيم أوضاع الاسترداد فى وثيقة الامتياز بما يكفل للملتزم الحصول على حقوقه المالية وفق قواعد التعويض المنصوص عليها فى العقد ، بينما تخلو القوانين الصادرة فى شأن منح امتياز المرافق العامة بنظام الـ B.O.T. من الإشارة إلى ذلك .

ولا يعنى عدم تنظيم أوضاع الاسترداد فى وثيقة الامتياز حرمان الإدارة استرداد الالتزام خارج الإطار التعاقدى ، بل إنها تملك استرداد مرفق الامتياز فى جميع الأحوال قبل نهاية مدته ، وخلال المدة المحظور فيها مباشرته ، وفى المقابل يستحق الملتزم تعويضا كاملا يشمل ما لحقه من خسارة وما فاته من كسب .

هذا ويجوز للإدارة توقيع جزاء الإسقاط عند ارتكاب الملتزم خطأ جسيما فى تسيير مرفق الامتياز ، حتى ولو لم يرد النص عليه فى عقد الامتياز أو فى كراسة الشروط الملحقة به ، ويتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العملة.

- تنفيذ المشروعات بشكل أكثر كفاءة وأقل تكلفة من خلال متابعة التطورات التكنولوجية المتقدمة ، والاستعانة بالفنيين والمشرفين والمهندسين المتخصصين والمؤهلين .. إلخ .

- الحصول على أحدث التكنولوجيات الجديدة المتقدمة ، وإدخالها فى القطاع المعنى ، ثم انتشارها إلى القطاعات الأخرى بحكم عدوى المنافسة .

- غرس مفاهيم جديدة مفادها أن القطاع الخاص يستطيع المشاركة الإيجابية فى عمليات التنمية بديلا عن القطاع العام والذى كان يقيم المشروعات بأعلى من تكلفتها الحقيقية وبتكنولوجيا متخلفة ولا يخفى ما ينطوى عليه ذلك من إهدار للمال العام.

ولا شك أن البنية الأساسية والخدمات العامة منخفضة التكاليف أصبحت شرطا لا غنى عنه لقيام تنمية اقتصادية ناجحة ، وإنتاج سلعى قادر على المنافسة فى الأسواق العالمية فى ظل اقتصاد دولى جديد يتجه نحو "العولمه " وينبغى على الدول النامية مواجهة التحديات الاقتصادية على الصعيد العالمى بل والمحلى، من خلال المشاركة فى شبكة الإنتاج العالمية لتوفير خدمات البنية الأساسية (من طرق - ومواصلات - وسكك حديدية - ومحطات كهرباء - ومياه - وصرف صحى - وخدمات صحية - وخدمات تعليمية - وجراجات... الخ) .

اختلاف عقد امتياز الـ B.O.T. عن العقود المشابهة له: إن عقد الخصخصة هو "عقد بيع إدارى" تبرمه الإدارة "كطرف أول" مع آخر من القطاع الخاص "كطرف ثان" ، الذى بمقتضاه يتصرف الطرف الأول فى بيع مشروع مملوك للدولة بنقل ملكيته إلى الطرف الثانى جزئيا أو كليا، ومن آثار هذا العقد اعتبار " لطرف الثانى" مساهما فى رأس المال ، وشريكا فى الإدارة بنسبة ما يملكه ، أما فى حالة نقل الملكية كليا إلى "الطرف الثانى" فإن صلة الإدارة بالمشروع تنقطع بصفة نهائية.

وليس الحال كذلك فى عقد امتياز الـ B.O.T. إذ ينصب العقد على إنشاء وتشغيل وتسيير مرفق عام لمدة محددة بواسطة الملتزم ، مع احتفاظ الدولة بحق السيطرة والرقابة والإشراف عليه حتى انتقال ملكيته إليها فى نهاية فترة الامتياز، وبهذه المثابة يختلف عقد الامتياز عن عقود الأشغال العامة والانتفاع والتأجير التمويلى والعقد المجمع .

اتفاق عقد امتياز الـ B.O.T. مع الشريعة الإسلامية : الأصل فى إنشاء العقود فى الشريعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والراجح أن أول من أطلق اصطلاح B.O.T. هو الرئيس الراحل تورجوت أوزال تعبيراً عن المنهج الاقتصادى الجديد فى تركيا ، وطبقا للبرنامج الانتخابى الذى نجح على أساسه فى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين.

ومع ظهور أزمة الديون والأزمة الاقتصادية فى الثمانينيات . تقلصت قدرة مصر شأن بعض دول أخرى على تدبير الأموال اللازمة لإنشاء مشروعات بنية أساسية جديدة ، أو حتى الإبقاء على الخدمات الأساسية القائمة فى حالة جيدة ، وفى هذه الأثناء ظهرت آلية جديدة لتمويل هذه المشروعات أطلق عليها فى الأدبيات الاقتصادية مصطلح : B.O.T. وهى آلية معقدة ومتشعبة البيانات والتفصيلات وتستند إلى فكرة واضحة مؤداها تمكين الحكومة من التوسع فى مشروعات البنية الأساسية وتحسينها عن طريق استغلال الموارد خارج مخصصات الميزانية والتزامات الدولة وأعبائها من الديون الداخلية والخارجية .

وقد شهد الاقتصاد المصرى إبان ذلك تحولا متناميا نحو الاقتصاد الحر بهدف النهوض بسد احتياجات المواطن ، وتنمية النشاط التصديرى للمنتجات والخدمات ، إذ لن يتأتى دخول ميدان المنافسة ، إلا من خلال تصميم أفضل أو سعر أقل أو كليهما معا ، ولهذا اختارت مصر الامتياز بنظام الـ B.O.T. والذى أصبح وفق آليته الجديدة أنجع وسائل الرأسمالية فى إنشاء وإدارة واستغلال المرافق العامة.

استراتيجية امتياز الـ B.O.T.: يعتبر تمويل المشروعات هو حجر الزاوية فى استراتيجية B.O.T.، وهذا يعنى أن المستثمرين والمقرضين يركزون أساسا على أصول المشروع وما يدره من عائد للسداد ، أكثر من تركيزهم على مصادر الضمان الأخرى مثل الضمانات الحكومية أو أصول الجهة المشاركة فى المشروع ، وتقوم "استراتيجية" B.O.T. على اتفاقيات ذات طبيعة خاصة لتمويل وبناء وتشغيل مشروعات البنية الأساسية ، وفق الأسس الآتية :-

- أن التمويل يتم بعيدا عن ميزانية الدولة وعن القروض السيادية بما من شأنه تفادى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب القائمة ، إما لأسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مالية (انكماش مثلا) .

- تفادى ارتفاع أسعار الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وتفادى مشكلات ميزان المدفوعات وعدم اللجوء لاحتياطى العملات الصعبة ، وما يترتب على ذلك من تخفيض قيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاملين المصريين.

٢-١ أثر مشروعات الـ B.O.T. على البورصة والميزانية العامة للدولة : الثابت أن الملتزم يتحمل وحده تكلفة إنشاء المشروع ومصاريف إدارته وصيانته طوال مدة عقد الامتياز . فيلزم أن يدبر الملتزم الموارد المالية الكافية للقيام بالتزاماته العقدية والمدخل لذلك هو بورصة الأوراق المالية سواء فى سوق الإصدار أو سوق التداول وذلك نتيجة إصدار أسهم الشركات الجديدة سواء كانت مغلقة أو ذات اكتتاب عام ، وإذا كان الملتزم شركة قائمة فعلا ، فإنها تستطيع تدبير تمويل ذاتى عن طريق زيادة رأس مالها، وحينئذ ينشط سوق الإصدار نتيجة إصدار أسهم الزيادة - بما من شأنه إيجاد بضاعة جديدة فى السوق قابلة للتداول فى البورصة كما ينشط سوق الإصدار وسوق التداول إذا ما لجأت الشركة إلى إصدار سندات أو صكوك تمويل ذات عائد مجز سواء أكان ثابتا أو متغيرا.

وعلى ذلك فإن استخدام أموال القطاع الخاص فى إقامة المشروعات بنظام الـ T.O. B يقلل من حاجة الدولة إلى الاقتراض من الأسواق العالمية ويجنبها الضغوط السياسية كما ينقل عبء المخاطرة إلى القطاع الخاص الذى يتحمل وحده تكاليف إنشاء وإدارة المشروعات وصيانتها، دون تحميل الميزانية العامة للدولة أية أعباء .

٢-٢ أثر عقود الـ B.O.T. على مصادر التمويل من القطاع المصرفى :إن تمويل القطاع المصرفى لنظام الـ B.O.T. من شأنه أن يؤثر بالسلب على مصادر التمويل المحلى، ما لم تخضع شركات الـ B.O.T. لمعايير الجدارة الائتمانية المتبعة طبقا لنسبتى الاحتياطى والسيولة الواجب توافرهما لدى البنوك، وإلى القواعد والضوابط والشروط المتعلقة بمنح الإئتمان ، و الحدود القصوى لمنح القروض بالنسبة للعميل الواحد على مستوى جميع البنوك - فحينئذ لا خوف على مصادر التمويل المتاحة من جانب الجهاز المصرفى .

وينبغى النص فى عقود امتياز الـ B.O.T. بأن يتم تدبير نسبه معينة من تكلفة التنفيذ عن طريق التمويل الذاتى لشركة الامتياز ، مع توفير الضمانات الكافية لتغطية القروض المصرفية وفوائدها عند تخلف الشركة أو تعثرها فى السداد وبذلك ينتفى أى تأثير سلبى لعقود امتياز الـ B.O.T. على مصادر التمويل المحلية .

وقد كان لتوجهات البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية I.F.C ومنظمه اليونيدو UNIDO أثر فعال فى تمويل مشروعات الـ B.O.T. عن طريق البنوك بضرورة توافر شروط الإئتمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية هو مبدأ التراضى شريطة أن يتحقق توازن دقيق بين الصالح الفردى ممثلا فى حرية الشخص فى إنشاء العقد ، وبين الصالح العام المتمثل فى جعل آثاره الرئيسية من عمل الشارع وحده ابتغاء حفظ العدل بين الخلق وصون المعاملات عن دواعى الفساد ومنع الغرر فى المعاملات وحماية المتعاقدين من وجود أية شروط تعسفية أو تدليسية من شأنها الإخلال بالعدالة فى مجال الرابطة العقدية.

وبإنزال مبادئ الشريعة الإسلامية على عقود الامتياز المرفقة بقرارات مجلس الوزراء أرقام ١، ٢، ٣ لسنة ١٩٩٨ الصادرة بمنح امتياز إنشاء ثلاث مطارات بنظام الـ B.O.T. تبين أن العقود الثلاثة تتفق مع مبادئ الشريعة وأحكامها.

٢- الآثار المالية والاقتصادية لعقد الامتياز بنظام الـB.O.T.

لقيت آلية الامتياز بنظام الـ B.O.T. تأييدا ومساندة من قبل البنك الدولى كإستراتيجية لزيادة الكفاءة ، وخفض الأعباء عن الموازنة العامة من ناحية ، ودعم وتنمية القطاع الخاص من ناحية أخرى ، نظرا لما تتمتع به من مزايا أهمها:

- توفير أساليب تمويلية مبتكرة لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضرورية ذات التكاليف المرتفعة نتيجة للتطور التكنولوجى.

- قدرة الدولة على توجيه مواردها العامة إلى القطاعات الإستراتيجية.

- مساهمة الامتياز فى نقل مخاطر تنفيذ المشروعات من الدولة إلى القطاع الخاص مع ضمان الإشراف عليها من قبل الأجهزة المعنية.

- تمكين القوى البشرية من اكتساب الخبرات الفنية العالية من خلال الاستثمارات والتكنولوجيا المتطورة فى مشروعات الـ B.O.T.

- زيادة فرص التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الدخل .

- تنشيط سوق المال عن طريق التوسع فى إنشاء شركات جديدة وطرح أسهم وسندات وهى سبل جديدة للاستثمار .

ويترتب على الأخذ بهذه الآلية آثار إيجابية لمشروعات الامتياز بنظام الـ B.O.T. على البورصة والميزانية العامة للدولة ، ومصادر التمويل من القطاع المصرفى ، وقطاع التأمين، وتشغيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرفى بصفة خاصة والاقتصاد القومى بصفة عامة .

٢-٣ التأمين ضد المخاطر فى مشروعات الـ B.O.T. : يتخذ المستثمر قرار اختيار أية دولة لاستثمار أمواله بتوافر مناخ ملائم فيها ، يمكنه من الحصول على عائد مجز يفوق القدر الذى يتحقق فى الفرص البديلة.

وإنه بالرغم من أهمية المظلة القانونية ضد المخاطر المكفولة بموجب عقود امتياز الـ B.O.T.، إلا أن توفير ضمان تأمين خاص (إضافى) لدى شركات ومؤسسات التأمين يمثل العامل المناسب والسبيل الآمن لصالح المستثمر لتوجيه أمواله فى الدولة التى تتحقق فيها هذه الميزة.

وقد كفل المشّرع المصرى هذا الغطاء التأمينى بموجب قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، ومن هنا برز الإقدام نحو تطوير أساليب التأمين على الأموال والممتلكات المستثمرة فى مشروعات الـ B.O.T. وصرف المقابل المادى لدى حدوث أى من المخاطر المتفق عليها فى وثيقة التأمين ، وقد تم لهذا الغرض إنشاء مؤسسات إقليمية لضمان الاستثمار هى : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات .

ومما لاشك فيه أن توفير ضمان إضافى ضد الأخطار ، ينعكس أثره الإيجابى فى تنشيط سوق المال بصفة عامة والاستثمار فى مجال التأمين بصفة خاصة ، ويتيح الفرصة لتشغيل الأيدى العاملة واكتساب الخبرات ، كما يؤمن البلاد لمواجهة مثل ما أظهرته التجربة فى الأزمة المالية الآسيوية من مخاطر بما يحقق كفالة حقوق المستثمرين فى ظل التغيرات الطارئة وغير المتوقعة .

٢-٤ أثر عقود امتياز الـ B.O.T. فى تشغيل العاملين المصريين : يجرى تأسيس الشركات العاملة بنظام الـ B.O.T. وفق قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م الذى يقضى بمنح شركات امتياز الـ B.O.T. مزايا وحوافز وضمانات ، وباستثنائها من الالتزام بأحكام بعض القوانين القائمة ومن بينها قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، إلا أنه فيما يتعلق بعدد وأجور العاملين المشتغلين بهذا النوع من الشركات - مهما كانت نسبة مشاركة الأجانب فى أسهمها - فإنها تلتزم بتنفيذ أحكام قانون الشركات التى تقضى بـ : ألا يقل عدد المصريين المشتغلين بهذه الشركات عن ٩٠٪ من مجموع العاملين بها، وألا يقل ما يتقاضونه من أجور عن ٨٠ ٪ من مجموع أجور العاملين بها - وألا يقل عدد العاملين الفنيين و الإداريين المصريين عن ٧٥ ٪ من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفق الأسس والمعايير والقواعد الآتية :

- عدم زيادة حجم التمويل لأى مشروع على نسبة ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك فى صورة استثمارات طويلة الأجل.

- حاجة التمويل فى مشروعات الـ B.O.T. إلى استعلامات وافيه وضمانات خارجية الأمر الذى لا يتوافر للبنوك صغيرة الحجم فضلا عن ارتفاع التكلفة الاستثمارية مما يجعل هذه البنوك عاجزة عن تقديم التمويل المطلوب.

- ضرورة توفير عملات أجنبية لاستيراد مكونات وتحويل فوائض مالية لتمويل هذه المشروعات أو إقراضها.

وجود عدة خطوات تتبعها البنوك لتمويل المشروعات بنظام الـ B.O.T. بمراعاة القواعد التى تحكم الاستثمار أو الإقراض ، ويختلف الأمر فى حالة المساهمة فى شركه المشروع ، أو منح ائتمان مصرفى لمشروع قائم ،فبالنسبة للمساهمة فى إنشاء شركة وفق هذا النظام . فإن البنك يقوم بتحديد نسبة مساهمته فى رأسمالها ، وفق السياسة والضوابط الموضوعة حسب نوع النشاط وحجمه والعائد المتوقع منه و المدة ، على أن يتولى البنك أعمال وكيل المؤسسين وتلقى الاكتتابات حتى يتم إنشاء شركة امتياز الـ B.O.T. مع استمرار البنك فى الإشراف والمتابعة.

وفى حالة منح الإئتمان فإنه يجب على البنك التأكد من نشاط العميل وجدواه وسمعته ، وعدم منح الائتمان إلا فى حدود الملاءة المالية ، وما دفعه العميل من رأس مال فى مشروعه ، ولا عبرة بالأموال المقترضة من بنوك أخرى ، مع التأكد من استخدام الأموال المقترضة فى مجال النشاط الممنوح على أساسه الإئتمان ، وليس فى أية أغراض أخرى.

وحقيقة الأمر أنه يجب التعامل مع مشروعات الامتياز بفكر جيد وضوابط وفق اعتبارات العائد المتوقع ، والضمانات الحكومية المقدمة لها، والوسائل القانونية التى تكفل للبنك مواجهة حالات عدم السداد ، من خلال دراسة القدرة على استرداد حقه عن طريق حوالة الحق من حصيلة: الرسوم وبوالص التأمين .

وبناء عليه إذا ما أحسن اختيار الشركات التى تسند إليها مشروعات الـ B.O.T. وفق ضمانات وشروط واضحة ، فلا شك فى المردود الإيجابى على البورصة والميزانية العامة والقطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيادة الدولة ، فالالتزام وسيلة من وسائل الرأسمالية فى إدارة المرافق العامة ، لا تتفق ومفهوم النظام الاشتراكى.

٣-٢ الامتياز فى مرحلة الخصخصة :" إن أعظم ثروات مصر غير مستغلة ، بينما الصحراء شاسعة وفيها متسع لمشروعات جديدة عن طريق القطاع الخاص وبالتالى ينبغى إيجاد إطار قانونى يسمح لهذا القطاع استغلال أراضى مساحتها ٩٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع ، وفقا لوسيلة ورد النص عليها فى الدساتير المتعاقبة أغفلناها زمنا طويلا - وهى " عقد التزام المرافق العامة " فعقد الالتزام سيضع حلا ، ولا خطر من أن يكون الملتزم أجنبيا ، طالما أن للعقد مدا محدده وتكون الدولة قد حصلت على عائد ثابت طوال فترة الالتزام ، ثم يعود المرفق بعدها بكامل أرضه و منشآته للدولة صالحا للتشغيل والاستغلال .

٣-٣ الامتياز فى مرحلة العولمة امتياز الـ: B.O.T. أعلن الدكتور رئيس مجلس الوزراء فى المؤتمر العالمى لمشروعات الـ B.O.T. المنعقد فى القاهرة عام ٢٠٠١ بأنه لا توجد قيود على حركة رؤوس الأموال أملا فى زيادة المشروعات بنظام الـ B.O.T. لزيادة القيمة المضافة للاقتصاد القومى شريطة تحديد أسعار الخدمات بحيث تتمشى مع مستوى محدودى الدخل ، وقد أجمع المشاركون على تعاظم استخدام أسلوب الـ B.O.T. لما يحققه هذا النظام من مزايا لكل من الدولة المضيفة والشركة صاحبة الامتياز:

٣-٣-١ بالنسبة للدولة المضيفة:

- نقل أعباء تمويل تنفيذ المشروعات للقطاع الخاص .
- توفير فرص عمل جديدة وجلب التكنولوجيا الحديثة و الخبرة الفنية.
- تنشيط سوق المال عن طريق طرح الأسهم والسندات.

٣-٣-٢ بالنسبة للشركة صاحبة الامتياز :

- تحقيق العديد من العوائد المالية والفنية و الاستثمارية.
- سداد قروض تمويل المشروع وفوائدها من إيرادات تشغيله.
- توزيع المخاطر نتيجة و جود ترتيبات تعاقدية متعددة وليس عقدا واحدا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموع العاملين، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور و مرتبات عن ٧٠٪ من مجموع الأجور والمرتبات للفئات المذكورة من العاملين بها.

و قد استهدف المشّرع بذلك تأمين تشغيل الأيدى العاملة المصرية فى شركات امتياز الـ B.O.T. للتخفيف من حدة البطالة ، وإتاحة الفرصة أمام العاملين المصريين لاكتساب خبرات متقدمة ، وخلق كوادر فى مختلف مجالات أنشطة تلك الشركات ، للنهوض بأعباء ومسئوليات العمل بها عند انتهاء مدة الامتياز وانتقال ملكيتها إلى الدولة مستقبلا .

دور الدولة فى ظل العولمة : جدير بالذكر أن دور الدولة فى ظل العولمة لا يغيب وإنما يزداد الاحتياج إليه لتحفيز قوى الإنتاج و مضاعفته وإحكام الرقابة على سلامة الأعمال فى ظل إطار تنموى لعقد امتياز الـ B.O.T. وما يرتبط بالنشاط الاقتصادى فى الدولة من قواعد مسانده لحسن إدارة تنظيماته ومؤسساته .

وفى هذا المضمار بات ولا مناص من تحديد إطار قانونى متكامل لعقد الامتياز بنظام الـ B.O.T. يجعل من هذه الآلية خيارا استراتيجيا بوضع قواعد قانونية شاملة تستهدف تحقيق توازن فى العلاقة بين طرفى عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T.، آخذين فى الاعتبار أن الاستقرار القانونى والأمن التشريعى لا يعنى الجمود وعدم تعديل القوانين فاستمرار قوانين لا تتفق مع التطور ومتغيرات العصر و تحولاته ، يعد مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار ، بما يخلفه ذلك من أوضاع شاذة بين قانون غير مطبق وواقع جديد .

من أجل ذلك يصير أمر صياغة أحكام القوانين بما يتلاءم مع اقتصاديات السوق ضرورة حتمية ، فالنشاط الاقتصادى بطبيعته ممتد فى الزمن وجوهره التعامل مع المستقبل و الرهان عليه. وكذلك عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T. ذو أجل ممتد لعدة عقود زمنية ، وحاجته إلى الاستقرار القانونى والأمن التشريعى ماسة فى الحال والمآل.

٣- تقدير وسيلة الامتياز فى مصر :

٣-١ الامتياز فى مرحلة النظام الاشتراكى :تعرض الالتزام للنقد الشديد على سند من القول بأن الملتزم شخص يسعى إلى الربح عن طريق رفع قوائم الأسعار أو خفض نوع الخدمة حتى يكون له الغنم وحده ولا تستطيع الإدارة ممارسة رقابتها على الوجه الأكمل فى مواجهة تدخل أجنبى ينال من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كافة الوثائق المرتبطة به مع أهمية إسهام مؤسسات التمويل الدولية لتدريب الكوادر العاملة فى هذه المجالات.

ثانيا: توفير تأمين إضافى لدى شركات ومؤسسات التأمين ، إلى جانب مظلة التأمين ضد المخاطر المكفولة لمشروعات الـ - B.O.T. .

ثالثا: وضع إطار تنموى يحدد مجالات الاستثمار وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية فى ظل سياسة تعظيم دور القطاع الخاص ، وتقنين التشريعات التى تكفل جذب المستثمرين وحماية أموالهم فى مشروعات الـ B.O.T. وما يرتبط بالنشاط الاقتصادى من قواعد وأحكام مسانده لحسن إدارة تنظيماته ومؤسساته والتأكيد على أن دور الدولة فى ظل العولمة لا يغيب ، بل تزداد الحاجة إليه لتحفيز قوى الإنتاج و مضاعفته ، وإحكام الرقابة على سلامة الأعمال من أجل بث روح الثقة والحماية لأموال المستثمرين اعتبارا بأن آليات النشاط الاقتصادى الحر هى فى حقيقة أمرها منظومة متكاملة تعمل تحت مظلة فكرة النفع العام.

رابعا: أهمية الاستقرار القانونى والأمن التشريعى فاستمرار قوانين لا تتفق مع التطورات ومتغيرات العصر وتحولاته يعد مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار بما يخلفه من أوضاع شاذة بين قانون غير مطبق وواقع جديد ، الأمر الذى يتعين معه صياغة أحكام القوانين بما يتلاءم مع اقتصاديات السوق . فالنشاط الاقتصادى بطبيعته ممتد فى الزمن وجوهره التعامل مع المستقبل والرهان عليه و كذلك عقد الامتياز بنظام الـ B.O.T. ذو أجل ممتد لعقود زمنية وحاجته إلى الاستقرار القانونى والأمن التشريعى ماسة فى الحال والمآل.

خامسا: إحاطة المستثمر بالمميزات والعقبات التى تواجه مشروعه من خلال إلمامه بمختلف القوانين والتشريعات المنظمة للأنشطة الاستثمارية والمؤثرة فيها كقوانين العمل والتأمينات والشركات وتحويلات الأرباح وتسعير المنتجات والاستيراد والتصدير والضرائب والتأمين ضد المخاطر والقوانين الحاكمة للمرافق العامة.

سادسا: اتخاذ الوسائل المتاحة لدى الدول العربية لمواجهة التغيرات والتحولات القانونية والاقتصادية المصاحبة لظاهرة العولمة بتطوير أدوات ومقومات الوحدة الاقتصادية العربية ، وتسريع إقامة السوق العربية المشتركة ومحكمة العدل العربية وتطوير قوانين الملكية الفكرية والذهنية ، وتوحيد التشريعات المتصلة بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم توصيات المؤتمر:

(أ) توفير دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة للتحقق من وجود مزايا تكنولوجية واقتصادية ومالية واجتماعية وفرص عمل جديدة.

(ب) تضمين شروط الطرح بما يكفل تعظيم نسبة المكون المحلى فى المشروع.

(جـ) مراعاة التوازن المالى فى المشروعات ذات العائد غير المجزى .

(د) أهمية تحديد التزام الدولة المضيفة لفروق أسعار المدخلات المحلية وصرف العملات وذلك بإنشاء صندوق موازنة يمول أساسا من العوائد التى تزيد عن معدل عائد اقتصادى مناسب.

(هـ) وجوب تحديد آلية لموازنة فروق الأسعار الاجتماعية عن الأسعار الاقتصادية التى شملها التعاقد، وقد تكون سياسة التمييز السعرى وفقا لشرائح وأنماط الاستهلاك إحدى آليات التوازن.

٤- أهم المقترحات الجديرة بالنظر فى مجال التطبيق العملى لمشروعات الامتياز بنظام الـ B.O.T.

أولا: إنشاء هيئة أو أمانة فنية أو جهاز بحوث يتألف من عناصر قانونية وفنية وإدارية ومالية من ذوى الخبرة فى مجال دراسة وتقييم المشروعات للنهوض بالاختصاصات الآتية:-

أ- دراسة مشروعات المرافق العامة المراد إنشاؤها بنظام الـ B.O.T.

ب- إعداد أسس ومعايير دراسات الجدوى فى مراحل التأهيل والطرح وتقييم العروض.

جـ- توفير قاعدة معلومات متكاملة للمشروعات المنفذة والمشروعات المقترحة ، وإعداد دليل إرشادى بالمعلومات والخطوات المعاونة فى إجراءات إبرام عقد الامتياز وفى تنفيذه وانقضائه .

د- حضور ممثل عن الهيئة أو الجهاز فى اجتماعات الجمعيات العمومية لمساهمى شركات الامتياز بنظام الـ B.O.T.

هـ- التعاون مع الجهات المختصة لوضع نماذج العقود ودفاتر الشروط وتعديلها بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

و- إبداء الرأى الفنى والمالى والقانونى فى مجال عقود الامتياز.

ز- المعاونة فى إعداد وتشكيل فريق متكامل يتمتع بكفاءة وقدرة عالية فى التفاوض وفى مجال إفراغ وصياغة شروط وأحكام عقد الامتياز فنيا وقانونيا حتى يكون العقد متسقا ومتوافقا مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امتياز قناة السويس الممنوح من الحاكم عام ١٨٥٤ بداية لتدخل أجنبى سافر فى شئون البلاد وسيادتها، نتيجة تصرف حاكم مستبد وسلبية شعب مستكين والحقوق لا تعطى إلا لمن يطلبها ويدافع عنها ، بل ويناضل من أجلها.

(٢) تطور الفكر القانونى فى مجال الاجتهاد والتفسير إلى أبعد مدى ،وتجسد ذلك على سبيل المثال فى العديد من أحكام المحكمة الدستورية العليا بإعمال حكم العقل فيما لا نص فيه توصلا لتقرير قواعد عمليه يقتضيها عدل الله ورحمته . مَردّه أن هذه القواعد تسعها الشريعة الإسلامية . إذ هى غير منغلقة على نفسها، ولا تضفى قدسية على أقوال أحد من الفقهاء فى شأن من شئونها، وطالما أن الاجتهاد والتفسير حق لأهل الاجتهاد. فأولى أن يكون هذا الحق مقررا لولى الأمر ينظر فى كل مسألة مستعينا بمن يفقهون دينهم، ويجوز له أن ينظم شئون العباد فى بيئة بذاتها تستقل بأوضاعها وظروفها الخاصة ، ذلك بما يرد الأمر المتنازع عليه إلى الله ورسوله – مستلهما فى ذلك حقيقة أن المصالح المعتبرة . هى تلك التى تكون مناسبة لمقاصد الشريعة متلاقية معها ، و فى هذا السياق تشمل كلمة "القضاء" " القضاء الواقف" الذى ينير للقضاء الجالس حقيقة الواقع وصحيح كلمة القانون العليا ، وهم أولئك الرواد الكبار والأسوة الحسنة من رجال الفقه والقضاء الذين عظموا بأدائهم وأثروا بفكرهم محراب العدالة بما خلفوه من تراث يشهد لهم ، ونحن بعون الله وعلى آثارهم نسير ، واعترافا بفضلهم ندعو الله العلى القدير أن يجزيهم عنا أحسن الجزاء .

(٣) وبطبيعة الحال يتولى تلك المهام مجتمعة أو متفرقة مجموعات متكاملة من ذوى التخصص والكفاءة والخبرة فى فحص وتقييم المشروعات كل حسب نوعه وطبيعة نشاطه وذلك وفق أسس وضوابط ومقاييس ومعايير محددة سواء محلية أو عالمية، ويعتمد نجاح المشروعات بنظام الـ B.O.T. على مرحلة التأهيل وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بدقة تامة ، وذلك لضمان استبعاد الشركات غير الجادة ، واختيار الأشخاص القادرة على النهوض بأعباء ومسئوليات تمويل إنشاء المشروعات وتشغيلها ، وصيانتها على أكمل وجه طوال مدة الامتياز ، فالإسناد لا يصح بناءً على حكم اختيارى أو ضغوط خارجية.

(٤) قال تعالى فى سورة الرعد (آية ١٧) " فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض كذلك يضرب الله الأمثال"

(٥) يرى فقهاء الشريعة الإسلامية أن التوازن والتعادل فى الأداءات المتبادلة بين المتعاقدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا: دعم دور جمعيات حماية المستهلك للحفاظ على توازن حقوق والتزامات المنتفعين بخدمات مرافق الامتياز ، ومنحها الأدوات والمقومات اللازمة لمواجهة حالات رفع قوائم الأسعار أو خفض نوع الخدمة أو حدوث تغيير فى طريقة وميعاد سداد مقابل الخدمة للملتزم ٠٠٠٠إلخ.

ثامنا: الثابت أن عقد امتياز المرفق العام قد تطورت أحكامه وقواعده فى ظل امتياز الـ B.O.T. بآليته الجديدة فالرابطة العقدية بين الإدارة والملتزم أصبحت تكتسى ثوبا اتفاقيا منذ البداية ، والطرفان يسعيان معا جنبا إلى جنب يدا واحدة، يبتغيان فى المقام الأول كفالة انتظام سير مرفق الامتياز سنين عددا ، من خلال وضع الأداءات المتبادلة بينهما فى كفتين متساويتين فى الميزان، وبما يكفل حصول الملتزم على حقوقه كاملة فى أمان وسلام.

والحقيقة أن المستثمر يرنو إلى معرفة المتغيرات والمستجدات ليتحقق لديه يقينا مدى الحفاظ على أمواله ، ولذلك ينبغى على الأجهزة المختصة بالترويج للاستثمار أن تعمل بكافة السبل لنشر تلك المتغيرات عبر قنوات الإعلام ومن خلال وسائل الاتصال بالبنوك وأسواق المال والجامعات والمؤسسات والهيئات المعنية محليا وخارجيا ، وذلك لجذب أصحاب رؤوس الأموال والبيوت العالمية والشركات متعددة الجنسيات لاستثمار خبراتهم وأموالهم فى مجال مشروعات البنية الأساسية والتنمية الاقتصادية فى ربوع مصر ، والتى أصبحت الأعمال تجرى فيها بغير ستار فى ظل نظام الحرية الاقتصادية وآليات المنافسة الحرة.

وطالما أن النفع العام هو الغاية والقاعدة العامة التى يبنى عليها ويستمد منها أحكام عقد امتياز المرفق العام كما أصبح كل أمر قابلا للتفاوض والحوار ثم الاتفاق ، من أجل ذلك يتعين فى مجال الامتياز بنظام الـ B.O.T. وضع أسس وضوابط تشريعية تكفل وضع حقوق والتزامات كل من الإدارة والملتزم متعادلة فى كفتين متساويتين فلا تميل إحداهما على الأخرى فى الميزان ، على أن يؤخذ هذا الأمر فى الحسبان، فيما يخص حقوق والتزامات المنتفعين و"الغير" أولئك الذين تمتد إليهم آثار عقد الامتياز وهم كثر[٩].

" ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون"[١٠]

الهوامش :

(١) فى هذه المرحلة كان الالتزام يتم بمنحة من السلطان فإرادته ماضية لا قيد عليها ، ويعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

مجلة محكمة نصف سنوية
تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت
باللغتين العربية والانجليزية
(ISSN-1561-0411)

تعنى بنشر الأبحاث المتعلقة بقضايا التنمية والسياسات الإقتصادية في الأقطار العربية

من أجـــل

- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والباحثين في الأقطار العربية.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين وصانعي القرار.

ندعوكم إلى

- إرسال أبحاثكم لنشرها في مجلة اقتصادية متخصصة.
- إرسال مساهماتكم من مراجعات الكتب وتقارير عن مؤتمرات تعنى بقضايا التنمية.
- الإشتراك في المجلة لاستلامها في مواعيد منتظمة.

توجه المراسلات إلى

رئيس التحرير - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب 5834 - الصفاة 13059 - الكويت
تلفون 4844161 - 4843130 (965) - فاكس 4842935 (965)
البريد الالكتروني : jodep@ api.org.kw

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غايته حفظ العدل بين الخلق وصون المعاملات عن دواعى الفساد ومنع الغرر فيها وحماية للمتعاقدين من وجود أية شروط تعسفية أو تدليسية من شأنها الإخلال بالعدالة فى مجال الرابطة العقدية.

(٦) قال تعالى فى سورة الرحمن " والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا فى الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان"

(٧) انظر فى تنوع مجالات النشاط وتعدد صور عقود امتياز المرفق العام وتطورها ص ٣٤، ٤٩ فى الباب التمهيدى من مؤلفنا عقد إمتياز المرفق العام .B.O.Tدراسة مقارنة وإذا كان هناك ثمة تداعيات بسبب أعمال الإرهاب امتد أثرها السلبى على مسيرة التقدم فى مجال إنشاء مشروعات الامتياز بنظام الـ .B.O.T، وكذلك على حصيلة إيرادات باكورة مشروعاته العاملة فى مجال السياحة والطيران فى مصر ، فلا يعدو هذا أن يكون مجرد أمر عارض ، ويظل نظام امتياز الـ .B.O.T ضرورة ملحة فى مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية فى مصر.

(٨) هذه المبادئ الأربعة تكون ركن المشروعية فى العقود الإدارية بصفة عامة ، ومن بينها عقد التزام المرافق العامة ، وبالتالى فإن الإخلال بها هو المدخل لرقابة المشروعية التى يبسطها مجلس الدولة على العقود الإدارية بحيث إذا اختل أحدها كان تصرف الإدارة فى ذلك غير مشروع ، وبات لكل ذى مصلحة حالة ومباشرة أن يطعن بإلغاء تصرفها .

(٩) وجدير بالذكر أنه يمكن استخدام صيغة عقد الامتياز بنظام الـ .B.O.T بين طرفين من القطاع الخاص لإنشاء وتشغيل مشروعات مدنيه يضع الطرفان قواعده وأحكامه كما فى حالة بناء جراج متعدد الطوابق تحت الأرض بنادى هليوبولس الرياضى لخدمة أعضائه ، وهذه العقود تخضع لأحكام القانون المدنى وتسرى فى شأنها القاعدة العامة بأن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين مادة ٤٧ مدنى.

(١٠) سورة الأحقاف – الآية رقم (١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Raising Social Awareness and Fighting the Dangers of Pollution

A Field Study on Occupational Categories.

Abd El-Raouf El-Daba

This study discuses the issue of social awareness and its role in fighting the environmental pollution . This will be done through a theoretical analysis of the environmental pollution in its global then in its national dimension.

On one part we will tackle air pollution, surface pollution, water pollution and food pollution .

On the applicable side the study will discuss the relationship between social awareness and the dangers of pollution by comparing the level of social awareness in air pollution, water pollution etc. in four social categories. The study was applied on 400 persons from various occupational categories.

The study is concerned with the following questions :

1- To what extent do the various four categories care about the pollution issue in comparison with other social issues ?

2- How do respondents in various social categories consider the problem of environmental pollution among other social problems?

3- What is the level of social awareness about air pollution in various social categories?

4- How do respondents think about the way to solve the pollution problem?

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The study concluded in the following :

1- There exists a big disparity among various professional chargers in identifying the importance of environmental pollution problem in comparison with other social problems .

2- The results of the study have revealed the increased level of social awareness among various social awareness about the negative effects of environment pollution problem . The awareness level was correlated with two important variables: education level and the profession .

3- The respondents offered many policy recommendations that aim to fight the pollution problem .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

method and induction method.

From the research, the following results can be concluded:

1. there are essential theoretical framework of Islamic-Economic system, and Islamic fiscal system. This system can be used for developed or developing and even least developing countries.

2. Islamic fiscal system may be better than others to cure economic and social problems.

3. The Application of these Islamic fiscal tools is succeded by the next stages or steps:

i. Involuntary Islamic fiscal tools (like Zakaah..) and/or.

ii. Voluntary Islamic fiscal tools. And/or

iii. Exceptionally taxes (Tawzeef).

4. There are following steps in the practicing of the Islamic fiscal system for decreasing differences in income in all countries and all ages.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Technology Revolution and TRIPS

Abir Farahat Aly

In the modern economy, rich countries are interested mainly in technologically advanced production methods using large inputs of capital and high levels of skills, therefore the world competition became very intense specially between (U.S.A, EU and Japan) .

On the other side the poor countries have neither the financial resources, nor the scientific and the technological know -how .

In the past their dependence was on " inappropriate " foreign technologies.

But now the developing countries can not imitate the foreign inventions in light of "TRIPS" .

Accordingly we learnt about better alternative for developing countries to face the world intense competition and through this study we suggested two alternatives :

1- Traditional technology by the national corporations .

2- Creating self-technology .

Therefore, developing countries must create the suitable environment for attracting multi-national corporations to transfer technology .

This study is divided into two sections .

- The first section of this study discusses technology revolution and world competition .

- The second section of the study discusses the relationship between TRIPS and Electronic Commerce .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Economic Zones in Egypt

Eman Mohamed Ahmed

In recent years, there has been growing interest in EZ , particularly among low - income developing countries, as a tool for helping them overcome their inability to generate an outward supply response and to provide immediate employment, as well as foreign exchange earnings, by inducing foreign direct investment.

This also reflect changing perceptions in developing countries about the critical role of close collaboration between foreign and domestic enterprises beyond capital transfer alone, for initiating a low income - country's entry into the world market by taking advantage of the increasing internationalization of manufacturing trade.

In the light of the reform policy in Egypt, there are many laws issued encouraging construction Economic Zones . But there are many questions about the relationship between the Economic Zones policy regime and Egyptian economy wide policy reforms in general, as well as uncertainty about the benefits and costs of Economic Zones and their links with the rest of the economy .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Islamic Economic System and Income Distribution

Mahmoud Hamed Mahmoud Abd Il Razik

The problem of research:

It is, noticed that there are continuous differences in the income distribution in general, and specially in the Islamic countries. However, there are many policies which are responsible for correcting these differences, which are as follows

- Fiscal policy
- Monetary policy
- Foreign trade policy

So, the essential problem is trying to know the economic and social role of Islamic fiscal tools (like Zakaah..) to decrease the income distribution differences. Then, the research hypothesis is if the fiscal tools in Islamic economic system have a positive effect on the re-distribution of income or not.

The purpose of the research is investigating the above mentioned hypothesis by using the following sub-stages:

- Studying the theoretical framework of income distribution and re-distribution.
- The importance of Islamic fiscal tools for re-distribution of income.
- The role of Islamic fiscal policy tools for correcting the differences in income distribution.

Concerning methodology, it employs two methods: deduction

www.manaraa.com

Contents

Vol.13 No.2 December 2005

EDITORIAL

STUDIES AND RESEARCHES :

- Economic Zones in Egypt.....(Eman Mohamed Ahmed) 5
- Islamic Economic System and Income Distribution..... 49
  .....(Mahmoud Hamed Mahmoud Abd Il Razik)
- Technology Revolution and TRIPS.....(Abir Farahat Aly) 87
- Raising Social Awareness and Fighting the Dangers of Pollution: 120
  A Field Study on Occupational Categories.....(Abd El-Raouf El-Daba)

TRANSLATIONS :

- An Assessment of Free Economic Zones (FEZs) In Arab Countries: 158
  Performance And Main Features ..... (Jamil Tahir)

مطبعة معهد التخطيط القومى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com